

الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

الفرع الأوّل

عنوان الرسالة

الإطار القانوني للعملة الرقمية للمصارف المركزيّة، دراسة في

القانون اللبناني والقوانين المقارنة

رسالة لنيل شهادة الماستر البحثي في قانون الأعمال

إعداد

طوني إيلي فغالي

لجنة المناقشة

رئيساً

الأستاذ المشرف

الدكتور خضر ترو

عضواً

الدكتور

عضواً

الدكتور

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذا البحث، وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط.

الإهداء

إلى من ينبض الحبّ في نظراتها لي، حتّى في صمتها ...

إلى من كانت الحصن المنيع في وجه كل عاصفة...

إلى من كانت نور بصيرتي حتّى في ظلمتي...

إلى الإمراة التي علّمتني ما لم تعلّمني إياه الجامعات...

أمي

الشكر

أُعرب عن جزيل شكري وإمتناني لكل من :

أختاي، باسكال وسمر على وجودهم وعلى حبهم اللا مشروط.

حضرة الدكتور خضر ترو الذي كان لي الشرف بقبوله الإشراف على رسالتي، وعلى الجهد والوقت الذي قدّمه، ولم يبخل عليّ بملاحظاته وتوجيهاته القيّمة، وكلمات الدّعم والتشجيع التي كانت شعلّة التحفيز لإتمام هذه البحث المتواضع.

إلى من آمنوا بي وكانوا جرعات المحبّة.

إلى د. أنطوان يازجي، الذي كان المشجّع الأوّل على المضيّ قدماً وعدم الإستسلام وتخطّي العثرات والتطلّع للمستقبل.

إلى هاني عون، البعيد القريب، لكنه كان الأخ والأمل والدّعم، والأذن الصّاغية في كل لحظة ضعف وخيبة.

إلى الصديقة غدير دندش، من لقّبتني "بالضوء الذي في آخر النّفق" وكانت بكلامها الضوء في المقابل.

لائحة المختصرات

المختصرات باللغة العربيّة

صفحة	ص
قانون التجارة البريّة اللبناني	ق.ت
قانون العقوبات اللبناني	ق.ع
ميلادي	م
قانون التّقد والتّسليف اللبناني	ن.ت
هجري	هـ

Abbreviations / Les Abréviations

المختصرات باللّغة الأجنبيّة

AI	Artificial Intelligence
AMF	Autorité des Marchés Financiers
AML	Anti-Money Laundering
APIs	Application Programming Interface
ATM	Automated Teller Machine
BCE	La Banque Centrale Européenne
BIS	Bank of International Settlements
b-money	Bank Money
CBDC	Central Bank Digital Currency
CE	Commission Européenne
CeBM	Central Bank Money

CoBM	Commercial Bank Money
CPMI	The Committee on Payments and Market Infrastructures
DDA	Dubai Development Authority
DLT	Distributed Ledger Technology
DSG	Digital Swiss Gold
EC	European Commission
EFTA	Electronic Fund Transfer Act – (USA)
ESCB	European System of Central Banks
ESMA	European Securities and Markets Authority
EU	European Union
FATF	<i>Financial Action Task Force</i>
FCA	Financial Conduct Authority
FDIC	Federal Deposit Insurance Corporation
FSB	Financial Stability Board
ICBDC	Indirect Central Bank Digital Currency
ICOs	Initial Coin Offerings
ibid	Ibidem (in the same place)
IMF	International Monetary Fund
KYC	Know Your Customer
Loc.cit	Loco citato (in the place cited)
LSM	Liquidity Saving Mechanism
No.	Number/Numéro

NBU	National Bank of Ukraine
NCBs	National Central Banks of participating Member States
NFC	Near-Field Communication
NFT	Non-Fungible Tokens
Op.cit	Opere citato (in the worked place)
P.	Page
P2P	Peer-to-peer
PIN	Personal Identification Number
PIPEDA	Personal Information Protection and Electronic Documents Act - (Canada)
POC	Proof of Concept
POS	Point of Sale
PSAN	Prestataire de service en actif numérique
PSP	Payment Service Providers
QE	Quantitative Easing
RTGS	Real-Time Gross Settlement
SAMA	Saudi Central Bank
SFSA	Swedish Financial Supervisory Authority
s.l	Sine loco (place of publication)
SPFS	“ <i>Sistema peredachi finansovykh soobscheniy</i> ”, “System for Transfer of Financial Messages” – (Russia)
SSRN	Social Science Research Network
STABLE	Stablecoin Tethering and Bank Licensing Enforcement

TFEU	Treaty on the Functioning of the European Union
UAB	Union of Arab Banks
UCC	The Uniform Commercial Code
UNCITRAL	The United Nations Commission on International Trade Law
UNTOC	The United Nations Convention against Transnational Organized Crime
URL	Uniform Resource Locator
V.A.T	Value-Added Tax
VARA	Virtual Assets Regulatory Authority (Dubai – UAE)
Vol	Volume
&	And

التصميم

القسم الأول: العملة الرقمية للبنك المركزي، كيان قانوني جديد في ظل المعركة الرقمية العالمية للعمليات.

الفصل الأول: مدخل نحو التعرف على العملة الرقمية للبنك المركزي كمفهوم حديث، من الجوانب القانونية والتقنية.

المبحث الأول: مقارنة العملة الرقمية للبنك المركزي مع نظيراتها من العملات والأموال.

المبحث الثاني: تنوع تصاميم وأسس إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي.

الفصل الثاني: تعامل الأنظمة القانونية لبعض الدول في العالم بين الحاضن والرافض للعملة الرقمية للبنك المركزي.

المبحث الأول: البيئة القانونية للعملة الرقمية للمصرف المركزي على مستوى الدول الأجنبية.

المبحث الثاني: الواقع القانوني للعملة الرقمية للمصرف المركزي على نطاق دول الخليج العربي.

القسم الثاني: غموض الواقع اللبناني في حياة المشهديات القانونية للعملة الرقمية للبنك المركزي.

الفصل الأول: البنية التشريعية اللبنانية في ظل قانون النقد والتسليف والقوانين الأخرى.

المبحث الأول: تفاعل قانون النقد والتسليف وتعاميم مصرف لبنان، ما بين القبول والرفض لعملية المركزي الرقمية.

المبحث الثاني: موقف القوانين الفرعية اللبنانية من عملة المصرف المركزي الرقمية.

الفصل الثاني: إصدار العملة الرقمية للمصرف المركزي بين الايجابيات والسلبيات.

المبحث الأول: التحديات المعيقة في واقع تداعيات إصدار العملة الرقمية للمركزي.

المبحث الثاني: الأسس المشجعة في ظل المقترحات المحتملة في سبيل استيعاب عملة المركزي الرقمية.

المقدمة

“Afin de se maintenir, l'économie est en permanence obligée de créer et de répandre davantage de technologie. C'est comme si l'enfant à naître dévorait sa mère dans le ventre de celle-ci.”

-Edward Bond⁸

"من أجل الحفاظ على نفسه، يضطر الإقتصاد باستمرار إلى إنشاء المزيد من التكنولوجيا ونشرها. وكأن الطفل الذي لم يولد بعد يلتهم أمه في بطنها".

- إدوارد بوند -

في عالم يسير في سرعة البرق ويتسابق مع عقارب الساعة، أصبح التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي بلا قيودٍ ولا سقفٍ ولا حدود، إلى أن وصلت العدو لأنظمة الدفع والعملات. إذ رسا القطار في أيامنا هذه في محطة الـ Metaverse والـ NFT والـ Crypto وكل ما هو افتراضي من جميع الجوانب. أضحت التكنولوجيا والعالم الافتراضي وما يحتويه من أبعاد، كالتطبيقات اليومية الأساسية الذي لا يمكن الاستغناء عنه. لقد أصبحت كالشبح، يطاردنا مثل ظلنا، وجرات الأفيون التي تتغلغل في شراييننا بالرغم من خطورتها، إلى أن تصل إلى حد الإدمان وصعوبة الإنسلاخ عنها. هذه ضريبة التطور الذي يلتهم حياتنا يوم تلوى الآخر.

تسارعت رياح التغيير في نظام المدفوعات العالمي في السنوات الأخيرة، نتيجة التطور الضخم في المجال التكنولوجي الذي فرض نفسه في قطاع ريادة الأعمال وولادة شركات قائمة فقط على مكونات العالم الرقمي. خاصة في ظل التبدل المستمر والسريع في حاجات الشعوب، نتيجة إعادة هيكلة أولوياتهم الحياتية، بالأخص في فترة الحجر خلال جائحة Covid-19، على المستويين الإقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى حاجتهم

⁸ - A quoi pensez-vous ? Edward Bond. Paris : s.n., 31 Décembre 1999, Libération.

لأدوات أكثر مرونة وفعالية في عمليات الدفع. تلك الأزمة بالتحديد جعلت الأمور أكثر رقميّة لناحية التسوّق والدفع، مما حثّ الناس للتوجّه أكثر إلى المدفوعات غير النقديّة أو ما تُعرف بالـ Cashless payments. على مدى الحقبات الزمنيّة، كان هناك مراحل مفصليّة رسّخت عادات سلوكيّة ومفاهيميّة عند الشعوب، بدّلت أنماط معيشتهم، منظومة حياتهم ومنظورهم لأدوات الحياة. الأزمات المالية وتداعياتها الاقتصاديّة في الطليعة. إذ غالبًا ما تتسبّب بموجات تسونامي إقتصادية تُزعزع الاقتصادات الكبيرة، وتُدَمِّر الاقتصادات المتصدّعة. وكان لها تأثير كبير على النظام النقدي الحالي وما آلت إليه أنظمة الدّفع من تطوّر على مستوى القطاعين الخاص والعام.

في جولةٍ على التاريخ المحلي والعالمي، يتضح وفرته ببعض أبرز الأزمات الإقتصادية المحفورة في الأذهان تاركةً بصمتها، في ما نحن عليه اليوم، متطلعين إلى نظرة مستقبلية شمولية للسير نحو الأفضل.

محلّيًا في بلد مُتخبّط سياسيًا وأمنيًا، ومنهار إقتصاديًا وماليًا نتيجة السياسات المالية المتعاقبة المُتّبعة، وفي أزمة الإنهيار الحالية لليرة اللبنانية التي تُعتبر من أشدّ الإنهيارات التي مرّت على لبنان وعملته في تاريخه النقدي. لبنان وليرته شهدا تقلّبات على مدى أربعين سنة. فبعد أن كانت الليرة اللبنانية من أقوى العملات في العالم ما بين ١٩٦٠ و١٩٧٠، ظلت كذلك حتى عام ١٩٨١، إلى أن بدأ التدهور وصولًا للإنهيار الكبير لليرة اللبنانية في ١٩٨٢ الذي امتد حتى عام ١٩٨٥. حيث ارتفع سعر الصرف من ٤,٧ ليرات إلى ١٨,١ ليرة. واصلت العملة بالإنهيار حتى وصل سعر الصرف إلى ٣٠٠٠ ليرة^٨. بالتزامن كان مصرف لبنان في ١٩٨٨ قد عمد لإصدار فأتي الـ ٥٠٠ و ١٠٠٠ ليرة لبنانية المتداولة حاليًا. إلى أن استقر سعر الصرف على سعر وسطي ١٥٠٧,٥ بين ١٩٩٩ و ٢٠١٩. أمّا الإنهيار الدراماتيكي الذي شهدته العملة وما تبعها من

^٨ - موريس متى. منذ ١٩٠٩ حتى ٢٠١٨... حكاية الليرة التي وصلت في يوم من الايام الى ٢٨٨٠ ليرة للدولار! النهار. [متصل] ٢٦ ١١, ٢٠١٨. [تاريخ الاقتباس: ٢٥ ٣, ٢٠٢١]. <https://shorturl.at/cyCR2> (annahar.com)

تداعيات، إندلع في عام ٢٠١٩ على إثر الثورة وحتى تاريخ كتابة هذه الرسالة فالدولار لا يزال بإرتفاع بلا سقف مُحدّد.

عالمياً، في لندن، تحديداً سنة ١٧٧٢ نشأت أزمة الإئتمان، وانتشرت تداعياتها إلى أنحاء أوروبا وكان لهذه الأزمة عوامل أساسية في احتجاجات حزب Boston Tea Party والثورة الأمريكية⁸. نتذكر الكساد الكبير الذي بدأ في سنة ١٩٢٩ وإمتدّ حتى عام ١٩٣٩ إذ تُعتبر هذه النكبة الإقتصادية والمالية من الأكبر في القرن العشرين التي نتج عنها إنهيار Wall Street وما تبعه من تدهور للأوضاع^٨. فضلاً عن الأزمة المالية أواخر العقد الأول من القرن الماضي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، التي أدى فيها إنفجار فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة إلى إنهيار بنك Lehman Brothers، أحد أكبر البنوك الإستثمارية في العالم^٨. صدمة كهذه أدت لتأثير الدومينو على قطاعات مُتَشَعِّبة، على إثرها انهارت العديد من الشركات والمؤسسات ما إستدعى التدخل الحكومي لضبط الوضع. ولا ننسى الأزمة اليونانية والقبرصية. أمّا أحدث الأزمات هي الإنهيار الحاد للعمّلات المشفّرة في يومٍ، يقابلها ارتفاعٌ جنوبي وهستييري في اليوم التالي.

أزمات طالت إقتصادات عدد من الدّول، فزلزلت البعض واستتنت البعض الآخر. ذروة إعصار هذه الأزمات الذي أركع العالم دون تمييز بين دولة غنية أو فقير، كان ظهور جائحة فيروس "Covid-19" التي أخذت مسارها في الإنتشار إلى جميع أنحاء المعمورة. في بُرْهة من الزّمن كانت الكرة الأرضية جمعاء تحت رحمته. نتيجته قبع الناس أجمعين في منازلهم، باحثين عن حلول لتسيير حياتهم اليومية والإبقاء على دوران العجلة

8 - **James Narron and David Skeie**. Crisis Chronicles: The Credit and Commercial Crisis of 1772 Liberty Street Economics. Federal Reserve Bank of NEW YORK, Serving the Second District and the Nation . [Online] Fedrerel Reserve Bank of NEW YORK, MARCH 07, 2014. [Cited: 5 20, 2021.] <https://nyfed.org/3udXmIU>

⁸ - **Peter Bondarenko**. 5 of the World's Most Devastating Financial Crisis. *Britannica*. [Online] No date. Britannica. [Cited: 5 20, 2021.] <https://www.britannica.com/list/5-of-the-worlds-most-devastating-financial-crises>.

⁸- **Peter Bondarenko**. 5 of the World's Most Devastating Financial Crises, idib.

الإقتصادية. اللجوء للتكنولوجيا في مختلف القطاعات كانت الأداة الوحيدة في يد الناس لتستمر في حياتها بشكل شبه طبيعي. إن من حيث تسيير الأعمال عن بُعد، أو لناحية الدفع الرقمي لتأمين حاجياتهم.

خسائر كبيرة سببها هذه الجائحة على جميع القطاعات، التي تتضح معالمها مع الوقت وقد تستمر تداعياتها لسنوات قادمة. لكن وككل أزمة إقتصادية، أطراف مُتضررة وأخرى مُستفيدة. على رأسها القطاع التكنولوجي. فقد تسارعت وتيرة إستعمال القنوات الرقمية في العالم حتى أصبحت ضرورة. أخذ هذا التسارع أشكال كثيرة، فقد إنتقل مُقدمو الرعاية الصحية إلى الخدمات عن بُعد، وتُجار التجزئة في التسوق والتسليم بدون تلامس^٨. بدأ تسليط الضوء على إدخال تقنيات الذكاء الإصطناعي (AI) على نطاق واسع في العمل والاستراتيجيات الرقمية الجريئة المتكاملة بإحكام وهي النهج الأكثر فعالية للتحوّلات الرقمية.

أصبحنا وسط محيط العولمة بعد عبورنا من حقبة المقايضة، إلى العملة المعدنية التي وُلدت في مطلع القرن السادس عشر قبل الميلاد^٨. حتى تاريخنا هذا، في البحر الأبيض المتوسط والعالم الشرقي، إستخدم المرء وسائل مختلفة للتقييم والتبادل، سبائك من المعدن الخام، والأشياء المعدنية المشغولة، والحيوانات، والحبوب. السمة المشتركة التي تُوجد وسائل التبادل هذه هي طابعها غير الشخصي والمجهول حيث أن أي من تلك الأشياء التي وصلت لنا لا تحمل علامة المنشأ^٨. طالت هذه الحقبة إلى أن جاء عصر العملات الورقية مع الصين وأصبح تداولها شائعاً في القرن العشرين^٨. أما على نطاق أوروبا، فمنذ ٣٥٠ عامًا، كانت ولادة العملة الحاليّة على يد المصرف المركزي السويدي الرائد والسباق حتى اليوم.

⁸ - **Raju Narisetti**. The Next Normal-The recovery will be digital. *Mckinsey*. [Online] August 2020. [Cited: 5 22, 2021.] <https://mck.co/3ud1uJn>, p 14.

⁸ - **Georges Le Rider**. *La Naissance De La Monnaie- Pratiques Monétaires De L'orient Ancien*. 1re édition. Paris : Presses Universitaires de France, 2001. p. 14. ISBN 2 130514677 / ISSN 0246-6120.

⁸- **Georges Le Rider**. *La Naissance De La Monnaie- Pratiques Monétaires De L'orient Ancien*. .Loc.cit.p 14.

⁸- **CFI**. Fiat Money. *CFI-Corporate Finance Institute*. [Online] No date. [Cited: 5 28, 2021.] <https://bit.ly/3uCF6OI>

انتشر النقد؛ تلك الأداة المالية التي حملت في جعبتها ومنحت جُعب الناس وظائف متنوّعة من كونها كوسيلة للتبادل، مخزن للقيمة، وحدة حساب ومعيّار للدّفع المؤجل. فابتدع النقد سهّل عمليات المقايضة بين الناس بعيداً عن التعقيد في تبادل السلع والخدمات. بهدف أن تتحقّق هذه الوظائف الأربع مجتمعة في النقد يجب أن يكون المال قوياً، متيناً، محمولاً، قابل للقسمة ويصعب تزويره، وللمنظومة النقدية المعاصرة دور بارز.

بات وجود المصارف حبال الصاري لمسك زمام الأمور والسير قدماً. فالمصارف كالنقود، لها مسارها التاريخي. أوّل آثار الأنشطة المصرفية كان في بلاد ما بين النهرين⁸، لكن الرومان هم من رسّخوا فكرة الإيداع والسّحب مقابل فوائد. كما كانوا أوّل من رسّخوا وضع أسس قانونية للعمليات النقدية. تمّ أوّل إبتداع للشكل الحالي المعاصر للمصارف في إيطاليا. بعدها أصبحت فلورنسا أحد أبرز المراكز المصرفية الرائدة في هذا القطاع. بعد الثورة الصناعية هبّت عاصفة التطور على القطاعين المصرفي والنقدي بشكل كبير. ولدت هذه الثورة أشكال جديدة من الأموال الدفترية، من شيكات، سندات السحب، الكمبيالة وغيرها وصولاً إلى البطاقات المصرفية والبطاقات الممغنطة.

غزو التكنولوجيا في مجال الأعمال والنقود، دفع بالمصارف للسير معها جنباً إلى جنب بسبب اعتماد الناس عليها في إيداع، وتوفير أموالهم وتوظيفها. فتبدّلت طبيعة الأعمال المصرفية ممّا استتبع إعادة هيكلة في أنظمتها القانونية.

الإجتياح لعالم المعلوماتية ووابل من غارات الإختراعات والحوسبة إنهال على العالم في سبيل الإستجابة لحاجات الناس على مختلف الأصعدة، فتحول إلى حاجة لا يمكننا الانسلاخ عنها لكونها جزء لا يتجزأ من حياتنا العصرية، أوّلها الإنترنت. المصارف الإلكترونية وليدة هذا التطور، فقد شاعت نتيجة وجود شبكة

⁸ - Audrey. HISTOIRE DE LA BANQUE : DES ORIGINES À NOS JOURS. *In Finance*. [En ligne] 13 3 2008. [Citation : 29 5 2021.] <https://bit.ly/3fwpcw3>.

الإنترنت وإزدياد مستخدميها، في ظل توسع مفهوم الإنتشار السريع للبيانات والمعلومات. أضحت الشبكة العنكبوتية مضمارةً ضخماً للإستثمار في مجال الأعمال والتجارة الإلكترونية. إذ أصبحت أداة ثمينة ومُحدِّد إستراتيجي لدخول مجال المال والأعمال والإستثمار والنجاح فيه. تحوّلت العمليّات المصرفية والعلاقة بين العميل والمصرف إلى أبعد مما كانت عليه مع المصارف التقليدية. لم يعد مجرد فرع إلكتروني للمصرف الأساسي، بل أضحت مَنصّة ذات منفعة متبادلة، إن من المصرف أو من العملاء. فالعميل ازدادت متطلّباته، ما دفع بالشركات التي تُقدّم المنتجات والخدمات، للتوجه لتقاضي الأموال عبر التحويلات المصرفية الإلكترونية. كل هذا بسهولة وسلاسة أين ما كان الإنسان في العالم بمجرد إتصاله بشبكة الإنترنت. أمّا من ناحية المصارف فقد إنتفعت من خلال خفيض المصاريف التشغيلية التي تتكبّدها في المصارف العادية، كما وأنها استطاعت الوصول إلى شريحة أكبر من العالم، واستفادت من تقاضي عمولة مقابل كل عملية تحويل مما زاد دخلها. تتضمّن هذه التكاليف رسوم مكان القارئ الإلكتروني للبطاقة، رسم الخط الخليوي والفائدة بين البنوك في حال كانت التحويلات مع مصرف غير المصرف الذي يتعامل معه العميل. عدم الإفصاح عن المبالغ التي تتقاضاها المصارف لقاء الدفع بالبطاقة (والقانون يمنع ذلك) يمنع في المقابل وللأسف، المنافسة في تقديم الخدمات المصرفية⁸. فالبنوك الإلكترونية لم يقتصر دورها على المعاملات المالية، بل وفّرت حزمة من الخدمات تعدّتها إلى الخدمات الإدارية والإستشارية.

شُرّعت بؤابة المنافسة على مصرعيها ما بين المصارف الفعلية التي باتت تُعتبر محدودة من ناحية مقدّرتها على إعطاء حلول جزئية لمشاكل الزبائن وبتكاليف مرتفعة نسبياً، مقارنةً بحلول أكثر شمولاً وأقل تكلفةً في المصارف الإلكترونية. وبين المؤسسات التجارية والتسويقية التي دخلت سوق تقديم الخدمات التي كانت حكرًا على المصارف التقليدية أو بأوجها المقررة في التشريعات القانونية لتنظيم الأعمال المصرفية. وُجِدَت هذه

⁸ - **Philippe Herlin** . *APPLE, BITCOIN, PAYPAL, GOOGLE: LA FIN DES BANQUES ? Comment la technologie va changer votre argent*. Paris : Groupe Eyrolles, 2015. p. 18 . ISBN : 978-2-212-56114-2.

الشركات في موقع يسمح لها بإنشاء حسابات مصرفية خاصة لعملائها مما وُلد أمام المؤسسات التشريعية القائمة تحديًا كبيرًا، حول مدى السّماح للمؤسسات غير المصرفية القيام بأعمال مصرفية، وما إذا كانت قواعد الرقابة وإجراءاتها المناطة عادةً بمؤسسات الرقابة المصرفية كالبنوك المركزية وما في حكمها، تنطبق على هذه المؤسسات، إلى جانب تحديّ إلزامها مراعاة المعايير والقواعد المقررة من جهات الإشراف المصرفي^٨.

العالم في مرحلة إنتقالية، فمن الصراعات التقليدية، إلى مرحلة المعارك الطاحنة ما بين عمالقة التكنولوجيا بالأخص في مضمار المصارف الإلكترونية والمدفوعات الرقمية. يتربّع PayPal على عرش هذه الفئة وهو الأكثر شهرة. PayPal سحاب رقمي يتم تغذيته من الحساب المصرفي لكن تدخل المصرف في هذه الحلقة يُقلّل للحد الأدنى. صاحب الأموال يمكنه إستخدامها في عمليات الشراء والتحويل، لكن بعض الخدمات المصرفية العادية غير متاحة للعملاء مثل إيداع الشيكات، الإشتراك في المنتجات المالية والوصول إلى دفتر الحسابات. بالرغم من النقص في الخدمات التي توفرها المصارف التقليدية والغير موجودة في PayPal، إلا أنه يشكل منافسًا شرسيًا في مضمار الخدمات المصرفية الحديثة.

المنافسون كُثر في الحلبة، ما بين البنوك الإلكترونية أمثال Revolut، Boursorama، Fortuneo، Banque، ING، Nickel، Hello Bank وغيرها. لا يتوقف الموضوع عند هذا الحدّ، حيث إن تطبيقات الهواتف المحمولة للدفع تسير على نفس الخط. كل ذلك جرّاء نظام شريحة NFC التي قلبت الموازين في طرق الدّفع. إذ توسّع نطاق استخدامها حتى شمل وسائل النقل المشتركة، الدخول الى المباني أو حتى الجامعات. ظهورها مهّد الطريق أمام أنظمة وتطبيقات الهواتف الذكية والدّفع بمجرد إلتقاء جوّالان حديثان

^٨ - جمال عبد الناصر المسالمة. بحث قانوني و دراسة حول مفهوم البنوك الإلكترونية و انماطها. استشارات قانونية مجانية-محاماة نت. [متصل] ٩٧، ٢٠١٦. [تاريخ الاقتباس: ٣١، ٥، ٢٠٢١]. <https://bit.ly/3wKqvNH>.

مدعّمان بهذه الشريحة عن مسافة قريبة. تتعدّد الأنظمة وشهرتها حسب الحصّة السوقية للمستخدمين التي تستحوذ عليها والبلد المنتشرة فيه. السويد خير مثال. فإلى جناب البطاقات الائتمانية يُعتمدُ نظام Swish للدفع الذي يعمل على نظام P2P. في الواقع السويد وبحلول بضع سنوات ستكون الدولة الأولى التي تتخلّى عن النقد الورقي الملموس، ليتحوّل نظام الدفع فيها كلياً إلى رقمي وتصبح دولة غير نقدية⁸. المعطيات ترجّح أن استخدام النقد أو قبوله من قبل تجّار التجزئة السويديين سيتوقف بحلول عام ٢٠٢٣ على أبعد تقدير^٩. في الضفّة المقابلة نجد باقة من وسائل الدفع المرتكزة على الدفع بالعملات الرقمية المماثلة لتطبيق Swish، أمثال Vipps و Mobile-pay اللذان يُستعملان وبنسب عالية في الدنمرك والنرويج و M-Pesa في كينيا. أمّا في Île de France تستعمل بطاقات النقل المشترك Navigo التي تعمل بنظام شريحة NFC. فضلاً عن Venmo ، Zelle و Apple Pay Cash في الولايات المتحدة ، وأنظمة "الدفع السريع" التي طرحتها البنوك المركزية في منطقة اليورو (مثل TIPS وتسوية الدفع الفوري TARGET)^٩. كما لا يجب أن ننسى عملاق التكنولوجيا Google ونظامه للدفع Google Wallet.

بسلاسة إنخرطت هذه الشركات والمؤسسات على الخط المصرفي، حيث باتت تمارس أعمال مصرفية، كفتح الحسابات، منح الاعتمادات، تحويل الأموال وإصدار بطاقات الائتمان والوفاء. في التوازي خُلق أمام المنظومة التشريعية القائمة تحديات أمام إستيعاب والسماح لهذه المؤسسات الغير مصرفية، ممارسة أعمال مصرفية محصورة بقطاع معين من المؤسسات، وما يحيطها من قواعد الرقابة والإشراف المناطة بمؤسسات الرقابة المصرفية، كالمصرف المركزي والهيئات الرقابية الفرعية.

⁸ - *Central Bank Digital Currencies: An Analytical Framework for Arab Central Banks*. Abu Dhabi, United Arab Emirates: Arab Monetary Fund - Council of Arab central banks and monetary authorities governors, 2020. No.152.

⁸ - **Kyree Leary,Chelsea Gohd**. Sweden could stop using cash by 2023. *World Economic Forum*. [Online] Futurism, October 11, 2017. [Cited: 6 13, 2021.] <https://bit.ly/3vewIQU>.

⁸ - **Tobias Adrian, Tommaso Mancini-Griffoli**. *THE RISE OF DIGITAL MONEY*. Washington, D.C. : International Monetary Fund- Fintech Notes, July 2019. ISBN 978-1-49832-490-8 (paper)

قافلة التغيير لم تتوقف عند هذا الرّصيف. فالصيحة التي انطلقت في السنوات القليلة الأخيرة ونعيش ذروتها الآن، هي عالم العملات الرقمية وبالأخص المشفرة. مفهوم الأموال النقدية الملموسة من معدنية وورقية بدأ يتراجع لصالح الأرقام الرمزية في الحسابات المصرفية الإلكترونية، الحواسيب والأجهزة المحمولة الذكية. نعيش مرحلة إنتقالية، من عالم الملموسات إلى عالم الافتراضيات والتشفير. العملات المشفرة وفي طليعتها Bitcoin التي تصدر هذا المجال. ولادة Bitcoin كانت في عام ٢٠٠٩ مع مجموعة مبرمجين تحت الاسم المستعار Satoshi Nakamoto⁸ تستخدم التشفير في تداول المعلومات لحماية خصوصيتها. لم يمض وقت طويل حتى بغضون سنة ٢٠١٠ تم استخدام هذا المنتج المُشفر في عملية شراء Pizza مقابل ١٠٠٠٠ من تلك الرموز الرقمية أو ما تُلَقَّب بالعملية المشفرة. أما لقب "المشفرة" وليس "الرقمية" يركز على الخوارزميات والعمليات الحسابية المعقدة لحلها عبر عملية يطلق عليها اسم التعدين، التي تُلْصُص نتيجتها إلى ولادة العملة المشفرة مثل ال Bitcoin ومثيلاتها. كل هذه العملية تتم عبر تقنية Blockchain وهي برنامج وتقنية حاسوبية متطورة ومعقدة قائمة على سلسلة من الكتل تستخدم لتسجيل المعلومات، والمعاملات بطريقة تعاونية. تتمثل هذه الكُتل بمعلومات رقمية عن كل عملية قد أُقيمت، تتشابه مع بعضها البعض وتترابط مشكلةً منتجًا رقميًا "العملة" مصحوبة بدرجة عالية من التشفير يصعب تفكيك سلسلتها إلا في حال تم تهكير أكثر من ٥١٪ من سلسلة الكتل، وهذا أمر صعب الحصول. لذلك أطلق عليها اسم "العملة المشفرة" أو "Crypto Currency".

بعد سنوات قليلة من ظهورها إلى العلن تهافت الناس على اقتنائها وتخزينها في محافظهم الإلكترونية والاستثمار بها من قبل كبرى الشركات. Tesla تصدر القائمة، حيث إنقضت على المجال الاستثماري في هذا القطاع حديث العهد، تحديداً في عمليات التعدين لكسب العملات المشفرة بالرغم من أن تلك الأشكال

⁸ - **Julie Pinkerton.** The History of Bitcoin, the First Cryptocurrency. *U.S. News & World Report.* [Online] May 10, 2023. [Cited: July 5, 2023.] <https://bit.ly/44xWyBc>.

الإستثمارية محفوفة بالمخاطر وعدم الإستقرار. الإستثمار، ورغم المجهول والعقبات المُصاحبة لهذا النوع من العملات فتح شهية بعض المستثمرين للغوص في خضم مخاطر هذا المضمار. كبار رجال الأعمال وجدوا فيها ملاذًا آمنًا ومريحًا لحصد الأرباح، وحظوظها وفيرة باعتبارها عملة المستقبل. أكبر مستثمر وداعم للعملات المشفرة Elon Musk يرى أنها أفضل قليلاً من حيازة النقد ذات الفائدة السلبية، Jack Dorsey يتوقع أن تكون العملة الوحيدة في العالم في العشر السنوات القادمة، أما من وجهة نظر Cathie Wood ينبغي اعتبارها فئة أصول جديدة^٨. بينما آخرون شبّها الـ Bitcoin بالذهب لناحية عدم إستمداد قوته من أحد أو جهة، أي عدم إرتباطه بمرجع إصدار مُحدد. حيث تستمد قوتها الشرائية من موافقة الناس على التعامل بها وقبولها كوسيلة للدفع وهذا ما يطلق عليه مصطلح "Legal Tender". عام ٢٠٢١ أعلن رئيس السلفادور "Nayib Bukele" المصادقة على مشروع قانون من ستة عشرة مادة تقضي السماح باعتماد عملة البيتكوين كوسيلة قانونية للدفع^٨. بهذا القانون كانت السلفادور أول دولة في العالم تشرّع إستعمال البيتكوين كعملة قانونية يُسمح بالتداول والتعامل بها. أمام الغزو الحثيث للعملات المشفرة واللاعبون الجدد في هذا الملعب، ظهر أيضًا للواجهة Facebook في عملته Libra.

في الضفة المقابلة الفريق المعارض لهذا النوع من العملات ينظر لها على اعتبارها مجرد فقاعة كما يراها Jack Ma. أمّا رجل الأعمال والمستثمر Warren Buffett فهو من الراضين لتلك العملات.

أكبر العقبات التي تكبح حماس بعض المستثمرين الإقدام على تشغيل أموالهم في هذا القطاع، هو كمية المخاطر المُصاحبة لها إن من الناحية الإقتصادية، المالية، السياسية والقانونية. أبرز مثال على التقلبات

^٨ - ايلون ماسك يرى أن بتكوين أفضل قليلا من حيازة النقد، وبيل غيتس يقول لو لديك أموال مثل ماسك، استثمر فيها، ما هو رأيك في العملة المشفرة؟ *asharqbusiness*. [متصل] Bloomberg، ٢٢ أيار، ٢٠٢١. [تاريخ الاقتباس: ٢٢ أيار، ٢٠٢١]. <https://bit.ly/46EpYQk>

⁸ - **Laura Alfaro, Carla Larangeira and Ruth Costas.** El Salvador: Launching Bitcoin as Legal Tender. *Harvard Business School Case 322-055*. [Online] March 2022. [Cited: July 5, 2022.] <https://bit.ly/44bK0zL>.

الحادة في هذا المجال هو تصريح شركة Tesla بقبول Bitcoin في عملية شراء سياراتها. هكذا تصريح دفع بإرتفاع جنوني في قيمتها. لكن وبعد تغريدة واحدة من Elon Musk بتخلف الشركة عن قبول Bitcoin بسبب التلوث ونسبة الطاقة الهائلة التي تستنزفها عملية تعدينها، هبطت قيمتها، مما دفع إلى تشكيل كتل من المستثمرين لمنع Musk من التلاعب في سعر العملة.

نموذج كهذا دليل واضح على عدم الإستقرار والتزعزع الذي يمكن أن تتعرض له بمجرد تغريدة. هذا ما يدعم وجهة النظر المعارضة لهذا النوع من العملات من قبل بعض أبرز الأشخاص في القطاع. ويدعم وجهة نظر المصارف المركزية التي حذرت من إستخدامها لما تحمل من مخاطر. وفرة الخيارات في العملات الرقمية والنماذج الجديدة منها، دفع بالقطاع المصرفي أن يستيقظ ليُمسك زمام الأمور.

إذا كنتم على إعتقاد أن القطاعات الخاصة متأثرة بهذه الموجة، والعامّة بمنأى عن هذه السّكة، فأنتم على خطأ. لقد طالت هذه الموجة عالم الأعمال والمصارف، وأرخت بظلالها على أكتاف القطاع بأكمله دون إستثناء وبخاصةً على أنظمة الدفع وأشكال الأموال. إذ أنه وحسب تقرير Mckinsey للمدفوعات لعام ٢٠٢٠^٨، تضمّن، أن نسبة المعاملات المتعلقة بالدفع الإلكتروني تزداد بمقدار ١٠٪ كل سنة وهذه نسبة عالية مقارنةً بالتسارع في وتيرة إستخدام الخدمات الإلكترونية. حسب هذا التقرير فإن الدول التي تتربّع على عرش الصدارة في عمليات الدفع الإلكترونية والتحاويل، هي الصين والهند، وهذا مؤشّر إلى أن الدول المكتظة بالسّكان آخذة للانحراف نحو الإنخراط أكثر فأكثر في هذا المجال وبالتحديد القطاع المصرفي عبر المدفوعات الرقمية.

⁸ - Maria Albonico, Fabio Cristofolotti, Vaibhav Dayal, Olivier Denecker, Nunzio. *The 2020 McKinsey global payment report*. s.l. : McKinsy & Company , 2020. p 11. <https://mck.co/3JM6boi>

نجاح قطاع مصرفي ومالي، إنعكاس لصلابة ومثانة البنية القانونية المُتكأ عليها. فالقانون كالخريطة التي ترسم المسار السليم للعبور إلى برّ الأمان. القانون منح المصرف المركزي تفويضًا من خلال صلاحيات حصرية في عملية سكّ النقد على أنواعه، من إصدار الأوراق النقدية وتوزيعها على الناس عبر المصارف التجارية الخاصة. في المقابل تُصدر الحكومات العملات المعدنية كمكملّ للأوراق النقدية التي يتم توزيعها أيضًا عبر المصارف التجارية الخاصة. بهذا تعتبر كلتاها أموال المصرف المركزي. في المقابل وإضافةً إلى النقد، يُصدر المصرف المركزي أموالاً للمؤسسات المالية تكون بشكل أساسي للبنوك التجارية آخذةً شكل أرصدة إحتياطي أو أرصدة حساب جاري في المصرف المركزي. بهذا يمكن القول أن أموال المصرف المركزي تتكون بشكل أساسي من النقد والودائع الإحتياطية.

من المتعارف عليه أن المصرف المركزي هو المؤسسة الوحيدة التي يوكل إليها عملية وضع وتصميم وتنفيذ السياسة النقدية في الدولة، بشكل يضمن إستقرار الأسعار لمنع التضخّم المفرط وكبح التقلّبات الإقتصادية⁸. إذ يعدّ التضخّم أحد أبرز الأهداف التي تستهدفها السياسات النقدية للمصارف لما تشكّل من تهديد وزعزعة لاستقرار الأسواق المالية. لا يجب أن ننسى الدور الرقابي الذي تلعبه المصارف المركزية على المصارف الخاصة. فقبل أن تأخذ العملة أشكالها المعاصرة الحالية (ورقية، إلكترونية...) وتولّي المصرف المركزي الموجبات الموكلة إليه وفق الآلية المتعارف عليها اليوم، خاضت العملة مسارًا طويلًا لتصل إلى هذه المكانة. المصرف المركزي الذي يُعد من أبرز دعائم الدولة ومؤسساتها العامة، والشُرطيّ القائد للقطاع المصرفي، من أكثر المتأثرين بدخول العولمة. فالمنافسة الشرسة من قبل قطاع العملات المشفرة دفعت المصارف الكبرى في العالم للتحرك لشعورها بالتهديد والخطر من فقدان السيطرة وخسارة موقعها الإستراتيجي على

8- **Paulin IBANDA KABAKA.** Quelles seront les missions de la Banque centrale du futur en matière de politique monétaire? *HAL archives ouvertes*. [En ligne] 1, 29 Janvier 2020 . [Citation : 21 Mars 2021.] <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02459556>.

الإمبراطورية الأهم، المتحكّمة باقتصاد البلاد وتحديد السياسات النقدية في عمليات الإصدار والأسواق المالية والتداول. تلك الخُزْمة تشكّل أساسًا لاقتصاد بلدٍ سليم. أما غيابها يوّد إقتصاد متصدّع. لذلك لن يتخلى القطاع المصرفي عن هذا الدور بسهولة. حسب بنك التسويات الدولية، ما يقارب خمسين بنكًا مركزيًا قد أطلق تصميمات أو نماذج أولية للعملات الرقمية للبنوك المركزية⁸ أو ما يعرف بال CBDC، وهذا العدد مُرَجَّح بالارتفاع. حيث كانت الصين أول من تطرح عملة مصرفها المركزي وهي "Digital renminbi" تحت التجربة. كذلك فعل البنك المركزي السويدي "Riksbank" بطرحه الكرونا الرقمية "E-Crona". البنك المركزي الأوروبي يعترم بدوره طرح اليورو الرقمي. الغير متوقع أن جُزر البهاما كانت الأولى والرائدة عالميًا في مجال النقود الإلكترونية خاصةً عندما أطلقت واحدة من أولى العملات الرقمية للبنك المركزي في العالم "Sand Dollar" متفوقةً على "الرنمينبي الرقمي" الصيني في السوق⁹. هذا على المستوى العالمي.

في الساحة العربية، فالإمارات العربية اللاعب الأبرز. فهي تعتمز إصدار العملة الرقمية لمصرفها المركزي. الإمارات من أكثر الدول العربية ثراءً وذات بني تحتية رقمية ضخمة ومنتينة. عمدت خلال السنوات المنصرمة إلى بناء بنية تحتية سُحابية مالية قوية وآمنة لخدمات القطاع المالي والتأمين. هذه الخطة من سلسلة الخطط التطويرية في قطاع الخدمات المالية عبر إتباع قنوات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لبناء إقتصاد أخضر في الدولة. استراتيجية كهذه لعبت دورًا بارزًا لدعم التنافسية بين البلدان العربية وحتى العالمية.

التحالفات مصدر للقوة. هذا ما فعلته أكبر دولتين في الخليج العربي، الإمارات والمملكة العربية السعودية عبر اتحادهم لطرح العملة الرقمية لمصارفهم المركزية يحتضنه مشروع تحت إسم "عابر" بالإعتماد على تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع "Distributed Ledger".

⁸ - **Dale Hurst.** Bank for International Settlements Proposes Hybrid and Intermediated CBDC. *Yahoo Finance*. [Online] June 9, 2021. [Cited: July 13, 2021.] <https://yhoo.it/2U2Luxq>.

⁹ - **Jim Wyss.** How the Tiny Bahamas Beat Global Giants in the E-Currency Race. *Bloomberg*. [Online] May 20, 2021. [Cited: July 13, 2021.] <https://bloom.bg/2U7PRav>.

من خلالها المصارف في خضم خطة مُحكمة لعمليّة إصدار حسابات إيداع لعامة الناس إلى جانب الإحتياطات الحاليّة للمؤسسات المالية وذلك عبر أداة وخطة مُحكمة لعملية تكوين إصدار عملة رقميّة خاصة بتلك المصارف مع العلم أن ما يقارب ٥٦٪ من الراشدين في العالم ليس لديهم حسابات مصرفية. القطاع الخاص وأنشطة قطاع الشركات تلعب دورًا كبيرًا في القطاع المالي بالأخص الودائع المصرفية، التي عُمت بالتطوّر التكنولوجي في السنوات الأخيرة الماضية عبر الأدوات التي تم التطرّق إليها سابقًا.

على لسان رئيسة البنك المركزي الأوروبي والعضو المنتدب سابقًا في صندوق النقد الدولي "كريستين لاغارد"، فإن ٨٠٪ من البنوك في العالم تتطلع للعمل على العملة الرقمية للبنك المركزي بهدف أن تدار لمصلحة العملاء. زادت أنها يمكن لعملة الرقمية للمصرف المركزي أن تُستعمل مثل الأوراق النقدية ولكنها ليست مثلها لأنها لا تتمتع بنفس درجة عدم الكشف عن الهوية التي تتمتع بها الأوراق النقدية.

إبان كل ما ورد، وصولاً لسعي المصارف المركزية لوضع خطط وهياكل لإصدار العملة الرقمية الخاصة بها في العالم من جهة، وبروز نيّة مصرف لبنان إصدار عملته الرقمية، من خلال التهيئة للموضوع عبر المادة ٦١ اليتيمة من قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم ٨١ تاريخ ١٠/١٠/٢٠١٨^٨ التي تركت أمر تنظيم إطار هذه العملة للأنظمة الصادرة عن مصرف لبنان. من هنا نقف متسائلين عن مدى جهوزيّة البنى التحتية للبلاد، لاسيما أن مثل هكذا تحوّل يؤثر على السياسات الإقتصادية المتبعة ويمس أفراد المجتمع. لا ننسى أن العامل النفسي يلعب الدور الأكبر في تقبّل هذه النقلة النوعية، ذات الأساس في بعض الدول المتطورة، مقابل شعوب أقل انخراطاً في هذه المنظومة. أمّا إذا أردنا الهبوط على الساحة اللبنانيّة فالأمر مختلف. فعلى الرغم من التطور التشريعي الكبير في القطاع المصرفي اللبناني إلا أن الوضع

^٨ - المادة ٦١ من قانون ٢٠١٨/٨١: تحدد الأنظمة الصادرة عن مصرف لبنان ماهية النقود الإلكترونية والرقمية وكيفية إصدارها واستعمالها والتقنيات والأنظمة التي ترعاها.

الراهن من أزمة انهيار الليرة وارتفاع سعر صرفها مقابل الدولار والإقتصاد القائم على الدولار في ظل بلد غير منتج، نقف متسائلين عن الدور القانوني في الإحاطة ووضع القالب الحمائي واحتضان هذا النوع من العملات.

لهذا تثار الإشكالية حول مدى إحاطة الإطار القانوني التشريعي في القانون اللبناني والقوانين المقارنة للعملة الرقمية؟ كذلك ما هي المعوقات القانونية التي قد تعترض اعتماد هذا النوع من العملة في لبنان والعالم؟

إرتكازًا على هذه الإشكالية تتفرع التساؤلات التالية: ماهية العملة الرقمية للمصرف المركزي؟ ما هي أوجه الشبه والإختلاف بينها وبين العملات المشفرة "Crypto" ونظيراتها؟ ماهي التصاميم الممكنة للإعتماد في CBDC في عملية طرحها؟ ما مدى الجهوزية التشريعية في بعض الدول العالمية والعربية؟ ما مدى كفاية الواقع التشريعي للقوانين اللبنانية في تشكيل إصدار قانوني للعملة الرقمية للمركزي؟ ما هي العقبات والمخاطر المصاحبة لعملية طرح العملة الرقمية للمركزي؟ وما الحلول الممكن عرضها وتبنيها؟

إزاء كل هذا، سنرى هل سيكون للمصرف المركزي اللبناني والمنظومة التشريعية الحالية وقفة الصندوق في وجه تلك الموجة التي يمكن أن تكون حبل الخلاص للكارثة المالية الحالية في حال تواجدت مكوناتها، أم سينام في الكرى تاركًا الوضع المتخبط دون أي إطار قانوني.

سنعمد إلى معالجة الموضوع الذي تبنيناه إستنادًا على قسمين أساسيين:

القسم الأول سيتناول العملة الرقمية للبنك المركزي، كيان قانوني جديد في ظل المعركة الرقمية العالمية للعملات لننتقل في القسم الثاني وننظر في غموض الواقع اللبناني في حياكة المشهديات القانونية للعملة الرقمية للبنك المركزي.

القسم الأول: العملة الرقمية للبنك المركزي كيان قانوني جديد في ظل المعركة الرقمية العالمية للعمليات.

العملة والمال عصب الإقتصاد والشريان الحيوي للحياة اليومية. فبعدما أصبح المال أحد الدوافع الأساسية للحياة، تضطر الشعوب إلى تطوير الأموال وأنظمة الدفع لتحاكي التطور الصاروخي الذي طال حتى المنتجات والخدمات الرقمية التي قفزت إلى مستوى أصبحت مرتكزة على تكنولوجيا الـ NFT. وفي هذا النوع من المواضيع الأطر القانونية ضرورة لضبط الإيقاع ومنع التقلّة والتدهور.

القانون النقدي هو الذي يحدد الوحدة النقدية الرسمية للدولة. قديماً كانت تُحدد القيمة النقدية لكل وحدة نقدية بالرجوع إلى وحدة نقدية أخرى أو الذهب. ولكن في نهاية نظام Bretten Wood تم تحديد القيمة الخارجية للعديد من الوحدات النقدية الرسمية من خلال سوق الصرف الأجنبي. حسب تعبير رئيس المصرف المركزي السويدي "Stefan Ingves": " في الأيام الماضية كان كل شيء على الورق، في الأيام المقبلة لن يعود هناك شيء على الورق؛ فالمال هو ما نملكه في عقولنا"⁸.

من هذا المنطلق كان للمصارف المركزية في السنوات القليلة الماضية أن تتحرك لطرح مشاريع نحو سعيها لعصرنة الأموال وأنظمة الدفع بشكل تدريجي، في وقت أكدت تقنية الـ DLT قدرتها على تزويد البنوك المركزية بالقدرة على إعادة تصوّر أنظمة الدفع المحلية والعبارة للحدود بطرق جديدة. مثل تلك التقنية ستمثل مساهمة كبيرة في دعم البنية التحتية المصرفية ووضع أسس للعمل المستقبلي لاستبدال العملات الورقية والمعدنية بأخرى رقمية غير ملموسة خاصة في فورة العملات المشفرة، وانعدام السياج القانوني الحمائي الذي يربطها، والفوضى التي يمكن أن تسببها في ظل التهافت الكبير على اقتنائها.

⁸ - **Stefan Ingves**. BIS Innovation Summit 2022: Money, Technology and Innovation. *Technology and Innovation*. s.l. : BIS, March 23, 2022.

أما العملات الرقمية للمصارف المركزيّة، وبوصفها بالكيان القانون الجديد، يدور البحث حول النّظام التشريعي القانوني المتوقّر لضبطها ووضعها على السكّة الصحيحة في التداول بين جميع شرائح العالم من مواطنين عاديين، مؤسسات، ومصارف تجاريّة. أضف إلى ذلك المُعضلات التي يمكن أن يواجهها هذا النوع المُستحدث من العملات في التكيّف مع كل خيوط القوانين المتشعّبة من قانون الضرائب، قانون الملكية، الموجبات والعقود، قوانين أنظمة الدفع وقوانين حماية الخصوصية والبيانات، لإحاكة مُنتج مصرفي متين يحاكي متطلّبات العملاء. هذا في الوقت الراهن، حيث يمكن في المستقبل ولادة قوانين جديدة مُستحدثة تتماشى والعصرنة.

من هذا المنطلق، المصارف العالميّة والعربيّة في سباق ل طرح عملاتها الرقمية الخاصة، وتجربتها من أجل درس مدى فاعليّتها وانخراطها وتأقلم الناس على التعامل بها، استنادًا إلى تصاميم وخُطط مُسبقة تم وضعها للسّير بها وتقييمها، مقابل العملات التقليديّة المُستهلكة اليوم. مع ما يُصاحب طرحها من عثرات على مختلف الأصعدة.

إنطلاقًا من هنا سنعمد إلى دراسة العملة الرقمية للمصارف المركزيّة متطرّقين للغوص في:

الفصل الأول إلى التعرف على العملة الرقمية للبنك المركزي كمفهوم حديث، من الجوانب القانونيّة والتقنيّة.

لننتقل في الفصل الثاني وناقش تعامل الأنظمة القانونيّة لبعض دول العالم بين الحاضر والرافض للعملة الرقمية للبنك المركزي.

الفصل الأول: مدخل نحو التعرّف على العملة الرقمية للبنك المركزي كمفهوم حديث، من

الجوانب القانونية والتقنية.

التجريد من الطابع المادي الملموس ليس بظاهرة جديدة. فبعد كل تبدل جديد يحلّ على عالم المال والعُملة يجب التأمّني في دراسته من أجل فهم إنعكاساته بشكل أفضل. فعادةً ما يلف الغموض والغرابة كل ما هو حديث وغير مألوف للأذهان وغالبًا ما يأخذ الوضع بعض الوقت من أجل فهمه، إستيعابه والتأقلم معه مع ما يحمل من تأثيرات وانعكاسات على حياتنا. فالعملة الرقمية للبنك المركزي تدور في فلكها الكثير من التساؤلات والإستفسارات، أثارت الإرتباك في صفوف الناس من مستهلكين، أفراد أكانوا أم مؤسسات، لما تداخلت مع الكثير من المفاهيم والخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، قديمة العهد، والحديثة منها.

قرار إصدار عملة رقمية لبنك مركزي في المقام الأول هو قرار سياسي واقتصادي. لكن يجب مراعاة الجوانب القانونية. كذلك لا يمكن إستبعاد الجوانب التقنية والهياكل التصميمية المطروحة في إنشائها، التي تنطوي على مروحة واسعة من الأشكال التصميمية المرتكزة على تكنولوجيا قديمة كانت متوفرة؛ قديمة متجددة؛ أو جديدة من مختلف الأبعاد، منها قيد الدرس لفهم أكثر لمتطلباتها والإنعكاسات المحتملة على مختلف الصعد، ومنها قد تم طرحها بنطاق التجربة، والقلة من سار في عملية الطرح.

مرتكزين على تلك الأسس، سنعمد في هذا الفصل إلى محاولة تسليط الضوء على بعض المفاهيم والمرتكزات لتوضيح الصورة. ذلك من خلال إعتقاد مقارنة العملة الرقمية للبنك المركزي مع نظيراتها من العملات والأموال، في المبحث الأول. مستعرضين في المبحث الثاني تنوع تصاميم وأسس إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي.

المبحث الأول: مقارنة العملة الرقمية للبنك المركزي مع نظيراتها من العملات والأموال

على مدى الحقبات الزمنية، تطورت بعض الممارسات القانونية نتيجة العمل المصرفي، وُلدت نتيجته أدوات قانونية جديدة ومختلفة لناحية سداد المدفوعات. الأهم من ذلك، أن الطبيعة القانونية لهذه الأدوات لا تتشابه تمامًا مع المفهوم الإقتصاي للنقود، التي وحسب أرسطو أعطاها ثلاثة وظائف أساسية: وحدة للحساب، وسيلة للدفع، ووحدة تخزين للقيمة⁸. بالرغم من أن هذه المفاهيم الإقتصادية لا تجيب تمامًا على الواقع القانوني إلا أنه يبقى هنالك بعض أوجه الشبه مثل "وحدة الحساب" باعتبارها الوحدة النقدية الرسمية بموجب القانون النقدي.

العملة الرقمية للبنك المركزي تُعتبر إحدى المواليد الجُدد في عائلة العملات من ناحية شكلها الجديد التي تَعَمدُ المصارف المركزية على إعماده بعيدًا عن المفاهيم التقليدية المتعارف عليها، مع إستحواذها على بعض الصفات من عائلة العملات المشفرة، لكن النواة حيث تكمن التعاملات هي العملة. لكن بالرغم من كل ما تحمله من سمات مختلفة إلا أنها قد تثير بعض اللغط حول أسسها وطبيعتها القانونية أو لناحية التداول في التعاملات مقارنةً مع نظيراتها ذات السمات المشابهة إلى حد ما مع بعض الفوارق الطفيفة.

المطلب الأول: إختلاف المفاهيم بين الأشكال المعتمدة للدفع

بدايةً يجب التطرق إلى التفرقة بين بعض المفاهيم الأساسية، سعيًا للوصول الى شمولية في فهم الأبعاد المحيطة حول بعض المترادفات التي قد تثير الإلتباس في الأذهان.

تبرز إختلافات كبيرة بين مفاهيم قانونية وهي: العملة Currency/Monnaie، النقد أو المال Money/Argent، ووسائل الدفع Payment Instruments/Instruments de paiements.

⁸ - **Hubert De Vauplane**. Cryptomonnaies et banques centrales www.researchgate.net. [En ligne] Mars 2019. [Citation : 26 Decembre 2020.] <https://bit.ly/40utjO2>

الفقرة الأولى: مفهوم العملة Currency/Monnaie

تطرق القانون اللبناني إلى في الباب الأول من قانون "النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي" رقم ١٣٥١٣ الصادر عام ١٩٦٣، مفتتحاً في مادته الأولى، النص على أن "الوحدة النقدية للجمهورية اللبنانية هي الليرة اللبنانية واختصارها الرسمي هو ل.ل.^٨ وقد حصر عملية إصدار النقد بالمصرف المركزي وفق المادة العاشرة من نفس القانون بقوله "إصدار النقد امتياز للدولة دون سواها"^٨ أي أنه منح سلطة التفويض للمصرف المركزي وحده.

قانون البنك المركزي العراقي عرّفها بأنها: "الوحدة النقدية لأية بلد"^٨. أما قانون البنك المركزي الأردني فقد عرّف العملة الأجنبية على أنها: "أية عملة أو مطالبة أو رصيد أو إئتمان بعملة غير العملة الأردنية"^٨.
الآن انه ورغم المواد العديدة التي تطرقت لهذا التعبير في طياتها لكنها، لم تُرسِ تعريفاً واضحاً وصريحاً حول مفهوم العملة. من هذا المنطلق يمكن تعريفها أنها الوسيلة الرسمية للدفع للدولة/الاتحاد النقدي، المعترف به على هذا النحو بموجب القانون "النقدي". تحتفظ معظم القوانين النقدية بوضع العملة على الأوراق النقدية والعملات المعدنية، الصادرة عن البنك المركزي (أو العملات المعدنية التي تصدرها الدولة). النقد أو العملة مقومة دائماً بالوحدة النقدية الرسمية. تُعتبر حالة "العملة القانونية" Legal tender/Cours légal سمة رئيسية للعملة، واعتراف بموجب القانون على أنها تُحوّل المدين الوفاء وإبراء ذمته من الالتزامات المالية بطرح العملة على الدائن.^٨

^٨ - المادة ١ من قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي، رقم ١٣٥١٣ تاريخ ١٩٦٣/٨/١
^٨ - المادة ١٠ من قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي، رقم ١٣٥١٣ تاريخ ١٩٦٣/٨/١
^٨ - المادة ١ من قانون البنك المركزي العراقي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٤.
^٨ - المادة ٢ من قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١

^٨ - Wouter Bossu, Masaru Itatani, Catalina Margulis, Arthur Rossi, Hans Weenink and Akihiro Yoshinaga. *Legal Aspects of Central Bank Digital Currency: Central Bank and Monetary Law Considerations*. s.l. : International Monetary Fund, November 2020. p. 8. WP/20/254.

في الولايات المتحدة الأمريكية، يتم تعريف مصطلح العملة في UCC على أنه "وسيط تبادل مصرح به حالياً أو معتمداً من قبل حكومة محلية أو أجنبية. ويشمل المصطلح وحدة حساب نقدية أنشأتها منظمة حكومية دولية أو باتفاق بين دولتين أو المزيد من البلدان".⁸

يمكن القول أن الوحدة النقدية أو ما تعرف بوحدة الحساب هي المُحدَّدة أساساً بالإسم المتعارف الذي نتداوله مثل الدولار، اليورو، الفرنك...، بعبارة أخرى هي عملة بلدٍ أو إتحاد بلادٍ أو حكومة معينة. والعملة ليست مَخزَن للقيمة مثل النقد، إنها صورة عن هوية دولة، والإسم الملقى على مسكوكاتها. إذ إن مجموع وحدات العملة تتركز في مبلغ من المال ومن أجل أن يكون لها دعامة، يتم دمجها فيها من أجل تخزينها وتبادلها من خلال الأدوات النقدية كمخزن للقيمة وتتمثل بالأوراق النقدية، النقود المعدنية والأموال الدفترية وغيرها من أدوات الدفع والتخزين المُستحدثة.

الفقرة الثانية: تنوع أوجه وسائل الدفع Payment Instruments/ Instruments de Paiements

تعددت وسائل الدفع، إذ يمكن تقسيمها إلى فرعين، يتمثل الأول بالنقود كالوسيلة الأساسية، الأُم، التي وُضعت كأداة للدفع والإيفاء. أما الشكل الثاني يندرج تحت الأشكال العصرية لأدوات الإيفاء، وكل ما يدور في فلحها تحت مسمى Monnaie Scripturale/ Scriptural Money.

أولاً: النقود (Money/Argent)، الوسيلة الأساسية للدفع والإيفاء

تُعتبر النقود، أو المال كمسمى أوسع، ثمرة إكتشاف إجتماعية بسبب الوظائف العديدة التي تلعبها على مختلف الصُعد. لذلك تعددت التعاريف. فأكثر التعاريف شيوعاً هو ذلك التعريف المُستند إلى وظائفها الذي إشتهر فيه الإقتصادي الأمريكي Francis Amasa Walker بمقولته "النقود هي، ما تفعله تلك النقود أو

⁸ - Hubert De Vauplane. Cryptomonnaies et banques centrales. idib.p 3

تؤديه " Money is what money does"^٨. هذا من الناحية الوظيفية التي يُفضّل الإقتصاديون تسليط الضوء عليها.

أما من الناحية الوصفية، ففي اللغة، عُرِّفَت النقود على أنها جمع (نَقْد)، تدل على إبراز شيء، ومن ذلك نقد الدراهم، وتعني الإيعاء والقبض^٩. أما من الجانب الإقتصادي فقد تم التعريف بأن "النقود هي وسيط معاملات يمكن التحقق منه بسهولة، وقسمة رقمية بسهولة، وقابل للتبديل، ومدعوم بالقيمة الجوهرية"^٨، أو " كل ما يلقي قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة"^٩.

في القانون تم تعريف النقود، في مجلة الأحكام العدلية العراقية على أنها: "جمع نقد وهو عبارة عن الذهب والفضة"^٨، أمّا البعض الآخر من القوانين فقد وصفها "بأنها ذلك الشيء الذي يحدده القانون بأنه نقود بحيث يتمتع هذا الشيء بالقبول العام في المدفوعات"^٩. أمّا الفقه القانوني ينص أن المال هو "ذلك الشيء الذي تتوفر فيه القدرة على إبراء الذمة، وتمتعها بالقبول العام على الوفاء بالالتزامات داخل المجتمع، ويضفي عليها القانون صفة إبراء الذمة في المبادلات والمعاملات"^٨.

من هنا يتّضح لنا أنه لا يوجد تعريف قانوني مقبول عالمياً للمال، فمن المقبول على نطاق واسع، أن مفهوم القانوني " للمال " أوسع نطاقاً. ونلاحظ أن الإختلاف الأساسي بين التعريف الإقتصادي والقانوني هو في أن

٨ - DEFINITION OF MONEY. *Theglobaltutors*. [Online] 2015. [Cited: 5 23, 2022.] <https://bit.ly/45LjiPr>.

٩ - ابن فارس (١٩٩١). معجم مقاييس اللغة، ط 1، بيروت، لبنان: دار الجيل الجديد، ج 5، ص ٤٦٧.
- Kirian "Deso" van Hest . *The Definition of Money*. First edition. s.l. : Published by Kirian "Deso" van Hest, 2021., 2021. p. 10. Vol. 1.

٨ - ميراندا زغلول رزق. *النقود والبنوك*. مصر : جامعة بنها -التعليم المفتوح. ٢٠٠٩. ص ٢٦.

٨ - المادة ١٣٠، من مجلة الأحكام العدلية العراقية، لسنة ١٨٧٦

٨ - مروة ابو العلا. مقال يشرح تعريف ومفهوم العملة في القانون. *www.mohamah.net*. [Online] . ١٤. أيلول، ٢٠١٨.

[Cited :٢ أيار ، ٢٠٢٢ . <https://bit.ly/3P1G4uu>]

٨ - خالد، نواف حزم، و داود، ايسر عصام (٢٠١٥). " الطبيعة القانونية للنقود الإلكترونية"، مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد ١٣، ص ٣٩.

في القانون صفة إبراء الذمة في المعاملات والمبادلات هو الأساس، "كل شيء له القدرة على إبراء الذمة"^٨، في حين هذا الشرط غير موجود لدى الإقتصاديين.

بالإضافة إلى العملة المتمثلة بالأوراق النقدية والعملات المعدنية، في العديد من الولايات القضائية، المندرجة تحت مصطلح Monnaie fiduciaire أو Fiat Money، فإنها تشمل أيضاً أنواعاً معينة من الأصول أو الأدوات التي تكون قابلة للتحويل أو الاسترداد بسهولة إلى عملة. وهذا يشمل أولاً وقبل كل شيء "المال الدفترية" للبنك المركزي والبنك التجاري (الأرصدة الدائنة للحسابات). يمكن تحويل مثل هذه الأموال الدفترية إلى عملة (خاضعة للشروط التعاقدية) أو تحويلها من خلال أنظمة الدفع أو أدوات الدفع. وعلى أي حال، فإن النقود الدفترية ليست عملة ولا تتمتع بمركز العملة الرسمية إلا في عدد قليل من الولايات القضائية. من هذا المنطلق، فإن السلطات القضائية أصبحت تمنح شكلاً من أشكال الإعراف القانوني بهذا النوع من المال، كوسيلة مأذون بها لدفع الضرائب أو الالتزامات القانونية الأخرى. وفي بعض قوانين الدول والمحاكم التابع لها، تُصنّف "النقود الإلكترونية" أيضاً على أنها نوع من النقود.

قد تعتبر بعض الأصول (Bitcoins، على سبيل المثال) أموالاً بموجب أحد القوانين (على سبيل المثال، قانون ضريبة القيمة المضافة V.A.T.)، ولكن ليس بموجب قانون آخر مثل القانون المالي^٨ أو بالعكس. أبرز مثال السويد، التي أصدر فيها مجلس الضرائب حكماً أولياً في عام ٢٠١٣ بشأن ضريبة القيمة المضافة على عملات البيتكوين، مشيراً أن التجارة في عملات البيتكوين لا تخضع للضريبة على القيم المضافة السويدية، ولكن بدلاً من ذلك تخضع للوائح Finansinspektionen (هيئة الإشراف المالي)

^٨ - موسى محمد علي السيدح. (٢٠١٣). "المال في الشريعة والقانون"، مجلة كلية الإقتصاد العلمية، العدد ٣، ص ١٢٦.

⁸ - Wouter Bossu, et al., Legal Aspects of Central Bank Digital Currency: Central Bank and Monetary Law Considerations Op.cit, p.8.

حيث يتم معالجتها كعملة. لكن سرعان ما إستؤنف القرار إلى أن استقر في عام ٢٠١٥ على أن عمليات البيتكوين خاضعة للضريبة، إلا في حال كانت دخلاً ناتجاً عن هواية، فهي معفاة من الضريبة بشكل كامل⁸.

ثانياً: الأشكال العصريّة لأدوات الإيفاء

في اقتصادنا الحديث مع بداية الألفية الثانية، القائمة على السرعة في تلبية متطلبات الناس واتساع أسواق التجارة العالمية والمتاجر الإلكترونيّة، لم يعد بالإمكان سداد جميع المدفوعات نقدًا. لتجنّب التلاعب، والخطر الكبير بالأموال الورقية، برزت بعض أدوات الدفع ذات درجة أعلى من الأمان والسريّة. نتج عن هذه الأدوات تداولات وحركة كبيرة لأموال المصارف الدفترية (La monnaie scriptural / Book money). أتى إنعكاسًا على تطلّب سداد العديد من المدفوعات، إلى تدخّل مؤسسة مصرفية أو ما شابه ذلك. تحوّلت العلاقة الثنائية التقليدية القائمة على الدائن والمدين، لعلاقة تضم ثلاثة أشخاص على الأقل أو حتى أربعة في بعض الأحيان. حيث تمت إضافة المصرف كعنصر أساسي لإتمام عملية الدفع^٨. فأضحت أنظمة الدفع مرتبطة وتدور حول المصرف، وبالأخص المصرف المركزي، بمساندة قطاع المصارف الخاصة. فولدت نظام التحويل المركزية أو ما يعرف بالـ Centralized system.

يمكن القول أن وسائل الدفع هي أداة ثالثة للإيفاء، فهي ليست عملة ولا مال، لكن تُستخدم قانونًا لإجراء عمليات الدفع عن طريق استخدام المال الدفترية المصرفي وبأي عملة كانت. أبرز هذه الوسائل هي الشيكات، الكمبيالات والسندات الإذنية، إضافةً إلى الأدوات العصرية للدفع من بطاقات ممغنطة وتطبيقات الهواتف الذكيّة.

⁸ - Global Legal Research Directorate Staff. *www.loc.gov*. [Online] Library of congress , 12 2020, 30. [Cited: 4 16, 2021.] <https://www.loc.gov/law/help/bitcoin-survey/#sweden>.

⁸ - Stéphane Piédelièvre. *Instruments de crédit et de paiement*. 10e. Paris : Dalloz, 2018. p. 281. 978-2-247-17969-5.

المطلب الثاني: تمييز العملة الرقمية للمصرف المركزي عن الأشكال التقليدية والرقمية الأخرى للعمليات

في ظل حداثة الموضوع، تعددت الجهات التي حاولت إعطاء تعريفٍ للعملة الرقمية للبنك المركزي، في جوٍ من الإرتباك في إمكانية وضع إطار لهذا المفهوم الجديد. للغوص نحو فهم أوجه الشبه والاختلاف بين العملة الرقمية للبنك المركزي ونظيراتها، يجب البدء في مقارنة مفهوم العملة الرقمية للبنك المركزي مع مفاهيم العملات ووسائل الدفع التقليدية (الفقرة الأولى) ، لننتقل إلى فهم أوجه التقارب والاختلاف بين عملة المركزي الرقمية والعملات الرقمية المبتدعة حديثاً (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مقارنة مفهوم العملة الرقمية للبنك المركزي مع مفاهيم العملات ووسائل الدفع التقليدية

لا تزال جهات عديدة تحاول وضع تعريفٍ أوليٍ للعملات الرقمية للبنك المركزي في إنتظار غياب الضبابية المحاصرة لها من أجل تعرفها بشمولية أكبر. ولفهمها إنتقينا أولاً تعريف العملة الرقمية للبنك المركزي، لننتقل ثانياً إلى مقارنتها مع المسكوكات والأموال الدفترية.

أولاً: تعريف العملة الرقمية للبنك المركزي

رغم الجدل حول العملة الرقمية للبنك المركزي، لم يظهر حتى الآن تعريف واضح ومقبول على النطاق الواسع لهذا المفهوم. على مدى السنوات القليلة الماضية عمدت لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق CPMI التابعة لبنك التسويات الدولية BIS، لتعزيز سلامة وكفاءة الدفع والمقاصة والتسوية ودعم الإستقرار المالي والاقتصاد على النطاق الواسع⁸. بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي IMF، الذي بادر بتقديم بعض الإرشادات حول السمات الرئيسية وتعريف العملة الرقمية للبنك المركزي. أبرزت CPMI أن الـ"CBDC" ليس مصطلحاً محدداً بشكل جيد. يتم استخدامه للإشارة إلى حزمةٍ من المفاهيم. مع ذلك، يتصور معظم الناس أن

⁸ - Payment Systems Consultancy. *paymentsystemsconsultancy.com*. [Online] PSC (Payment Systems Consultancy), 2015. [Cited: April 11, 2021.] <https://bit.ly/4240gzz>

يكون شكلاً جديداً من أشكال أموال البنك المركزي. أي "التزام البنك المركزي، المقوم بوحدة حساب موجودة، والتي تعمل كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة"⁸. في الواقع، لأغراض المتغيرات والتحديثات والتحليل التي قد تطرأ على هذه العملات، من الأسهل وصف CBDC من خلال القول أنها: شكل جديد من أشكال النقود الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية تكون نظيرة للعملة الورقية إلى حد ما، وتختلف عن حسابات الإحتياطات أو أرصدة التسوية التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى المصارف المركزية. أما لجهة صندوق النقد الدولي، فقد عرّف العملة الرقمية للبنك المركزي على أنها " شكل جديد من النقود، يصدره البنك المركزي رقمياً ويهدف إلى أن يكون بمثابة العملة القانونية "⁹.

أما Hubert de Vauplane، فقد وسّع بيكار تعريفه لـ CBDC، حيث عرّفها على نحوٍ يُعتبر فيها العملة الرقمية للبنك المركزي بمثابة تمثيل رقمي لعملة صادرة عن بنك مركزي، مقومة بوحدة الحساب الرسمية لهذا الأخير، والمخصصة للجمهور لأي نوع من الاستخدام والتي يمكن تبادلها، من نظير إلى نظير (P2P)، بطريقة لامركزية¹⁰. كما تطرق إلى أنه يمكن النظر للعملة الرقمية للبنك المركزي على أنها تمثيل رقمي رمزي للنقود في هيكلها المادي (الأوراق النقدية والعملات المعدنية) و/أو الودائع الإلكترونية، أو كشكل مُستحدث وجديد من العملة القانونية. كما يمكن للمصرف أن يصدر عملته الرقمية مباشرةً للمصارف التجارية ومقدمي الدفع الآخرين، وحتى الأفراد، وسيتم تداولها على قدم المساواة مع الالتزامات النقدية الرديفة للبنك المركزي.

⁸ - Klaus Löber, Aerdt Houben, Benoît Cœuré, Jacqueline Loh. *Central bank digital currencies*. s.l. : Committee on Payments and Market Infrastructures, Markets Committee , 2018. ISBN 978-92-9259-143-4 (online).p.3.

⁸ - Wouter Bossu , et al. *www.imf.org*. [Online] November 20, 2020. [Cited: December 12, 2020.] <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2020/11/20/Legal-Aspects-of-Central-Bank-Digital-Currency-Central-Bank-and-Monetary-Law-Considerations-49827>

⁸ - Hubert De Vauplane. "Les caractéristiques juridiques d'une cryptomonnaie émise par une banque centrale." *Revue Banque* no 829 (février 2019): p.58.

ثانياً: مقارنة عملة المركزي الرقمية مع المسكوكات والأموال الدفترية

إختلاف وتضارب المفاهيم أدى إلى تكوين حالة من الإرتباك واللّغط في عقول الأفراد حول صريح عبارة "العملة الرقمية للبنك المركزي"، مع رزمةٍ من العبارات المستخدمة في الحقل القانوني والاقتصادي للدلالة على بعض أنواع العملات والأموال. نستهل المقارنة في أوجه الشبه والتباين بين:

١ - العملة الرقمية للمصارف المركزية (CBDC) والمسكوكات (المعدنية والورقية)

استهل قانون النقد والتسليف اللبناني في مادته الرابعة، بإعطاء مصرف لبنان الحق في إصدار النقود الورقية والمعدنية بالإضافة إلى القطع الذهبية في حال دعت الحاجة. تبعتها المادة ٧ و ٨ ن.ت التي أعطت الفئات الورقية والمعدني قوّة إبرائية. أمّا المادة العاشرة، قيّدت عملية إصدار النقد بالدولة اللبنانية، مع حق إعطاء إمتياز إلى مصرف مركزي تنشأه، مع حصر عملية الإصدار بالعملات الورقية والمعدنية، دون الإشارة إلى أي نوع من النقود الإلكترونية. عاودت وأكدت المادة ٤٧ من قانون ن.ت على منح الإمتياز إلى مصرف لبنان في عملية إصدار النقد. هذا الإمتياز الممنوح للمصارف المركزية ليس في لبنان وحسب، بل إن معظم الدول قد ضمنت هكذا مواد في قوانينها، سنعمد لعرضها في سياق البحث.

في أوروبا على سبيل المثال، يتمتع البنك المركزي الأوروبي (BCE) والبنوك المركزية في دول منطقة اليورو NCBS، بصلاحيّة إصدار الأوراق النقدية باليورو. على أرض الواقع البنوك المركزية الوطنية لكل دولة، هي الوحيدة المخوّلة إصدار وسحب الأوراق النقدية باليورو والعملات المعدنية^٨. مثال فرنسا، في نص مادتها الأولى^٨ والخامسة^٨ من قانون رقم ٩٣-٩٨٠ المؤرخ في ٤ آب ١٩٩٣ المتعلق بوضع بنك فرنسا

^٨ - Banque centrale européenne. *L'émission et la circulation*. Banque centrale européenne. 2021. <https://www.ecb.europa.eu/euro/intro/issuance/html/index.fr.html> (accès le 5 1, 2021).

^٨ -Art. 1er. De la LOI n° 93-980 du 4 août 1993 relative au statut de la Banque de France et à l'activité et au contrôle des établissements de crédit : «La Banque de France met en œuvre la politique monétaire».

ونشاط ومراقبة المؤسسات الائتمانية. كذلك في الفقر الأولى من المادة ٢٥ من قانون بنك كندا (١٩٨٥) ، ج. ب -٢^٨. فيما خص العملة الرقمية الخاصة بالبنوك المركزية فبعض الدول هيكلية قوانينها تتماشى مع هذا النوع من العملات.

أما التشريع اللبناني فاكتفى للآن بالمادة ٦١ من قانون ٢٠١٠/٨١ المختص بالمعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، حيث تركزت لأنظمة مصرف لبنان رسم هوية النقود الإلكترونية والرقمية من عملية إصدارها إلى الهيكل القانون الذي يراها. تتابع المادة ٦٩ ن.ت متضمنةً وجوب المصرف المركزي أن يعتمد إلى تغطية النقد الوطني بموجودات تُحفظ لديه من الذهب والعملات الأجنبية الصعبة، وكل ذلك من أجل ضمان استقرار الليرة اللبنانية.

إستنادًا إلى هذه المواد فإن أول أوجه الإلتقاء يتمثل في كون كلتا العملتان أكانت الورقية، المعدنية أو الرقمية الخاصة بالبنك المركزي تُصدر عن جهة رسمية معروفة وموثوق بها ألا وهي المصرف المركزي. فإن مصرف لبنان على النطاق الداخلي أو أي مصرف مركزي في العالم هو المسؤول عن عملية الإصدار بشكل يدرس حاجة السوق، كما له الحق في سحبها وتلفها. إضافةً لذلك، على المستوى الإقتصادي تتمتع النقود الورقية بخصائص عديدة تتمثل بأنها وحدة للحساب، وسيلة للدفع ومخزن للقيمة.

أما في الشق القانوني، للمال أيضًا وظائف قانونية ثلاثية الأبعاد: إنها أداة تقييم، ذات وظيفة كوحدة نقدية، إنها وسيلة دفع، وفي النهاية هي سلعة يمكن اكتنازها في شكل أدوات نقدية^٨. هذه الوظائف الثلاث تنطبق على العملة الرقمية للبنوك المركزية كونها مثل رقمي غير ملموس للمال الورقي. فضلًا عن ذلك فالعملات

8- Art. 5. - La Banque de France est seule habilitée à émettre les billets reçus comme monnaie légale sur le territoire de la France métropolitaine.

8 - Art. 25 (1) La Banque est seule habilitée à émettre des billets ; les détenteurs de ces billets sont les premiers créanciers de la Banque.

8 - **Serge Lansky**. *La nature juridique de la monnaie électronique*. Bulletin N°70, Banque de France, France : La banque de France, 1999, p 47.

الرقمية للبنوك المركزية وفي التداولات حول عملية طرحها سوف تكون مدعومة بنسبة معينة من الاحتياطات مثل الذهب والعملات الأجنبية.

لناحية أوجه الاختلاف فإن الفرق الظاهر للعيان، يتجلى أن الأوراق النقدية والمعدنية الصادرة عن المصارف المركزية مقرونة بطابعها الملموس المعروض للتلف، العالي التكاليف من ناحية الطباعة. في حين تعتبر التكاليف الإنتاجية للعملات الرقمية منخفضة رغم التكنولوجيا المعقدة لتشغيلها لكن منافعها أكثر نسبيًا. لناحية عمليات التحويلات المالية للنقود الورقية، فإن تحويل إفتراضي لا مادي يتم للعملة من حساب عميل "أ" إلى عميل "ب". في الكفة المقابلة تتحوّل النقود الرقمية للبنك المركزي في اللحظة عينها دون أية عراقيل لناحية الفحوصات والتدقيق في المعاملات، مما يسرّع عملية التبادل مقارنةً بالتحويلات الرقمية التقليدية. كما أن العملة الرقمية على الرغم من أنها قد تحمي بيانات المستخدمين من الأطراف الثالثين، نظيرة للعملة الورقية، إلا أنها لن تكون مجهولة الهوية على الرغم من أن تكنولوجيا التحقق فيها يمكن أن تكون مركزية أو غير مركزية بسبب تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع (DLT).

٢- تنوع صور الأموال الدفترية (Book money /La monnaie scripturale)

كان الإقتصاديّ البلجيكي Maurice Ansiaux أول من وضع مصطلح "La monnaie scripturale"

عام ١٩١٢ معرفًا إيّاها " بالعملة التي تنتقل من حساب إلى حساب بدلاً من الانتقال من يد إلى يد^٨.

عند التحدث عن الأموال الدفترية، فإننا نجمع في هذه العبارة حزمة من الأدوات النقدية المنقسمة، ما بين وسائل الدفع المتعارف عليها (الشيكات، التحويلات المصرفية)، وأخرى حديثة الولادة نسبيًا (المدفوعات عبر

⁸ - BNP PARIBAS, La banque d'un monde qui change. La monnaie à l'ère de la dématérialisation. group.bnpparibas. [En ligne] BNP PARIBAS, 13 4 2016. [Citation : 9 5 2021.] <https://group.bnpparibas/actualite/monnaie-ere-dematerialisation#>.

البطاقات والنقود الرقمية). وأدوات الائتمان (الكمبيالات، السندات الإذنية) فضلاً عن رزمةٍ حديثةٍ من أدوات الائتمان، كقسائم إحالة المستحقات المهنية /Bordereau⁸ التي تعتبر جزءاً من الضمانات /Warrants، بالإضافة إلى عمليات بيع الديون والتأجير/⁸ Affacture. تلك السلّة من الأموال الدفترية تُعتَبَر مبلغ من المال مُسجَل في حساب مصرفي يتم تداوله عبر عمليتي، الإيداع والسحب من حساب لآخر باستخدام أدوات الدفع تلك، كل هذا ضمن وظيفة محددة النطاق بالسماح لمؤسسة الائتمان بإرسال أمر لتحويل الأموال إلى حساب مصرفي⁸. تجتمع صفات هذه الأموال مع الأوراق النقدية.

أدوات الدفع والائتمان هذه، قام القانون اللبناني وقوانين البلاد الأخرى بتناولها وتنظيم عملها. على سبيل المثال، قانون التجارة البرية اللبناني في مواده المنفرقة، من المادة ٣١٥ حتى المادة ٤٠٣ تطرقت لسند السحب. المواد ٤٠٣ حتى المادة ٤٠٨ نصّت عن السند لأمر، والمواد ٤٠٩ إلى ٤٥٩ ق.ت تحدّثت عن الإطار القانوني للشك. من الناحية الدولية، مثال القانون السويسري المنظم لعملية الشيكات بموجب إتفاقية القانون الموحد للشيكات⁸.

كمثيل العملات الورقية، يقوم المصرف المركزي بعملية إصدار الأموال الدفترية على الحسابات المصرفية للبنوك التجارية المفتوحة لدى المصرف المركزي. بعد ذلك، تعتمد المصارف التجارية بدورها إصدار هذه الأموال لصالح الحسابات المصرفية لمختلف العملاء من عامة الناس إلى الشركات وغيرهم، عبر استخدام البطاقات المصرفية المغطاة، الشيكات والتحويلات المصرفية وغيرها.

⁸ - Stéphane Piédelièvre. *Instruments de crédit et de paiement*. op.cit. p.237

⁸ - Ibid.p.263

⁸- Serge Lansky.Op.cit, p.51

⁸ - Convention portant loi uniforme sur les chèques, conclue à Genève le 19 mars 1931 et entrée en vigueur pour la Suisse le 1er juillet 1937.

إنطلاقاً من المعطيات أعلاه يمكننا استخلاص أن الأموال الدفترية أو الـ b-money والتي تكون مدعومة من قبل الحكومة في ضمان الإسترداد، تجتمع مع العملة الرقمية للمصارف المركزية حيث أنه على الرغم من تصنيفها على أنها أموال صادرة عن القطاع الخاص إلا أنها تعتبر أموال مقيدة كونها مطالبة للبنك التجاري بدفع أموال المصرف المركزي. لذلك لا يمكن اعتبارها إلا امتداداً لأموال المصرف المركزي⁸. تُصنّف على أنها قيمة نقدية تمثل مطالبة على المُصدّر وبارتكاؤها على الحساب الكلي للمصرف المركزي الذي يلعب دور مخزن للقيمة. والنقود الدفترية مثل العملة الرقمية للمصرف المركزي لا تمثل سوى مطالبة على هذا الحساب لأن المصرف المركزي هو المُصدّر لها وليس أي جهة أخرى⁸. كما تجتمع في نقطة أنها تتحول عبر الإنتقال غير المادي للأموال. إذ تتم التحاويل من خلال نقل للأرقام على دفاتر الحسابات دون أي إنتقال ملموس للأموال. بالرغم من كل هذا تستلزم قابلية التحويل اليومية لـ CoBM إلى CeBM أن لا تحاول CoBM أن تصبح وحدة حساب وعملة موازية منفصلة وتتنافس مباشرة مع عملة البنك المركزي⁸.

لناحية أوجه الاختلاف، فإن النقود الدفترية وسيلة للدفع، وليست شكلاً من أشكال الأدوات النقدية⁸. في حين أن العملة الرقمية للبنك المركزي أداة نقدية، ولكن ذو طبيعة إلكترونية تتموضع في أدوات نقدية عديدة. يعتبر طلب سحب الدين من حساب الطرف الطالب أمر تحويل للأموال غير قابل للإلغاء. تعتبر المبالغ المنقولة أنها قد أزيلت بشكل نهائي من أصول العميل في تاريخ محدد ولم تعد ملكاً له. لا يمكن لأي حدث أن يؤثر في النتيجة حيث أن قيد حساب المستفيد في الإئتمان معادلٌ لسداد العملة الدفترية⁸. في قرار لمحكمة النقض

⁸ - **Hossein Nabilou**, Central Bank Digital Currencies: Preliminary Legal Observations. [Online] February 6, 2019. [Cited: 27 1, 2021.] Journal of Banking Regulation (2019), Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3329993> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3329993>, p 7.

⁸- **David Bounie, Sébastien Soriano**. La monnaie électronique.Principes, fonctionnement et organisation. [éd.] Lavoisier. *Les Cahiers du numérique*. 1 2003, Vol. (Vol. 4), p. 16.

⁸ - **Hossein Nabilou**, loc.cit.

⁸ - **David Bounie, Sébastien Soriano**, Idib, p.14

⁸ - **Fady Nammour**, *Instruments de paiement et de crédit*. 1e édition. Beirut : Editions DELTA, 2008. p. 67. ISBN : 978-2-8027 - 2558 - 9.

الفرنسية اعتبرت أن "التحويل يستحق الدفع فقط عندما يكون قد تم بالفعل عن طريق إدخال المبلغ في حساب المستفيد". وبالتالي، حتى إذا كان للمستفيد الحق في الأموال بمجرد الخصم من حساب الطرف الطالب، فإن التحويل يستحق الدفع فقط عندما يتم قيده بالفعل في حساب المستفيد⁸. بالإضافة إلى ذلك، إذا اكتسب المستفيد من التحويل الحق النهائي في الأموال، في أقرب وقت ، وفقاً للمادة 1-330 L من القانون النقدي والمالي الفرنسي أصبح الأمر غير قابل للإلغاء ، "لا يوجد حقه في المطالبة على مصرفه المسؤول عن تفويض التحصيل العام حتى الإستلام الفعلي لهذه الأموال من قبل هذا الأخير، الذي يحتفظ بها، نيابةً عن عميله، بصفته وديعاً". وبالتالي، فإن التاريخ الدقيق لإجراء التحويل ليس هو التاريخ الذي تم فيه إجراء التعديل المحاسبي على حساب المستفيد، ولكن تاريخ إستلام المصرف الخاص به، نيابة عنه⁹.

ننوه أن الأموال الدفترية على أشكالها، في معظمها هي أوامر لإجراء تحاويل للمبالغ. وفي معظم الأحيان تحتاج العملية من ثلاثة إلى أربعة أطراف من أجل إتمامها. بينما في العملات الرقمية للبنوك المركزية تكون مخزنة على دعامات ومحافظ إلكترونية، من بطاقات وأجهزة خلية ويتم نقل الأموال بشكل تلقائي من حساب المنشئ لصالح المستفيد دون أي انتظار، إذ تحصل العملية في لحظتها.

الفقرة الثانية: أوجه التقارب والإختلاف بين العملة الرقمية للبنك المركزي والعملات الرقمية الهجينة

إنبتق من العالم العنكبوتي أشكال لعملات رقمية عديدة ولدت مع تطور الحياة الرقمية المتسارعة الوتيرة. منها من وضع أسس جديدة لمفهوم العملة، ومنها من كان نسيجاً بين قواعد الماضي وتكنولوجيا الحاضر والمستقبل. من هذا المنطلق سنتناول مقارنة العملة الرقمية للبنك المركزي مع الأموال الإلكترونية (أولاً)، لننتقل بمقارنتها مع عملات المستقبل (ثانياً).

⁸ - (Civ. 1^{re}, 23 juin 1993, D. 1994. Jur. 27, note D. Martin)

⁹ - Fady Nammour. Op.cit. p. 68

أولاً: الأموال الإلكترونية (La monnaie électronique/ Electronic money)

الـ e-money وحسب المفوضية الأوروبية "النقود الإلكترونية هي بديل رقمي للنقد. يسمح للمستخدمين بإجراء مدفوعات غير نقدية بأموال مخزنة على بطاقة أو هاتف أو عبر الإنترنت"⁸.

كما أن التوجيه EC/110/2009 للبرلمان الأوروبي والمجلس الصادر في 16 سبتمبر 2009 في مادته الثانية فقرتها الثانية نصت على أن "النقود الإلكترونية تعني إلكترونياً، بما في ذلك القيمة النقدية المخزنة مغناطيسياً على النحو الذي تمثله مطالبة على المصدر والتي يتم إصدارها عند استلام الأموال لغرض إجراء معاملات الدفع على النحو المحدد في النقطة 5 من المادة 4 من التوجيه EC/64/2007، التي يتم قبولها من قبل شخص طبيعي أو اعتباري غير جهة إصدار النقود الإلكترونية"⁸. أما لجهة البند الخامس من المادة 4 من التوجيه EC/64/2007 من البرلمان الأوروبي فقد عرّف "معاملة الدفع" بأنها: "إجراء، يباشره الدافع أو المستفيد، ويتألف من دفع الأموال أو تحويلها أو سحبها، بصرف النظر عن أي التزام أساسي بين الدافع والمدفوع له"⁸.

القانون الفرنسي عرّف العملة الرقمية في مادته الخامسة L315-1 من القانون عدد 100 لسنة 2013 المؤرخ في 28 كانون الثاني 2013 بشأن مختلف الأحكام الخاصة بمواءمة التشريعات مع قانون الاتحاد

⁸ - **Commission, European.** E-money/ EU rules foster competition and innovation in e-money services. *ec.europa.eu*. [Online] European Commission, 2019. [Cited: May 3, 2022.] <https://bit.ly/3KyMqxL>.

⁸ -Article 2 alinéa 2, du DIRECTIVE 2009/110/CE DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 16 septembre 2009, «monnaie électronique»: une valeur monétaire qui est stockée sous une forme électronique, y compris magnétique, représentant une créance sur l'émetteur, qui est émise contre la remise de fonds aux fins d'opérations de paiement telles que définies à l'article 4, point 5), de la directive 2007/64/CE et qui est acceptée par une personne physique ou morale autre que l'émetteur de monnaie électronique »

⁸ -Article 4 alinéa 5, DIRECTIVE 2007/64/CE DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 13 novembre 2007, «opération de paiement»: une action, initiée par le payeur ou le bénéficiaire, consistant à verser, transférer ou retirer des fonds, indépendamment de toute obligation sous-jacente entre le payeur et le bénéficiaire »

الأوروبي في الأمور الاقتصادية والمالية، بنصه أن " النقود الإلكترونية هي قيمة نقدية يتم تخزينها في شكل إلكتروني، بما في ذلك المغناطيسية، تمثل مطالبة على المصدر، والتي يتم إصدارها مقابل تحويل الأموال لأغراض معاملات الدفع المحددة في المادة L.133-3 والتي يتم قبولها من قبل شخص طبيعي أو إعتباري غير مُصدر النقود الإلكترونية ". كما ومنح تسمية "وحدات النقود الإلكترونية" أنها "وحدات ذات قيمة تشكل كل منها مطالبة مدمجة في ورقة مالية".⁸

كذلك في التشريعات الحديثة، ففي قانون خدمات الدفع في سنغافورة لعام ٢٠١٩ عرّف الـ e-money على أن "النقود الإلكترونية" مقومة بعملة "مرتبطة" بعملة ما، ويهدف إلى أن تكون بمثابة "وسيلة للتبادل".⁸ تجتمع ثلاثة معايير أساسية من أجل تحديد ما إذا كان المنتج نقود إلكترونية أم لا. تتلخص في أنه يجب أن يكون هناك جهاز إلكتروني تُسجل عليه القيمة؛ التي تم إصدارها في الأصل مقابل أموال تساوي أو تتجاوز القيمة المخزنة؛ ويجب على التاجر بخلاف المصدر قبول النقود الإلكترونية.⁸

في بعض الدول مثل المملكة المتحدة يحتاج مصدر النقود الإلكترونية إلى الحصول على ترخيص من هيئة السلوك المالي FCA.

⁸ -Art 5- L315-1 de la LOI n° 2013-100 du 28 janvier 2013 portant diverses dispositions d'adaptation de la législation au droit de l'Union européenne en matière économique et financière.

I. - La monnaie électronique est une valeur monétaire qui est stockée sous une forme électronique, y compris magnétique, représentant une créance sur l'émetteur, qui est émise contre la remise de fonds aux fins d'opérations de paiement définies à l'article L. 133-3 et qui est acceptée par une personne physique ou morale autre que l'émetteur de monnaie électronique.

II. - Les unités de monnaie électronique sont dites unités de valeur, chacune constituant une créance incorporée dans un titre.

⁸ - Singapore Payment services ACT 2019, <https://sso.agc.gov.sg//Act/PSA2019>

⁸ - **Rhys Bollen**. Parliamentary Business- Submissions received by the Committee. *Parliament of Australia*. [Online] 2013. [Cited: 8 10, 2021.] <https://bit.ly/3ixggIo>.

وإن كانتا متشابهتان بالطبيعة الإلكترونية، إلا أن الـ e-money على عكس العملة الرقمية للبنك المركزي المدعومة بالعملات الأجنبية واحتياطات البنك المركزي، فهي أداة شبيهة بالديون وهي مثل الـ b-money إلا أن ضمانات الإسترداد لا تدعمها الحكومات، لأنها تكون صادرة عن جهات خاصة غير حكومية فلا تستفيد من هذه الخاصية. ومن الأمثلة عنها الودائع المصرفية، وتحويل الأموال إلكترونياً، ومعالجات الدفع حيث تستخدم عبر الهواتف المحمولة أو حسابات الدفع الفرعية للجوال المدعومة بشبكة الإنترنت مستخدمةً التكنولوجيا المركزية مثل Google Wallet، Apple pay، Wechat pay و M-pesa أو مستخدمةً التكنولوجيا اللامركزية مثل Paxos، USD-Coin و True USD. لوحظ أنه يمكن للبنوك أيضاً إصدار الأموال الإلكترونية إلى الحد الذي تتعامل فيه مع العملاء الذين لا يستفيدون من تأمين الودائع أمثال J.P. Morgan's Coin. تُصنّف النقود الإلكترونية إلى نقود صلبة عندما يتم إستخدامها في معاملات لا رجعة فيها مؤمنة بدرجة عالية، ونقود إلكترونية مرنة يتم إستخدامها في المعاملات المرنة القابلة للعكس.

أما بالنسبة للـ I-money فإنها تعادل النقود الإلكترونية الـ e-money وتستخدم نفس تقنية اللامركزية، لكن مع ميزة مهمة هي أنها تقدم إسترداد قيمة متغيرة إلى العملة. وهي أداة شبيهة بالأسهم تستلزم المطالبة بأصول وعادةً ما تكون سلعة مثل الذهب أو أسهم محفظة. ومن الأمثلة على الـ i-money المدعومة بالذهب هي Digital Swiss Gold (DSG) و Novem[^].

ثانياً: عملات المستقبل

عملات المستقبل بدأت تتكوّن من مكوّنات الحاضر الرقمي، لذلك سنعمد لتجزئتها بين: العملات المشفرة (١)؛ والعملات المستقرة (٢) للبحث في مضمونها ومقارنتها مع العملة الرقمية للبنك المركزي.

8- Tobias Adrian, Tommaso Mancini-Griffoli. *THE RISE OF DIGITAL MONEY*. Washington : International Monetary Fund, July 2019. ISBN 978-1-49832-490-8. P.4

١- العملة المشفرة (Cryptocurrency)

اللَّغَط الأكبر الحاصل هو بين العملات المشفرة والعملة الرقمية للبنوك المركزية. إذ في ظل فورة العملات المشفرة وتحرك المصارف المركزية لطرح عملاتها الرقمية، تداخلت المفاهيم.

المادة الأولى^٨ من الأحكام العامة من الفصل الأول من المرسوم رقم ٥٧ للسلفادور والتي نصت على اعتبار البيتكوين عملة قانونية. كما ونصت في المادة الثانية^٨ على أن سعر صرف البيتكوين مقابل الدولار سيكون مربوط بالسوق.

في حين أن العملة المشفرة قد تجتمع (حسب التصميم) مع العملة الرقمية للمصارف المركزية في اعتمادها تكنولوجيا اللامركزية (Decentralized Technology) وتقنية الـ Blockchain، إلا أنهما تختلفان في الكثير من التفاصيل. ففي حين تركز العملة الرقمية للمصارف المركزية على وحدة الحساب أي على حسابات مصرفية تُفتح للعملاء منظمةً وفق القوانين، فإن هذا الخيار غير موجود بالنسبة للعملات المشفرة. فالعملة المشفرة يتم تصنيفها في وحدة الحساب الخاصة بها ويتم إنشائها أو سكها بواسطة جهات غير مصرفية أو حكومية وعادةً من النوع الغير المصرح به. تمييز إضافي في تكوين الخوارزمية الأساسية لإنتشار العملة المشفرة، تحاول تثبيت قيمتها بالنسبة إلى العملة الورقية عن طريق إصدار المزيد من العملات عندما يكون سعرها مرتفعاً، وسحب العملة من التداول عندما يكون سعرها منخفضاً. في حين المسكوكات تأخذ قيمتها بناءً على قانون العرض والطلب. هذه الأنظمة تسمى بالعملات المعدنية المدارة. أما نوع العملات المشفرة الأخرى مثل Bitcoin و Ethereum تندرج تحت "العملات العامة".

⁸ - Art.1- La presente ley tiene como objeto la regulación del bitcoin como moneda de curso legal, irrestricto con poder liberatorio, ilimitado en cualquier transacción y a cualquier título que las personas naturales o jurídicas públicas o privadas requieran realizar

⁸ - Art. 2. Será El tipo de cambio entre el bitcoin y el dólar de los Estados Unidos de América en adelante dólar, establecido libremente por el mercado.

قانونياً وبالرغم من عدم الوضوح المُحاط في كلا النوعين من العملات بسبب حداثة الموضوع، إلا أن العملات الرقمية للمصارف المركزية مبنية على بعض الأسس القانونية في البلاد ذات البنى التحتية المتطورة ومرحب بها من الجهات الرسمية والحكومات وصندوق النقد الدولي. في حين قوانين الدول تتضارب بين مُستقبل ورافض بشكل شرس لما يصاحب العملات المشفرة من تداعيات اقتصادية، سياسية، أمنية وقانونية تُزعزع الاستقرار.

٢- العملات المستقرة (Stablecoins)

في وقتٍ يتخذ النظام المالي العالمي شكلاً مختلفاً مع ظهور العملات الرقمية والمشفرة، في الوقت نفسه، يتم طرح طرق مختلفة لتجنب النظام المصرفي التقليدي^٨. فبعض عمالقة التكنولوجيا العالميين يخططون لتوفير عملات رقمية خاصة للمستخدمين على شكل عملات مستقرة^٨. فما هي ملامح هذا النوع من العملات؟

تختلف العملات المستقرة مثل Libra التي طرحتها Facebook والتي خُفّت وهجها في الآونة الأخيرة، والعملة المستقرة التي طرحها مصرف J.P Morgan ، عن الأجيال السابقة من العملات المشفرة.

العملات المستقرة هي عملات مشفرة تشبه ال Bitcoin، بإستثناء أن قيمتها ثابتة مدعومة بأصول إحتياطية. اكتسبت العملات المستقرة قوة جذب لأنها تحاول تقديم أفضل ما في العالمين - المُعالجة الفورية والأمان أو الخصوصية لمدفوعات العملات المشفرة، والتقييمات المستقرة الخالية من التقلبات للعملات الورقية^٨. تُستخدم

⁸ - **Sandeep Bhandari, Piyush Yadav and Chara Yadav.** Difference Between Stablecoins and Bitcoin (With Table). *askanydifference.com*. [Online] 2019. [Cited: March 28, 2022.] <https://bit.ly/3uDvkJ4>.

⁸ - **Grégory Claeys and Maria Demertzis.** The next generation of digital currencies: in search of stability. *europarl.europa.eu*. [Online] November 15, 2019. [Cited: February 5, 2022.] [https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document/IPOL_IDA\(2019\)642359](https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document/IPOL_IDA(2019)642359). ISBN 978-92-846-6051-3

⁸ - **Adam Hayes.** Stablecoin. *www.investopedia.com*. [Online] January 27, 2022. [Cited: March 11, 2022.] <https://www.investopedia.com/terms/s/stablecoin.asp>.

العملات المستقرة في مجموعة متنوعة من الصناعات وتحتل بشكل متزايد مكان البيتكوين في عالم العملات المشفرة، وبهذا قد تكون هي مستقبل عالم الـ Crypto.

مصدري هذه العملات يسعون ليطالوا شبكات كبيرة من المستخدمين من العالم، وهي ميزة محورية لتمكين عملة جديدة من الإستيعاب في السوق. في المرتبة الثانية، تختلف عن العملات المشفرة، أنها في ظل القيود المتعلقة بتقنية "DLT" وكفاءة الطاقة، ستعتمد العملات المستقرة أكثر على أنظمة مركزية للتحقق من صحة المعاملات. أما ثالثاً ستسعى العملات المستقرة على تقليل التقلب في قيم العملة. أما بالنسبة لنظرة بعض الدول حيالها، فقد قال المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية أنه "لا ينبغي أن يبدأ أي ترتيب عالمي مستقر للعملات في الإتحاد الأوروبي، حتى يتم تحديد التحديات والمخاطر القانونية والتنظيمية والرقابية ومعالجتها بشكل مناسب"⁸.

من الناحية التنظيمية العملات المستقرة منظمة إلى حد ما، مركزية، مناسبة للعمليات التجارية، مستقرة ويمكن توقع تقلبات أسعارها كما يمكن إستخدامها في التبادلات اليومية. بينما العملات المشفرة، غير مركزية، غير منظمة من الجهات القانونية، لا تصلح في المعاملات التجارية، غير مستقرة وشديدة التقلب ومخاطرها كبيرة للإستخدامات في العمليات التجارية الغير شرعية من قمار، تبييض أموال وغيرها.

لناحية مقارنة العملات المستقرة مع العملات الرقمية للمصارف المركزية، يبرز أمامنا إختلاف جوهري ألا وهو أن العملات الرقمية للمصارف المركزية منظمة ومدعومة ومدارة من جهة حكومية رسمية مركزية ألا وهي المصارف المركزية، وتتمتع بميزات ضخمة من الأمان والخصوصية. في حين أن العملات الرقمية المستقرة وعلى الرغم من الأمان والخصوصية الذي توفره مثل نظيراتها العملات المشفرة، إلا أنها قد تصدر

⁸ - Council of the European Union. Any other business: Stablecoins- Information from the Presidency. [data.consilium.europa.eu](https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-13571-2019-INIT/en/pdf). [Online] November 6, 2019. [Cited: February 23, 2022.] <https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-13571-2019-INIT/en/pdf>.

عن جهات لا مركزية، غير رسمية، غير خاضعة لأي مراقبة من الدولة. بالإضافة إلى هذه، فالعملات الرقمية للبنوك المركزية تحاول الاحتفاظ باحتكار القلة للنظام المصرفي إذ يمكن تحويلها بسهولة إلى أي عملة ورقية لأنها تمتلك قيمة صرف. في حين أن العملات المستقرة تسعى إلى إضفاء الديمقراطية على الأنظمة المالية العالمية، لكنها لا تملك قيمة تبادلية. فضلاً عن ذلك، العملات الرقمية المستقرة تستخدم الأموال الخاصة، في حين أن CBDC تستخدم الأموال الخاص لكن تحت حراسة الأصول الاحتياطية للبلاد^٨. الإختلاف النهائي يسلط الضوء على الجوانب الضريبية حيث أن العملات المستقرة ليست مرتبطة بجوانب ضريبية، في حين أن الـ CBDC مرتبطة بالسياسات الضريبية التي يضعها بلد معين.

الإطار القانوني الأولي الذي يمكن أن يُبصر النور فيما يتعلق بالعملات المستقرة، هو تقديم قانون "STABLE" من قبل ثلاثة أعضاء من مجلس النواب الأمريكي في الـ ٢٠ من كانون الأول من ٢٠٢٠. يتطلب هذا القانون أن يكون لمصدري هذه العملات ميثاقاً مصرفياً وأن يكونوا مؤمنين من قبل المؤسسة الإتحادية للتأمين على الودائع (FDIC) وأن يحتفظوا باحتياطيات كافية. سيتطلب ذلك أيضاً أن يتلقى أي فرد أو كيان يسعى إلى تقديم منتجات أو خدمات مستقرة للعملات، موافقة من (FDIC) والاحتياطي الفيدرالي والوكالات الأخرى المناسبة، واتباع اللوائح المعمول بها. يتوقف القانون المستقر على حقيقة أن المادة الأولى، القسم ٨، البند ٤ من دستور الولايات المتحدة تمنح الكونغرس سلطة "صك النقود" و "تنظيم قيمتها"^٨.

⁸ - Sandeep Bhandari, Piyush Yadav and Chara Yadav. Difference Between Stablecoin and CBDC (With Table). *askanydifference.com*. [Online] 2019. [Cited: March 29, 2022.] <https://askanydifference.com/difference-between-stablecoin-and-cbdc/>.

⁸ - Article 1, Section 8, Clause 4 of the United States Constitution (2017): The Congress shall have Power to coin Money, regulate the Value thereof, and of foreign Coin, and fix the Standard of Weights and Measures.

بالإضافة إلى ذلك، يمنح قانون الإحتياطي الفيدرالي وقانون البنوك وقانون تأمين الودائع الفيدرالية الحكومة الفيدرالية سيطرة واسعة على الودائع والأدوات ذات الصلة^٨.

المبحث الثاني: تنوع تصاميم وأسس إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي

العمليات المصرفية والتحويلات المالية قائمة بشكل أساسي على قنوات لتسيير حركة تنقل الرّساميل وذلك عبر الحسابات المصرفية. حيث تم تصميمها وهندستها بشكل يتلاءم مع متطلبات الأفراد والشركات، والحركة التجارية والتبادلات والتحويلات النقدية اليومية. القطاع المصرفي الحالي قائم على نظام مدفوعات معتمد في غالبية المصارف العالمية ومن ضمنه المصرف المركزي اللبناني. يعتبر نظام "RTGS" نظاماً آمناً ومضموناً، والدّعمة الأساسية التي تقوم عليها التحويلات الإلكترونية للأموال والأوراق المالية من بنك لآخر في "الوقت الفعلي" "Real Time" وعلى أساس "إجمالي" "Gross" داخل البلد الواحد. أما في حال تحويل الأموال إلكترونياً إلى الخارج فالعملية تحتاج إلى رمز SWIFT، وهو النظام الوحيد القائم بذاته تستخدمه الدول في إجراء تحويلاتها. تجتمع مكوناته الأساسية في إطار ومسار قانوني سليم منظم عبر القوانين المالية، مثل قانون النقد والتسليف اللبناني وتعاميم المصرف المركزي. باستثناء البعض، أمثال روسيا التي بنت نظام SPFS الخاص بها عام ٢٠١٤ كنظام موازي لـ SWIFT. لكن المعطيات تدلّ أنه من أجل إطلاق تصاميم للعملات الرقمية للبنك المركزي، يجب إتباع معايير محدّدة تتناسب مع الأدوات القانونية المتوافرة، وإلا ستخلق إشكاليات وعقبات تشغيلية. إذ تتعدد التصاميم المقترحة من أجل إصدار العملة الرقمية للمصرف المركزي فالتصاميم الأربعة التي خلص لها، تستند على قاعدة الطبقتين. أي التوزيع على مستويين، أمثال تصميم العملة الرقمية الخاصة بالمصرف المركزي القائمة على الحساب "Account based" مقابل

⁸ -Concord Law School. What Is Stablecoin and How Will the U.S. Regulate It? www.concordlawschool.edu. [Online] February 17, 2022. [Cited: March 2022, 30.] <https://www.concordlawschool.edu/blog/news/what-is-stablecoin-regulation/>.

تلك القائمة على الرموز "Token based". الإصدار على أساس الجملة "Wholesale" مقابل التجزئة "Retail". العملة الصادرة بالطريقة المباشرة "Direct" مقابل الإصدار بطريقة غير مباشرة "Indirect" إصدارها بشكل مركزي "Centralized"، مقابل إصدارها عبر قنوات غير مركزية "Decentralized"، حيث سنعمد إلى الإحاطة بأبرزها.

المطلب الأول: تصاميم عملة المركزي الرقمية حسب طبيعة الحسابات المصرفية والجهات المُستهدفة لها

بالإضافة إلى الأوراق النقدية والمعدنية "Cash" للعملة المستخدمة من قبل العموم المُدرجة تحت تسمية "Retail Central Bank Money"، القانون سمح للبنك المركزي أن يُصدر نوعًا آخر من الأموال إلى مؤسسات مالية معيّنة، بشكل أساسي إلى البنوك التجارية. تلك الأموال تُصدر على شكل أرصدة إحتياطي أو أرصدة حساب جاري في المصرف المركزي. حيث يطلق على تلك الأرصدة تسمية "الودائع الإحتياطية" أو يا يعرف بالـ "Reserve deposits" أو "Wholesale Central Bank Money"، التي تساهم كأداة لتصميم المؤسسات المالية مثل البنوك التجارية. فضلًا عن دورها في إدارة المعاملات بين البنوك عبر قنوات نظام "التسوية الإجمالي في الوقت الفعلي" أو ما يعرف بـ "RTGS" لإقراض بعضها في السوق. فبحسب القوانين المصرفية المرعية الإجراء يُعد كل مصرف ملزمًا بفتح هذا النوع من الحسابات، مع نسبٍ من الحد الأدنى الإلزامية المُدرجة حسب كل قانون. تُقابل الودائع الإحتياطية لدى المصرف المركزي، الودائع المصرفية في البنوك التجارية. أي الحسابات المفتوحة من الجمهور، التي تشكّل أموال القطاع الخاص "Private sector money". وهي الأغلبية السّاحقة والدّعمة الأساسيّة للقطاع المصرفي في العالم، من حسابات توفير، جارية، مشتركة وغيرها. بمقارنة بسيطة، فإن حسابات الإيداع هذه سواء أكانت مفتوحة لدى المصرف المركزي أو لدى المصارف التجارية فإنها تُنتج نسب فائدة معيّنة. بينما النقد لا يُنتج أي نوع من الفائدة. هذه الأسس في التصاميم أُدرج عليها بعض التعديلات العصرية لتصميم CBDC. عليها سنستعرض

تصميم العملة القائمة على الحساب مقابل تلك القائمة على الرموز (الفقرة الأولى)، وتصميم العملة الرقمية للمصرف المركزي على أساس الجهات المستهدفة منها (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تصميم العملة القائمة على الحساب مقابل تلك القائمة على الرموز

تعتزم بعض المصارف المركزية هيكل العملة الرقمية للبنوك المركزية، بطريقة رقمنة الأرصدة في الحسابات الجارية النقدية في دفاتر البنك المركزي "Account Based". بالمقابل تكتشف البنوك المركزية الأخرى تصميم CBDC بشكل رمزي "Token based"، غير مرتبط بعلاقة حساب بين البنك المركزي والعميل. بالرغم من بعض الضبابية في هذا الموضوع سنعمد إلى ترسيم معالمه الأولية لفهم هيكلته المبدئية. فالمصطلحات قد تثير اللبس لحجم تشعبها في العالم الإقتصادي والرقمي.

أولاً: تباين الأبعاد الإقتصادية والتقنية بين الهيكل التصميمي القائم على الحساب والآخر القائم على الرمز إذ يمكن إستخدام المصطلحين "الرمز المميز" و "الحساب" لتحديد المفاهيم المختلفة في المجالات المتنوعة. إذ يتم استخدام "الرمز المميز" (Token) في الحقل الإقتصادي، كاختصار للتصميمات، حيث يكون لدى CBDC واحدة أو أكثر من الميزات الشبيهة بالنقد (مثل تمثيل أداة لحاملها ودعم المدفوعات غير المتصلة بالإنترنت أو المجهولة). أما في أدبيات علوم الحاسوب، يمكن أن تشير كلمة "Token" بدلاً من ذلك إلى مفاتيح الوصول الرقمية أو إلى تمثيلات الأصول على Blockchain. من هذا المنطلق في مفهوم العملات الرقمية للمصرف المركزي تُستخدَم عبارة "المستند إلى الحساب" للدلالة على نظام عملات البنوك المركزية

الرقمية، حيث يتضمن الدفع تحديث أرصدة الدافع والمدفوع لأمره. بينما يستخدم "المستند إلى رمز" للإشارة إلى نظام يتم فيه تحديث سجل لمن يحمل عملة رقمية خاصة بالمصارف المركزية المعينة.⁸

كلا التصميمين وباعتبارهما أنظمة رقمية، سيتطلبان دفتر أستاذ. كما يمكن استخدام وسائل مختلفة لتحديد المستخدمين. إذ يمكن أن تكون المدفوعات مجهولة المصدر، مستعارة، أو يمكن التعرف عليها بالكامل. يجدر التنويه أن تنفيذهما يمكن على أساس التكنولوجيا التقليدية أو دفتر الأستاذ الموزع. بعض الفوارق الأساسية تُحدّد الهوية بين العملة القائمة على الحساب وتلك القائمة على الرموز، هي أن في الأولى تتطلب التحقق من هوية الدافع، بينما في الثانية تتطلب التحقق من صحة العنصر المُستخدَم للدفع.

عملات المصرف المركزي الرقمية القائمة على الحساب ستسجل في حسابات الأطراف الثالثين التي لديها حسابات مع المصرف المركزي المصدر، التي هي في الغالب مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة والمالية، وبشكل أدق البنوك فقط. وذلك حسب التفويض المُعطى للبنوك بموجب القوانين وهو النقطة الجوهرية التي سنعمد إلى التوسّع فيها في سياق البحث. في التصميم هذا، ستم عملية التحويل على دفاتر البنك المركزي المصدر. ستكون مماثلة للأرصدة الإحتياطية Reserves balances مع الإختلاف الوحيد أنه إلى جانب البنوك التجارية سيكون أصحاب الحسابات هم الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين يشكلون الشريحة الأوسع. هذا ما سيطرَح مطبّات لدى المصرف المركزي من أجل إصلاح المنظومة القانونية.

في المقابل ستكون العملة الرقمية للبنك المركزي القائمة على القيمة بشكل رمز أو وحدات، مخزّنة رقمياً في المحافظ الإلكترونية لأصحابها. ولكن ستم عملية نقلها وإنهائها بطريقة غير مركزية أو P2P. فعلى غرار

⁸ - Bank of Canada,European Central Bank,Bank of Japan,Sveriges Riksbank,Swiss National Bank,Bank of England,Board of Governors Federal Reserve System,Bank for International Settlements. Central bank digital currencies: system design and interoperability. *bis.org*. [Online] September 28, 2021. [Cited: 1 10, 2022.] https://www.bis.org/publ/othp42_system_design.pdf. ISBN: 978-92-9259-510-4 (online)

النقد، من المرجح أن يوفر هذا التصميم للمستخدمين إخفاء للهوية بما يتعلق بالمصرف المركزي المصدر.

ثانيًا: التمايز القانوني مبين تصميم عملة المركزي الرقمية القائم على الحساب وذلك القائم على الرمز

من منظور قانوني، التمييز بين حسابات الأرصدة وحسابات الرموز أمر أساسي. فالأرصدة في الحسابات الجارية لدى البنوك المركزية قديمة قدم البنوك المركزية، التي تم تطويرها من قبل Amsterdam Wisslebank⁸. الوضع القانوني للأرصدة في الحسابات الجارية في البنوك المركزية واضح المعالم، منظم ومتطور جدًا. حيث نسبة كبيرة من قوانين المصارف المركزية في العالم وقوانين النقد نظمت أطر إصدار وحفظ الأموال في الحسابات. فقد أعطيت تقويصًا بإصدار العملات التقليدية من ورقية ومعدنية فقط، وهذه النسبة الأكبر من المصارف. حتى أنه اعتبرت أنها منحت سلطة إحتكارية بحصر عملية الإصدار بالبنوك المركزية وحدها. أما النسبة الأخرى فهي البنوك التي أدرجت في قوانينها بشكل مباشر إصدار "العملات" بشكلها الرقمي، وهذا يمنح مرونة أكثر. يبقى العدد المتبقي من المصارف حيث قوانينها غير واضحة بالنسبة للصلاحيات المعطاة بإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية.

الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال التي تُعتبر رائدة في التطور والتكنولوجيا، غير أن قانونها لا يسمح لوزارة الخزانة الأمريكية بإصدار العملة الرقمية للمصرف المركزي، بسبب غياب التشريعات من الكونجرس. وفي حال إعتراف الإحتياطي الفدرالي بسلطته بإصدارها، يبقى طرحه مكبلاً منتظرًا أمر الموافقة من وزارة الخزانة.^٨

⁸- **Wouter Bossu, et al.**, Legal Aspects of Central Bank Digital Currency: Central Bank and Monetary Law Considerations, Op.cit , p 9

⁸ -**Paige Pidano Paridon.** Legal Authority to Issue a U.S. Central Bank Digital Currency. *bpi.com*. [Online] bpi, June 9, 2021. [Cited: February 25, 2022.] <https://bpi.com/legal-authority-to-issue-a-u-s-central-bank-digital-currency/>

بالتالي عمليّات تحويل الأموال الدفترية بين أصحاب الحسابات تتم عن طريق الدّيون، والأرصدة الدّائنة لحساباتهم الجارية، بالطرق التقليدية أو التحويلات الرقمية التقليدية عبر البطاقات. كل تلك العمليات مُقوّنة بشكل دقيق يتماشى مع العصر السّابق. على النقيض، التاريخ القانوني للرموز الرقمية لا يزال غير واضح المعالم بموجب القانون العام والخاص بسبب حداثة ولادته، الضبابية، وقلة القوانين المواكبة في هذا الحقل.

الفقرة الثانية: تصميم العملة الرقمية للمصرف المركزي على أساس الجهات المُستهدفة منها

إلى جانب التصميم القائم على الحساب والرموز، وُجِدَت تصاميم حسب الجهات المستهدفة من استخدام هذه العملات منها محصور لجهات محدّدة بالجملة Wholesale CBDC وبالتجزئة Retail CBDC (أولاً)، بالإضافة إلى تصميم العملة الرقمية للبنك المركزي العابر للحدود Cross-Border (ثانياً).

أولاً: العملة الرقمية للمصرف المركزي على أساس نظام الجملة، مقابل تلك القائمة على نظام التجزئة

بالنسبة لتصميم العملة الرقمية للمصرف المركزي المكوّنة على أساس نظام البيع بالجملة "Wholesale" المُصمّم للبنك المركزي بهدف إصدار واسترداد العملة الرقمية للمصرف المركزي. مقابل نظام التّجزئة "Retail"، من أجل المصارف التّجارية لتوزيع وتداول الأموال الرقمية الإلكترونيّة الخاصة بالمصرف المركزي "CBDC".

للتّفرقة بين الـ "Retail Deposits" و "Wholesale Deposits" ننطلق من قاعدة قانونية جوهريّة هي أن المصارف تُمارس عمل تجاري بطبيعته. فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٣ ن.ت^١ اللبناني، أن المصرف المركزي "تاجر في علاقاته مع الغير. يُنظّم حساباته وفق القواعد التجاريّة والمصرفيّة والعرف

^١ - المادة ١٣ ن.ت اللبناني: "يعتبر تاجر في علاقاته مع الغير. ويجري معاملته وينظّم حساباته وفقاً للقواعد التجارية والمصرفية وللعرف التجاري والمصرفي."

التجاري والمصرفي". كما أن القانون التجاري في مادته ٣٠٧ تضمّن، أن المصرف يتلقّى مبالغ من النقود على سبيل الوديعة ويصبح مالكا لها. فضلاً عن أن العمليات المختصّة بالوديعة وإرجاعها يجب أن تُقام بوثائق خطيّة^٨. هذا التعريف لم ينحصر في القانون اللبناني وحده. فقانون البنك الوطني لجمهورية مقدونيا مثلاً نص على تعريف للبنك، أنه "كيان قانوني يعمل في مجال قبول الودائع واستخدام هذه الأموال كلياً أو جزئياً لتمديد الإئتمان أو الاستثمارات لحساب البنك"^٨. الحسابات المصرفية ليست محصورة بالمودين الأفراد فحسب، بل إن المصارف التجاريّة يتكوّن لها حساب مصرفي لدى المصرف المركزي. قاعدة هذا الحساب أساسية لكل مصرف أكان لبناني أم أجنبي، حيث أرفق مصرف لبنان في التعميم رقم ٧٩ القرار الأساسي رقم ٧٧٣٩ المتضمن في مادته الأولى، أن كل مصرف لبناني أو فرع مصرف أجنبي، وجب عليه تخصيص مبلغ مقداره عشرة مليارات ليرة لبنانية^٨. أما بالنسبة للمصارف اللبنانية المتخصّصة، أي مصارف الأعمال للتسليف المتوسط والطويل الأجل، فالرأسمال الواجب وضعه حُدّد بثلاثين مليار ليرة لبنانية. في الحالتين تُجمّد نسبة منه لصالح الخزينة اللبنانية.

^٨ - المادة ٣٠٧ ق.ت : ان المصرف الذي يتلقى على سبيل الوديعة مبلغا من النقود يصبح مالكا له ويجب عليه ان يرده بقيمة تعادله دفعة واحدة او عدة دفعات عند اول طلب من المودع أو بحسب شروط المهل او الاعلان المسبق المعينة في العقد. يجب ان يقام البرهان بوثائق خطية على جميع العمليات المختصة بالوديعة او بارجاعها.

⁸-Article 2 § 1: "Bank" means a legal entity engaged in the business of accepting deposits and using such there in whole or in part to make extensions of credit or investments for the account of the bank

^٨ - المادة الأولى من تصميم مصرف لبنان رقم ٧٧٣٩: يحدد الرأسمال الأدنى للمصارف اللبنانية والرأسمال الواجب تخصيصه لفروع المصارف الأجنبية المرخص لها بالعمل في لبنان بمبلغ مقداره عشرة مليارات ليرة لبنانية يجمد من أصله نسبة يحددها المجلس المركزي كأمانة لحسابه لدى الخزينة اللبنانية، تعاد إليه بدون فائدة عند تصفية أعماله. يحدد الرأسمال الأدنى للمصارف اللبنانية المتخصّصة (مصارف الأعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل) والرأسمال الواجب تخصيصه لفروع المصارف الأجنبية المتخصّصة المرخص لها بالعمل في لبنان بمبلغ مقداره ثلاثين مليار ليرة لبنانية يجمد من أصله نسبة يحددها المجلس المركزي كأمانة لحسابه لدى الخزينة اللبنانية، تعاد إليه بدون فائدة عند تصفية أعماله.

في هيكلية مشابهة، وفقاً للمادة ١٩.١ من النظام الأساسي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية (ESCB)، تخضع مؤسسات الإئتمان المنشأة في منطقة اليورو لتكوين الحد الأدنى من الاحتياطات (الصناديق) في الحسابات المفتوحة لدى البنوك المركزية الوطنية (NCBs).^٨

إنطلاقاً من هذه المقاربة، نصل إلى القول أن تصميم البنية التحتية من طبقتين هو الأكثر شعبية، والوارد اعتماده في العملة الرقمية للمصرف المركزي. إذ يمكن هذا التصميم العملاء من الاحتفاظ بالـ CBDC الخاصة بهم مع البنوك التجارية أو الأطراف الثالثة الأخرى التي تلعب دور الوسيط مع المستخدمين، خدمة العملاء، إدارة حساباتهم، الامتثال والمتطلبات الأخرى. لكن بالرغم من التحديات التي من الممكن أن يكبها هذا النظام، إلا أنه ستبقى الـ CBDC مطالبة على المصرف المركزي بالرغم من مشاركة الوسطاء.^٩

لذلك ينبثق من هذا المبدأ نقطتين مقترحتين كشكل من أشكال التصاميم المحتملة تنقسمان إلى:

١ - العملة الرقمية للبنك المركزي بالجملة (Wholesale CBDC)

تُستخدم في معاملات الدفَع ما بين البنوك والتحويلات المحميّة. إذ يمكن لتلك المؤسسات الحصول على حسابات الـ Wholesale CBDC مع المصرف المركزي، وفي أغلب الأنظمة المصرفية في الدول يوجد هذا النوع من العملة الرقمية للبنك المركزي على شكل صناديق إحتياطيات أو ودائع البيع بالجملة المعروفة بالـ Wholesale funds/deposits. وهي عبارة عن إيداع في أحد البنوك بواسطة مُستثمر مؤسسي، أو شركة، أو بنك آخر أو أداة إستثمارية، وعادةً ما تكون ودائع الجملة مبالغ كبيرة من المال. وفي بعض الأحيان يتم إعطاء الأولوية لعملاء الجملة أكثر من العملاء الأفراد.

⁸ - **Banque de France**. Les réserves obligatoires. *Banque de france - Eurosystem*. [En ligne] Banque de france, 26 10 2021. [Citation : 5 1 2022.] <https://bit.ly/34puuXb>.

⁹ - **Ashley Lannquist**. *Central Bank Digital Currency Policy-Maker Toolkit*. 91-93 route de la Capite-CH-1223 Cologny/Geneva : World Economic Forum, 2020. p. 9.

طوّق مصدران رئيسيان تنظيم عمليات تحويل الأموال الإلكترونية بالجملة. ففي الإتحاد الأوروبي، التوجيه رقم ٢٣٦٦/٢٠١٥ الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي هو الذي يحكم عمليات الدفع في الأسواق الداخلية. أما في الولايات المتحدة فالمادة - ٤ أ - من القانون التجاري الموحد UCC، التي تعتبر سابقة تنظيمية، هي الأكثر صلة بهذا النوع من العمليات لأنها تغطّي بعمق أكبر، حقوق والتزامات ومسؤوليات البنوك والوسطاء المشاركين في التحويلات. ففي الولايات المتحدة تم سن المادة - ٤ أ - في جميع الولايات الخمسين، وأنظمة الدفع الإلكترونية الرئيسية محكومة من قبل شبكة الاتصالات الفيدرالية (Fedwire) إلى جانب أنظم المدفوعات بين البنوك (Chips) في New York Clearing house.

على المستوى الدولي تستخدم المادة -٤أ- والقانون النموذجي الخاص بالتحويلات الائتمانية الدولية للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) نفس الإطار القانوني لتصنيف الكيانات والمعاملات في التحويلات البرقية.

بعض الدول أجرت تجاربها حول تصميم Wholesale CBDC مثل كندا، سنغافورة، تايلند وجنوب أفريقيا. الغرض الرئيسي من هذه التجارب كان تعزيز فهم البنك المركزي لأنظمة DLT وإمكانية تطبيقها في الأسواق المالية بالجملة الحالية، مثل أنظمة RTGS، أنظمة التسليم، مقابل أنظمة الدفع، والمدفوعات بين البنوك عبر الحدود وأنظم التسوية^٨. إبان ذلك تم العمل من قبل بعض الدول على تطوير قوانينها وتعديلها، مثل قانون الموجبات السويسري الذي بدأ العمل بنسخته المعدلة في ١ فبراير ٢٠٢١. إذ في ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٠ أقرّ البرلمان قانوناً لدمج أصول التشفير وتقنيات دفتر الأستاذ الرقمي (DLT). هذا الشكل الجديد من الأمن وضع ليتواءم وعمليات التحويل الرقمي القائمة على تقنية ال blockchain ورقمنة وترميز الحقوق والأدوات

⁸ -Sayuri Shirai, S. 2019. Money and Central Bank Digital Currency. ADBI Working Paper 922. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Available: <https://www.adb.org/publications/money-and-central-bank-digital-currency>

المالية^٨، فمن خلال طرح تلك العملات من قبل المصارف المركزيّة وتدعيمها بتكنولوجيا DLT، ستشكّل بديلاً عن نظام RTGS المتعامل به حالياً.

٢- صناديق أو ودائع التجزئة المعروفة بـ **Retail funds/deposits**

هي الودائع التي يودعها الأشخاص الطبيعيون وتعتمد كمصدر رئيسي للتمويل بفوائد البنوك^٨. وكما البنوك المركزيّة تصدر لها عملة محصورة فيها وبتداولاتها، فالإتجاه الجديد يدعو إلى إشراك العامة عبر إصدار عملة رقميّة لتداولاتهم بالتجزئة بدلاً من تلك الورقيّة، أو ما تعرف بالـ Retail CBDC.

فالتصميم المقترح يتشابه مع فكرة الحسابات الإحتياطية للبنوك التجاريّة في المصرف المركزي. حيث إنه عند طرح العملة الرقميّة للبنك المركزي للجمهور سيتمكنون من امتلاك حسابات بالعملة الرقمية كما هو الحال في العملة الورقيّة (Fiat money)، لكن ممسوكة من قبل المصرف المركزي، محتفظين بها على الأجهزة المحمولة أو البطاقات المدفوعة مسبقاً وغيرها من أشكال المحافظ الرقميّة.

بمفارقة بسيطة، صناديق التجزئة مخصّصة لمستثمري التجزئة أي المستثمرين العاديين، ويسهّل الوصول لها بفضل أرصدة الحد الأدنى المنخفضة. بالمقابل، صناديق البيع بالجملة هي المخصصة لمستثمري الجملة أو المستثمرين المؤسسيين وتمتّع بحدٍ أدنى أكبر. أما السياج القانوني المتعلق بودائع الجملة متوفرة وقائمة إلى حد ما بحكم أن الأطراف المعنيّة بهذا النوع من العمليّات هي المصارف. حيث إن القانون نظم أنشطتها وكل ما يدور في فلكها، بينما القالب القانوني لحسابات التجزئة يطرح تساؤلات أكثر تعقيداً وتشعب ليطل أكثر

⁸ - **Alexander Vogel, Reto Luthinger, Sbrina Gysi.** New DLT law in practice: tokenisation of rights. *mll-legal.com*. [Online] April 06, 2021. [Cited: September 16, 2021.] <https://mll-legal.com/publications/new-dlt-law-in-practice-tokenisation-of-rights/?lang=en>

⁸ - **Hossein Nabilou,** Central Bank Digital Currencies: Preliminary Legal Observations. Op.cit p.12

من قانون، والعديد من التعديلات الممكنة ليشكّل سلسلة متماسكة تتماشى مع واقع النظام القانوني والبنية التحتية التشريعية لكل دولة. هذا ما سنتطرق له في الفصل التالي من بحثنا.

وضِعَ العملة الرقمية للبنك المركزي قيد الاستخدام، يمكنها من أن تكون أداة لتحقيق أهداف السياسة مثل تحسين السلامة في أنظمة المدفوعات وزيادة الكفاءة، الوصول والقدرة التنافسية لأنظمة المدفوعات، والوصول إليها وقدرتها على المنافسة وتحسين الإرسال والإبلاغ للبنوك المركزية. أمّا بعض المحلّين يجدون فيها حل، في بعض الدول المنغمسة في الدولار. ولبنان والأزمة التي يمر بها كشفت مدى إنغماسه بالدولة. تجرّ الإشارة إلى أن فتح حسابات للجمهور من قبل المصرف المركزي ومسك حسابات هؤلاء سيكون عملاً مرهقاً بسبب ضخامة أعداد الحسابات التي ستكون على كاهله لإدارتها.

واقع المقترحات يُظهر لنا أن إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي للجمهور (Retail CBDC) قد ينفصل إلى مسارين.

المسار الأول، لا يستند على تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزّع الرقمي (DLT). حيث إنه قُسم إلى عملة رقمية للمصرف المركزي على أساس الحساب (Account based) وآخر على أساس القيمة (Value based). كلا التصميمين تمّ تجربتهم بشكل رسمي في السويد عبر مشروع E-crona، بعد أن لوحظ أن المجتمع السويدي في أغلبه لم يعد يستخدم النقد الورقي. ممّا دفع إلى إنشاء عملة تُستخدم من قبل عامة الناس والمؤسسات المالية من أجل العدالة في مجتمع ديمقراطي. بالإضافة إلى التكاليف العالية لطباعة النقد، والمشاكل التي تصاحبها من عمليات التزوير وغيرها.

أما المسار الثاني فيدعم نموذج تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزّع الرقمي من أجل إصدار العملة الرقمية للمصرف المركزي للجمهور، أمثال الأوروغواي، السنغال، الصين وتونس.

لكن الإطار القانوني ليس على المستوى المطلوب في معظم الدول. مثل قانون النقد وقوانين المصارف المركزية. من البعد القانوني، سيكون التمييز بين العملة الرقمية للبنك المركزي "بالجملة" و "بالتجزئة" وثيق للغاية، إذ تم تصميم الـ CBDC كأرصدة حسابات في الحساب الجاري، بينما العديد من قوانين البنوك المركزية تُحدّد فئات الأشخاص والكيانات الذين يمكنهم فتح مثل هذه الحسابات. بالإضافة إلى الخصائص التي تمتلكها من العملات المشفرة في سرعة نقل الأموال دون الحاجة إلى وسيط.

هذه الخصائص التسهيلية من جهة، تُبرز مُعضلات قانونية في الجهة المقابلة في القانون الضريبي، قانون حماية المستهلك، القانون الجزائي، في عمليات التزوير والقرصنة وتأمين البيئة الأمانة لعمليات التحويل الإلكترونية من الهجمات السيبرانية. فضلاً عن الأطر القانونية من اتفاقيات ومعاهدات دولية وقوانين ترعى علاقات التبادل الدولية في عمليات الدفع العابرة للحدود وغيرها.

ثانياً: العملة الرقمية للمصرف المركزي العابرة للحدود (Cross-border CBDC)

هنا، نبحث في تصميم العملات الرقمية للمصرف المركزي العابرة للحدود (Cross-border CBDC) التي تستند قيمتها على البنية التحتية للمدفوعات الفريدة للاقتصاد، إن كانت "بالجملة"، من خلال زيادة كفاءة المدفوعات عبر الحدود بين البنوك. حيث إن البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية اليوم غير قادرة على مسك حسابات الإحتياطي مع البنوك المركزية في البلدان الأخرى. لذلك فإن كفاءة المدفوعات عبر الحدود تتراجع. فبدل من إجراء التسوية والمعاملات من خلال مصرف مركزي مشترك يحتفظ فيه المصرفيون بحسابات إحتياطية، فإنهم يجرون المدفوعات عبر شبكات الدفع المراسلة وغيرها بين البنوك، مما يستلزم وقتاً إضافياً وتكاليف ومخاطر⁸. إنطلاقاً من هنا تلعب العملات الرقمية للبنوك المركزية دوراً مفصلياً في دفع زخم التحاويل ليس فقط لتحاويل "الجملة"، كذلك بالنسبة لمدفوعات الأفراد "بالتجزئة"، ما يرفع الكفاءة في التحاويل

⁸ - Ashley Lannquist. *Central Bank Digital Currency Policy-Maker Toolkit*. Op.cit , p 8.

الدولية ويقل الحاجة إلى الوسطاء. هذا الحث في تطوير المدفوعات عبر الحدود كان من أولويات مجموعة دول العشرين (G20). لكن من أجل تعبيد هذا المسار يجب للمصرف المركزي إطلاق يد الكيانات الأجنبية للإحتفاظ بالعملة الرقمية الخاصة به. مقابل ما قد تُسهله هذه العملات في دعم كفاءة الدفع عبر الحدود، إلا أن عقبات قانونية كبيرة قد تقف في وجهها، خصوصاً لناحية إختلاف الأطر القانونية والتنظيمية لكل دولة. فضلاً عن التقلبات غير المرغوب فيها في أسعار الصرف الأجنبية، و"الدولة الرقمية" للبلدان الأخرى. فإذا كانت القوانين واللوائح غير متكافئة، ستسهل عمليات التهرب الضريبي وفقدان الرقابة من قبل السلطات المحلية^٨. كما أن تمكين الأجانب من سياح ومسافرين من الوصول إلى هذه العملة سيدفع إلى تحفيز قبول التجار، لكن يقابلها خطر في الحيازات الأجنبية الكبيرة من العملة الرقمية للبنك المركزي إلى تداعيات دولية غير مقصودة أقوى^٨.

المطلب الثاني: تصميم العملة الرقمية للمصرف المركزي حسب طريقة الإصدار ومركزيتها

التجارب وجدت تصاميم تتواءم مع هيكلية العملة الرقمية للبنك المركزي بنسب متفاوتة، ركيزتها البنية التحتية من طبقتين أو ما يعرف بـ"Two-layers approach" التي تعتمد على إشراك القطاع الخاص في عملية إصدار وإدارة حسابات العملات الرقمية. هذه التصاميم ستتبعها تداعيات جمّة سيتطلب إصدارها ضمانات قانونية وقضائية، وحزمة من التعديلات وفق كل دولة. إذ ستعتمد المعالجة القانونية لـ CBDC في ظل قانون البنك المركزي وقانون النقد، إلى حد كبير على ميزات التصميم الفنية والتشغيلية. إنطلاقاً من هنا سنبحث في

⁸ - Bank of Canada, European Central Bank, Bank of Japan, Sveriges Riksbank, Swiss National Bank, Bank of England, Board of Governors Federal Reserve System, Bank for International Settlements. *Central bank digital currencies: foundational principles and core features*. s.l. : Bank for International Settlements (BIS), 2020. p. 7. ISBN: 978-92-9259-427-5 (online)

⁸ - Massimo Minesso Ferrari, Arnaud Mehl, Livio Stracca. Social Science Research Network electronic library. www.ecb.europa.eu. [Online] November 19, 2020. [Cited: March 23, 2022.] <https://www.ecb.europa.eu/pub/html/index.en.html>. ISBN 978-92-899-4405-2 , ISSN 1725-2806.

التصميم المباشر وغير المباشر والإصدار الهجين في ما بينهم (الفقرة الأولى)؛ لننتقل للبحث في الـ CBDC الصادرة بطريقة مركزية مقارنةً بتلك اللامركزية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: العملات الرقمية للمصرف المركزي الصادرة بطريقة مباشرة مقابل تلك الصادرة بطريقة غير مباشرة والإصدار الهجين في التصميم

كما التصاميم التي تطرّقنا لها، تفكّر البنوك في خيارات أخرى. من بينها بنوك تفكّر في الطرح المباشر Direct/1-tier أو شكل فئة واحدة. وفئة أخرى من البنوك المركزية تسعى لخيار الطرح بالطريقة الغير مباشرة من مستويين (يسمى أيضًا "إصطناعي") Indirect/2-tier. حيث يتم إصدار الإلتزام من البنك التجاري لكن يُدعم بالكامل من المصارف المركزية⁸. أمّا النموذج الثالث الهجين المقترح من عملات المصرف المركزي ينصّب تكوينه من المطالبات المباشرة على المصرف المركزي، مقابل قيام الوسطاء بمعالجة المدفوعات.

قاعدة هرم العملات الرقمية للمصرف المركزي هي الهيكل القانوني للمطالبات، والأدوار التشغيلية، لكل من المؤسسات الخاصة في المدفوعات والمصرف المركزي. فحسب المقترحات الثلاثة، الإصدار بالشكل المباشر، غير المباشر والبنية الهجينة، المصرف المركزي هو الطرف الوحيد الذي يقوم بإصدار واسترداد العملة الرقمية للمصرف المركزي. البنى الثلاث يمكن أن تكون إما قائمة على الحساب، أو الرمز المميز كما يمكنها أن تعمل على بنى تحتية متنوّعة.

اختلافات أساسية تحدد هوية البنى المذكورة، إذ تكمن في هيكل المطالبات القانونية والسجل الذي يحتفظ به المصرف المركزي.

8 - Bossu, Wouter, et al. Op.cit, p 10.

باحثين في النماذج الثلاثة، نرى أن في نموذج الـ CBDC الغير مباشر "Indirect CBDC" ، للمستهلك مطالبة على وسيط، مع قيام البنك المركزي بتتبع حسابات البيع بالجملة فقط.

في نموذج الـ CBDC المباشر "Direct CBDC" تمثل الـ CBDC مطالبة مباشرة على المصرف المركزي، الذي يحتفظ بسجلٍ لجميع الأرصدة ويقوم بتحديثه مع كل معاملة.

أما نموذج الـ CBDC الهجين "Hybrid CBDC" ، فهو حلٌّ وسط يوفّر المطالبة المباشرة على المصرف المركزي مع السماح للوسطاء بالتعامل مع المدفوعات.

أولاً: الإصدار الغير المباشر مقابل الإصدار المباشر للعملة الرقمية للمصرف المركزي

من الإحتمالات الممكنة للتصاميم إصدارها إما بطريقة غير مباشرة (١) أو بطريقة مباشرة (٢).

١- الإصدار الغير المباشر للعملة الرقمية للمصرف المركزي

إستُخدم مُصطلح، Indirect CBDC أو ICBDC، للمرّة الأولى في ورقة Kunhof and Noone الصادرة عن بنك إنجلترا^٨. حيث أن هذا المُصطلح يُعادل الـ CBDC الإصطناعيّة (Synthetic CBDC) الذي إستُخدم في ورقة Mancini-Griffoli and Adrian^٨، وتُعرف أيضًا بالعملة الرقمية من مستويين لتشابهها مع النظام المالي القائم من مستويين.

⁸ - **Michael Kumhof and Clare Noone.** Central bank digital currencies- design principles and balance sheet implications. www.bankofengland.co.uk. [Online] May 2018. [Cited: April 8, 2022.] <https://www.bankofengland.co.uk/-/media/boe/files/working-paper/2018/central-bank-digital-currencies-design-principles-and-balance-sheet-implications>. ISSN 1749-9135(on-line).

⁸ - **THE RISE OF DIGITAL MONEY. Tobias Adrian and Tommaso Mancini Griffoli.** Issue 001, s.l. : International Monetary Fund, July 15, 2019, FinTech Notes, Vol. Volume 2019: Issue 001. ISBN: 9781498324908.

هذا النوع من عملات المصرف المركزي الرقمية ليست مطالبة مباشرة من المصرف المركزي. إذ إنه في هذه الحالة لا تكون هذه العملات مطالبة مباشرة على المصرف المركزي، حيث إن الوطاء يكونوا مفوضين بتقديم الدعم الكامل عن كل مسؤولية عن الأموال الرقمية للمصرف المركزي، وذلك عبر امتلاكه الأموال الرقمية للمصرف المركزي الفعلية المودعة لدى المركزي.

هذه العملية تشبه النظام القائم اليوم، حيث يعمد الوطاء إلى تأمين التواصل بين كل عملاء التجزئة، وصافي المدفوعات، ويرسلون عمليات الدفع بالجملة إلى المصرف المركزي. يقوم هذا الأخير في تلك المرحلة بعملية تسوية الـ CBDC بالجملة بالشكل النهائي. إتباع هذا النوع من إصدار الـ CBDC غير المباشر، يعكس نتيجتين:

النتيجة الأولى إيجابية، حيث تعفي المصرف المركزي من مسؤولية حل النزاعات التي قد تطرأ، بالإضافة إلى عملية التحقق من هوية العملاء وتقييم مدى ملائمتها، فضلاً عن المخاطر المحتملة عن النوايا الغير قانونية تجاه علاقة العمل، لوائح المصرف وكل لوائح متعلقة بمكافحة أنشطة غسل الأموال والتي تندرج تحت عنوان "إعرف عميلك" (KYC)، بالإضافة إلى غيرها من الخدمات ذات الصلة.

أما النتيجة الثانية فسلبية، وتتمحور حول عدم إمكان المصرف المركزي الإحتفاظ بسجلات المطالبة الفردية. لأن الوطاء وحدهم يملكونها، بحكم علاقتهم المباشرة مع العملاء. لناحية المركزي تقتصر حيازته على سجلات حيازة الجملة، ولا تتوفر أدلة واضحة على هذه المطالبات مثل النقود. فالمركزي لا يستطيع تلبية مطالبات المستهلكين دون امتلاكه معلومات عن الوطاء. ففي حال كان الوسيط تحت الضغط فقد ينطوي

تحديد المالك الشرعيّ للأموال على عمليّة قانونيّة معقدة، طويلة ومُكلفة، مع نتائج غير مضمونة. تجدر الإشارة إلى أن القضايا التنظيميّة والإشرافيّة لهذا النموذج وتأمين الودائع، تُشبه إلى حدٍ ما النّظام الحالي^٨.

٢- الإصدار المباشر للعملة الرقمية للمصرف المركزي

إلى جانب نموذج CBDC المُدار بطريقة غير مباشرة، هناك الذي يتم تشغيله بشكل مباشر من قبل المصرف المركزي. ففي ظل قيام العديد من شركات القطاع الخاص على تطوير متغيرات قائمة على الرموز أو على أوراق نقدية رقمية، التصميم هذا يدور حول عمليّة الإصدار والتشغيل المباشر من قبل المركزي.

في بُنية إصدار من هذا النوع سيكون المصرف المركزي أو أي مؤسسة أخرى من القطاع العام القدرة على التعامل والعناية اللازم مع كل ما يحيط من متطلبات الالتزام بإرشادات "KYC" لبذل الجُهد المطلوب للتحقق من الهوية والملاءمة المُحيطة لسياسات المصرف وقوانين الحماية من تبييض الأموال، في سبيل المحافظة على علاقاته مع العملاء. بالتالي المصرف المركزي سيكون المؤسسة الوحيدة التي تتعامل مع خدمات الدّفع. هذا الطرح جذاب لبساطته لأنه يلغي الاعتماد على الوسطاء، مع العلم أن هكذا نظام يستتبعه تنازلات من حيث موثوقيّة نظام الدّفع، كفاءته وسرعته.

أحد الجوانب المنظورة هو في قدرة القطاع الخاص الأكثر كفاءة على الإدارة والتشغيل، كما هو الحال عليه اليوم في بطاقات الائتمان. وإن تمكّن المصرف المركزي من مسك هذه العمليّة من الناحية التقنيّة، إلا أنه قد لا يستطيع التمكن من تولي المسؤوليّة المرتبطة حول "KYC" تجاه عملائه، ما يؤدي إلى توسع في العمليات بما يتجاوز التفويضات القانونيّة الحاليّة، وسيجد صعوبة في تقديم هذه الخدمات.

⁸ - **Raphael Auer, Rainer Böhme.** The technology of retail central bank digital. [ed.] Stijn Claessens, Benoît Mojon, Hyun Song Shin, Philip Wooldridge Claudio Borio. *BIS Quarterly Review: International banking and financial market developments.* March 2020, p. 90.

ثانيًا: الإصدار الهجين للعملات الرقمية للمصرف المركزي / Hybrid CBDC

بالإضافة إلى الخيارين السابقين، يمكن تصوّر حلول مستقبلية تدمج عناصر كل من الـ CBDC المباشرة مع غير المباشرة. سيتألف النموذج الهجين من المطالبات المباشرة على المصرف المركزي، إلى جانب قيام وسطاء القطاع الخاص بمعالجة المدفوعات.

الإطار القانوني الذي يدعم المطالبات ويبقيها منفصلة عن الميزانيات العمومية لمقدمي خدمات المدفوعات (PSPs)، ويسمح بإمكانية النقل^٨ هو من العناصر الرئيسية لهيكلية CBDC مختلطة. ففي الوضع الذي يفشل به مقدمي خدمات المدفوعات، لا تكون CBDC الخاصة بالمصرف المركزي من صلاحية وملكية الـ PSPs المتاحة للدائنين. قد يفشل مقدمي خدمات المدفوعات في تقديم الخدمات بالشكل المطلوب جزاء أعطال قد تطرأ عليهم. في حالات كهذه يجب أن يُسمح الإطار القانوني بإمكانية النقل، بشكل يمنح المركزي صلاحية التبدل في علاقات العملاء بالتجزئة من PSPs واقع في عطل، إلى آخر يعمل بكفاءة.

العنصر الثاني، يتمحور حول القدرة التقنية في إمكانية نقل العملة الرقمية للمصرف المركزي، نظرًا أن المطلب الرئيسي يكمن في المحافظة على المدفوعات عندما يكون أحد الوسطاء في حالة عطل فني. يجب أن يكون للمركزي القدرة على إستعادة مسك أرصدة التجزئة. بهذه الطريقة يستطيع نقل مقتنيات CBDC بالتجزئة من PSP معطل إلى آخر في حالة سليمة.

النماذج الثلاثة ومن منظور قانوني تنشئ قضيتان مهمتان.

القضية الأولى، لكي يتم اعتبارها عملة رقمية للبنك المركزي الحقيقي، يجب أن تكون "العملة" مسؤوليّة مباشرة للمصرف المركزي ما يجعلها خالية من المخاطر.

⁸ - Raphael Auer, Rainer Böhme. Op.cit , p 91.

ننوه أن إلتزامات المصارف التجاريّة، حتى لو كانت مدعومة بإحتياطي نقدي بنسبة ١٠٠٪ في دفاتر المصرف المركزي، هذا لا يجعلها إلتزامًا على المركزي.

أما القضية الثانية، وفي حال عملات الـ Token-based CBDC يطرح سؤال حول ما إذا كان الإطار القانوني، وفي ظل أي شروط، يسمح "بإيداع" العملة الرقمية للبنوك المركزية في دفاتر البنوك التجارية^٨. يُستنتج أن الإصدار وأيًا كان شكله، فالقانون وما يدور في أفقه من صلاحيات وتفويض من قبل الدول لمصارفها المركزية، هي الأساس في إدارة البوصلة في مكونات إصدار العملة الرقمية للمصرف المركزي.

الفقرة الثانية: الـ CBDC المركزية مقابل اللامركزية

تسوية الأموال في الوضع الحالي تتم بطريقة مركزية كما الحال في أنظمة RTGS، المعتمدة من قبل معظم البنوك، من بينها المصرف المركزي اللبناني. فالبنوك المركزية تناقش إمكانية تسوية العملات الرقمية للمصارف المركزية بطريقة الـ RTGS المركزية الحالية. وبين خيار غير مركزي باعتماد تقنية DLT.

فيما يتعلق بالـ DLT، يدور التساؤل حول عملها على أساس مُصرّح به، أو العمل بها بدون إذن. لأن إصدار الـ CBDC على أساس DLT بدون إذن، قد يؤدي للتأثير على عملية الإصدار. لذلك قد تعتمد المصارف المركزية إلى التوجّه لإعتماد DLT المرخصة، واعتماد هكذا خيار سيؤدي إلى تداعيات قانونية.

الإختيار ما بين تصميم الـ CBDC القائم على الرمز وبين الـ CBDC القائم على الحساب هو الخيار المفصلي في تحديد النقاط القانونية، حتى لو أن معالم الأمور لم تتبلور بالشكل الكامل حتى اليوم.

⁸ - Bossu, Wouter, et al. Op.cit, p 10

إن عمليّة إصدار الـ Token-based CBDC على أساس الـ DLT يعني أن العملة ستكون محجوزة على شكل من أشكال دفتر الأستاذ الموزع. في هذه المرحلة الـ CBDC على أساس الرمز أو الحساب تُعدّ أشكال جديدة من المال. سبب ذلك يرجع إلى حجز الـ Token-based CBDC في دفتر الأستاذ الموزع يديره المصرف المركزي يختلف من الناحية القانونيّة عن حجز رصيد دائن في حساب جاري نقدي. سبب هذه الإختلافات القانونية الأساسية يجب أن تكون الأحكام القانونيّة المتعلّقة بقانون المصرف المركزي والقانون النقدي، تميّز بين الـ Token-based CBDC و الـ Account-based CBDC.

لفهم قانوني أوضح للإصدارين اللذين سيتمّ طرحهما إما بطريق مركزية مباشرة، أو بطريق غير مباشرة بتقنيّة DLT، علينا التطرّق إلى الفارق بين الحسابات الجارية النقديّة (Cash current accounts) والحسابات القائمة على دفتر الأستاذ الموزع (Ledger accounts).

أولاً: الحساب الجاري النقدي / Cash current account

إن الحسابات الجارية النقديّة تُمثل علاقة تعاقدية قانونيّة ما بين المؤسسات المالية التي تكون في أغلب الأحيان مصارف، والعميل صاحب الحساب. من هنا فإن العلاقة العقدية من حقوق وواجبات التي تحكم الطرفين موجودة في الأحكام القانونيّة التي تحكم الحساب. بجولة على القوانين يتّضح لنا أن الحسابات النقديّة الجارية تعمل على أساس العقد الروماني، بحيث يُعتمد الجانب الدائن والمدين لكل حساب، ويجري ميزان حسابي دوري مع الزبائن أصحاب العلاقة^٨. بالرغم من أن الأموال المودعة في الحساب تسمى "الودائع" فإن المؤسسة المالية غير مجبرة بحفظ الأموال، ولكن منحت حق إستخدامها عبر إقراضها للعمامة. فالحسابات الدائنة تلك يطلق عليها إسم الأموال الدفترية التي يتم تحويلها إلى الحسابات عبر المدين أو عن طريق الإئتمان.

^٨ - وائل الدبيسي. العمل المصرفي في لبنان من الوجهة القانونيّة. بيروت : إتحاد المصارف العربيّة، ٢٠١٥. صفحة ٣٧.

ثانيًا: حساب دفتر الأستاذ / Ledger account

هي عملية حسابية وليست علاقة تعاقدية كما هي الحال في الحساب الجاري. تسجل في الحساب تقارير عن كل عملية أجريّة من قبل حساب الكيان. يمكن أن تمثل حسابات دفتر الأستاذ أصلًا أو إلتزامًا أو دخلًا أو مصروفًا. في هذا النوع من الحساب لا تنشأ ولا تمثل علاقة قانونية بين الكيان المبلّغ عنه والطرف الثالث ولا تنشئ حقوقًا والتزامات ما بين الطرف المبلّغ عنه والكيانات الأخرى ولكن هذا لا يمنع من أن يدخل الطرف المبلّغ عنه والطرف الثالث في علاقة تعاقدية.

من هنا الإختلاف القانوني بين الحسابات تتمثل في أنه يمكن تمثيل الـ CBDC القائمة على الرمز في حسابات دفتر الأستاذ المدارة من قبل المصرف المركزي، إلا أنها لا تعتبر رصيда ائتمانيا في الحساب الجاري. يستتبع ذلك عدم وجود علاقة تعاقدية بين المصرف المركزي وصاحب الـ Token based CBDC، باستثناء المطالبة المدمجة بالرمز والتي تشبه إلى حد كبير الوضع القانوني للعملة الورقية.

تجدر الإشارة إلى أن قضاء العديد من الدول حول العالم يتخذ مبادرات تشريعية في توفير الوضوح للسوق عبر الإضاءة على التعاريف القانونية والمتطلبات من أجل إتمام عمليات الـ DLT.

فعلى سبيل المثال في فرنسا نص المرسوم الفرنسي ٢٠١٨ - ١٢٢٦ الصادر في ٢٤ كانون الأول ٢٠١٨ المبني على أساس المرسوم السابق رقم ٢٠١٧ - ١٦٧٤ بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠١٧، الذي يسمح بتمثيل DLT ونقل ملكية الأوراق المالية. هذا بناء على الأمر الأولي رقم ٢٠١٦ - ٥٢٠ تاريخ ٢٨ نيسان ٢٠١٦ السماح بإصدار سندات قصيرة الأجل "سندات مصغرة" على DLT^٨. بالإضافة إلى ذلك فالقانون رقم ٢٠١٩ - ٤٨٦ أو ما يعرف بـ "Loi PACTE" بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٩ تقدّم أيضًا واضعًا تنظيمًا خاصًا

^٨ - Varrall, Rowan. *DLT-related legislation and regulatory frameworks*. London, England, United Kingdom : International Capital Market Association, 10 January 2020. p. 2.

لمقدمي خدمات الأصول الرقمية ومتطلبات الترخيص لخدمات حفظ الأصول الرقمية غير المالية، بما في ذلك أحكام الوضع التنظيمي الخاص لمقدمي خدمات الأصول الرقمية "PSAN" ومتطلبات الترخيص للأصول الرقمية. بالإضافة إلى هيئة الأسواق المالية الفرنسية "AMF" التي في ٢٣ أيار ٢٠٢١ نشرت إرشادات منقحة حول القواعد المطبقة على خدمات الأصول الرقمية التي نُصت في المادة 4^o-1, L-54-10-2 والتي تتطلب التسجيل والترخيص.

⁸ - Article L-54-10-2, 1^o-4^o du Code monétaire et financier français.

خلاصة الفصل

في نهاية هذا الفصل تتبين لنا المفاتيح الرئيسية لتكوين الصورة حول العملات الرقمية للمصارف المركزي. نستخلص مما تم التطرق له في السطور السابقة وما تم مناقشته، أنه بات من المعلوم الكم الكبير من طروحات العملات والأموال الحديثة التي تأخذ أشكال عديدة لتواكب الحاجات في مختلف القطاعات التي باتت تحتاج إلى وسائل وأدوات جديدة تستخدمها في العالم الإلكتروني الذي نعيش فيه، وما يصاحبه من منتجات وخدمات عن بُعد ذات طبيعة إلكترونية تحتاج أنواعاً خاصة من النقود. من هنا، عرضنا نقاط الاختلاف والتشابه على مختلف الصعد، بالأخص الشق القانوني والتقني، بين المفاهيم الكثيرة التي تشير للبس من عملات وأدوات دفع حديثة الولادة، واللغط الذي قد يطرأ لدى الناس بينها، وبين طروحات العملة الرقمية للمصارف المركزية. كما وفي ظل وسائل الدفع الحديثة والتكنولوجيا المرتكزة عليها، تتضح أمامنا الرؤية التي تتجه لها المصارف المركزية لاعتماد مروحة شاسعة من التصاميم ما بين المرتكزة على الحساب أو على أساس الرمز، وبين السماح بطرحها للعموم أو حصرها بالإصدار المحدود. كما إستعرضنا الجدل القائم حول خيار اعتماد الطرح المركزي أو الإصدار بطريق غير مركزيّة. وجدنا أن الإختلاف في التصاميم التي ستصدر بها العملة الرقمية للمصارف المركزيّة، تلعب الدور الأساسي في رسم مشهديّة الوضع القانوني المناسب لهذا النوع من الطروحات. لتكون نقطة الانطلاق لفهم إمكانية طرحها والمنافع والمعوقات من سياسة نقدية تقنية وقانونية ممكن أن تعترضها. البارز نقطة التفويض الممنوح للمصارف المركزيّة في سك العملة، ولكن بأشكال محدودة منصوص عليها في القوانين. أما البعض الآخر كان أكثر مرونة في كون النص سمح بإصدار أنواع أخرى من النقد أو أنه لم يحدد بالأصل أنواع المسكوكات المسموح بها.

من هنا فالدول وقوانينها الحالية في مرحلة، إما بناء من الصفر لقوانينها لتتماشى والمتغيرات الحاصلة أو تطوير وإعادة البحث بالقوانين الموجودة لتستمد منها أساساً تتطرق منه ل طرح أشكال تصاميم عملتها.

الفصل الثاني: تعامل الأنظمة القانونية لبعض الدول في العالم بين الحاضر والرافض للعملة

الرقمية للبنك المركزي

المصارف المركزية العالمية في حالة من الإستغفار حيال التداولات والتهافت على العملات الرقمية والمشقة غير الرسمية، مما يشكل خطر على مكانتها كونها المتحكم الأساسي في السياسات المالية والنقدية. في السنوات القليلة المنصرمة، جندت المصارف قواها للعمل على مشاريع لطرح عملاتها الرقمية الخاصة. بعض البلدان لا تزال مصارفها في مراحل البحوث، كما هو الوضع في أغلبية الدول العربية، مع بعض الإستثناءات. أما البلدان الغربية فتنقسم ما بين تلك التي أثبتت المشاريع وتم قبولها، الأخرى في طور المشاريع التجريبية والأقلية منهم من عمد إلى طرحها بالفعل.

حيال كل هذه التحركات ومشاريع الطروحات، نتوقف عند علاقة المصارف المركزية بحكوماتها والصلاحيات الممنوحة لها في القانون والتفويض المعطى لها في مجال سك العملات والتشريعات المحيطة بها مما يعكس تطلعات ونظرة هذه البلاد تجاه إصدار العملات الرقمية الجديدة. كما العامل القانوني له تأثيره في احتضان هكذا تغيرات، فإن العوامل السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الديمغرافية والبنى التحتية، لا تقل أهمية، إذ تلعب دوراً أساسياً في فهم سير عمل الأنظمة والشعوب في تقبل تغيرات تحوّل عملاتها، من عملات محسوسة إلى مجرد أرقام على دعائم إلكترونية. بما أن لا تغيير بلا قانون مواكب، من هنا تثار تساؤلات كثيرة حول مدى الجهوزية التشريعية في بعض الدول العالمية والعربية لإستيعاب هذا التبدل وما إذا كانت القوانين الحالية تتواءم معها أم أنها بحاجة الى تعديل وتطوير.

من هنا سنعمد للقيام بجولة عالمية وعربية، للإضطلاع على قوانين بعض البلاد ونرى نقاط التشابه والإختلاف بينها، ومدى جهوزيتها قانونياً لهذا التغيير. إنطلاقاً في رحلتنا البحثية سنعمد الى دراسة الموضوع

في هذا الفصل من خلال إيضاحه في مبحثين. متناولين في المبحث الأول البيئة القانونية للعملة الرقمية للمصرف المركزي في الدول الأجنبية. لننتقل في المبحث الثاني ونرى الواقع القانوني للعملة الرقمية للمصرف المركزي في دول الخليج العربي.

المبحث الأول: البيئة القانونية للعملة الرقمية للمصرف المركزي في الدول الأجنبية

تلعب البنوك المركزية دور العامود الفقري في ضمان الإستقرار الإقتصادي والمالي وتتبع سياسات نقدية تضمن مستويات منخفضة ومستقرة من التضخم. في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وسّعت المصارف المركزية أدواتها لتواجه المخاطر التي تهدد الإستقرار المالي وإدارة أسعار الصرف المتقلبة⁸. في بعض الدول يكون للمصرف المركزي سلطة إحتكارية في إصدار الكمبيالات وإدارة إحتياطات العملة. في الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا وألمانيا، تتمتع المصارف المركزية بسلطة كبيرة في صياغة السياسة النقدية، على نقيض البعض الآخر منها، التي يقتصر دورها على تنفيذ هذه السياسة. من هنا يظهر التباين في صنع السياسات للبنوك المركزية⁸. مقابل كل هذه الأدوار، للمصارف المركزية سلطة سك النقود التي تم تحديد آلياتها عبر القانون. لكن هذا التفويض في السك متفاوت من دولة لأخرى. البعض واكب قانونه ما حمله التطور من متغيرات في أشكال الدفع والعملات، والآخر لا يزال يتعكز على القوانين القديمة. فما موقع الدول من هذا التبدل خصوصًا مع بحث المصارف المركزية بطرح عملات رقمية خاصة بها؟

ما يقارب ٩٠ في المائة من البنوك المركزية في العالم تتابع مشاريع CBDC. بعضها، الموجودة في الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا، في المرحلة الاستكشافية. والبعض الآخر في مشاريع التنمية (الاتحاد الأوروبي)

⁸ - **FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL**. Politique monétaire et activités des banques centrales. *imf.org*. [En ligne] FMI, 16 Mars 2021. [Citation : 26 Mai 2022.] <https://www.imf.org/fr/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/16/20/Monetary-Policy-and-Central-Banking>.

⁸ - **Robert Sparve**. The Swedish Central Bank. [ed.] Robert C. Effros. *Current Legal Issues Affecting Central Banks*. s.l. : International Monetary fund, 1995, Vol. 3, 15, p. 227.

والمشاريع التجريبية (الصين). في بعض المواقع، بما في ذلك نيجيريا وجزر الباهاما، أصبحت الحلول قابلة للتشغيل بالفعل، وتتطلع البنوك المركزية إلى التوسع.⁸

من هذا المنطلق سننتقي بعض عينات من الدول ونسعى إلى تسليط الضوء ودراسة القالب القانوني الذي يحيط بها ومدى جهوزية بناها التحتية القانونية والتقنية من أجل طرح العملة الرقمية للمصرف المركزي في أسواقها.

المطلب الأول: النظام القانوني للعملة الرقمية للبنك المركزي على مستوى القارة الأوروبية

القارة الأوروبية في طور خوض المعركة العالمية وركوب موجة إصدار العملات الرقمية للمصارف المركزية. فالمصارف الأوروبية والإتحاد الأوروبي يعملان على طرح اليورو الرقمي بموازاة اليورو المسكوك. لكن السويد في هذا المضمار تعمل بشكل حثيث أكثر، وجدية أكبر، وبأبعاد أكثر تطوراً في مجال العمل على وضع الأسس القانونية والتقنية التصميمية للعملة الرقمية للمصرف المركزي بالأخص كونها من أكثر البلدان الغير متعاملة بالنقد الورقي. لذلك سنبحث في الفقرة الأولى مملكة السويد كنموذج متطور في نظام الـ CBDC ، أما في الفقرة الثانية سنبحث في الإتحاد الأوروبي كنموذج عام للإعداد لـ CBDC.

الفقرة الأولى: مملكة السويد كنموذج متطور في نظام الـ CBDC

يعتبر Riksbank قائد قطاع المصارف المركزية في العالم والرائد بينها، إذ كان السباق في طرح مشروع e-crona كعملة رقمية خاصة بالمصرف السويدي. قانونياً ولناحية صلاحياته، يتمتع بسلطة واسعة في اتخاذ القرارات واستقلالية أكثر من غيره من البنوك بسبب الكفاءة التي يتمتع بها ومقدرته على كسب الثقة.

⁸ - Olivier Denecker, Arnaud d'Estienne , Pierre-Matthieu Gompertz, Elia Sasia. Central bank digital currencies: An active role for commercial banks. *MsKinsey& Company*. [Online] October 13, 2022. [Cited: February 25, 2023.] <https://mck.co/3IXSEtL>.

من هذا سنبحث في الصلاحيات الممنوحة للمصرف المركزي السويدي (أولاً) والتبلور التشريعي في ظل تطوّر أدوات الدفع (ثانياً)

أولاً: الصلاحيات الممنوحة للمصرف المركزي السويدي

القانون السويدي وتحديداً في الفصل التاسع من "regeringsform" أو ما يُعرف بصك "شكل الحكومة" السويدية تحت عنوان "القوة المالية لـ Riksbank" في الفقرة الأولى من المادة ١٣ التي نصت على أن "Riksbank هو المصرف المركزي لمملكة السويد وتحت سلطة الـ Riksdag. هو المسؤول عن السياسة النقدية. كما لا يجوز لأي جهة عامة تحديد الطريقة التي يقرر بها Riksbank مسائل السياسة النقدية".^٨

أما المادة ١٤ من الفصل عينه نصت على أنه "يحق Riksbank وحده إصدار الأوراق النقدية والعملات المعدنية." تم التأكيد على الفكرة، في الفقرة الأولى من الفصل الثالث من القسم الخامس من قانون (١٩٨٨: ١٣٨٥) لـ Riksbank بنصّها على أن "يكون Riksbank مسؤولاً عن توريد الأوراق النقدية والعملات المعدنية في البلاد".^٩ أمّا الفصل الأول من القسم الخامس "العملات الورقية والمعدنية" من القانون عينه أكد على "حقه الحصري في إصدار الأوراق النقدية والعملات المعدنية. يَبْتُ المجلس في تصميم الأوراق النقدية والمسكوكات التي يصدرها البنك. الأوراق النقدية والعملات المعدنية الصادرة عن Riksbank هي عملة معترف بها للتبادل..."^٨ يتابع الفصل الثاني في نصّه على حق المركزي بإصدار الأوراق النقدية

⁸ - Art 13 of The Instrument of Government: " The Riksbank is the central bank of the Realm and an authority under the Riksdag. The Riksbank is responsible for monetary policy. No public authority may determine how the Riksbank shall decide in matters of monetary policy"

⁸ - Article 3 of chapter 5 of Law (1988: 1385) on the Riksbank

⁸ - Article 1 of chapter 5 of Law (1988: 1385) on the Riksbank

والمعدنية بجميع فئاتها^٨. واصلت الفصول ٤ و٥ لتنظيم تلف العملات الورقية والمعدنية^٨، وعدم جواز توزيع العملات التي تغيرت^٨.

من الناحية الجزائية، قانون العقوبات رقم (١٩٦٢:٧٠٠) القسم ٥ من الفصل الرابع عشر (في جرائم التزوير) جرّم "الشخص الذي يقوم بتزييف عملة ورقية أو عملة معدنية صالحة في السويد أو في الخارج، أو تمت الموافقة على إصدارها، ولكن لم تصبح صالحة بعد، يكون مذنباً بتزوير العملة ويُحكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات على الأكثر"^٨. كذلك تابع في القسم السابع تجريم كل من "يحصل أو يعطي أو يستلم أو يحتفظ أو ينقل أو يتعامل بشكل مشابه مع عملة أو عملة مزيفة"^٨ (الورقية والمعدنية). أمّا في القسم العاشر والحادي عشر من الفصل نفسه فنصّت على تجريم استخدام العملة المزورة^٨ وكل ما يمكن بسهولة أن يخطئ في ملاحظة العملة الصالحة^٨.

يتّضح من تلك المواد أن المشرّع السويدي أعطى مكانة خاصة لوسائل الدفع الورقية والمعدنية التي لا تزال ذات أهمية كبيرة للجمهور، على الرغم من حقيقة أن أشكالاً جديدة من وسائل الدفع يتم تطويرها باستمرار. تُرجم ذلك في التفويض المعطى للمصرف المركزي في إصدار العملة الرسمية على شكلها الورقي والمعدني بحيث يتم الإعلان عنها كعملة قانونية^٨، والعقوبات التي ربطها بها، دون ترك مجال للأشكال الأخرى من العملات التي يمكن أن تأخذها العملة الوطنية.

⁸ - Article 2 of chapter 5 of Law (1988: 1385) on the Riksbank

⁸ - Article 4 of chapter 5 of Law (1988: 1385) on the Riksbank

⁸ - Article 5 of chapter 5 of Law (1988: 1385) on the Riksbank

⁸ - Section 6 of chapter 14 of the Swedish Criminal Code (brottsbalken , SFS 1962:700)

⁸ - Section 7 of Chapter 14 of the Swedish Criminal Code (brottsbalken , SFS 1962:700)

⁸ -Section 10 of Chapter 14 of the Swedish Criminal Code (brottsbalken , SFS 1962:700)

⁸ - Section 11 of Chapter 14 of the Swedish Criminal Code (brottsbalken , SFS 1962:700)

⁸ - *Riksbanken och Riksgäldskontoret- Forslag till ny riksbankslag och ändrat huvudmannaskap for riksgaldskontoret*. Norstedts Tryckeri, Stockholm : Liber- AllmännaForlaget, 1986. p. 108. 91-38-09175-5.

ثانيًا: التبلور التشريعي السويدي في ظل تطوّر أدوات الدفع

سجّلت السويد إنخفاض حاد في تداول النّقد حتى باتت تُعرف بالمجتمع غير النّقدي. بالرّغم من هذا بقي للنقد مكانته. عام ٢٠١٥ صدر قرار عن المحكمة الإدارية العليا السويديّة^٨ تضمّن أنه لا يُطلب من الشركات والمحلات التجاريّة قبول النقد، لأن قبول أو رفض النّقد أو بطاقات الائتمان يقع ضمن الحرّية التعاقدية بين الشركات والمستهلكين، في حين يجب على الجهات الحكومية قبول النّقد^٩. كذلك، عدم قدرة القاطنين على الوصول إلى النّقد بسبب المسافات الطويلة، دفع بإصدار تعديل القانون السويدي بشأن خدمات الدفع (٢٠١٠:٧٥١) الذي يطالب البنوك بتوفير الوصول إلى الخدمات النقدية للعملاء عبر سحب النقود، ولشركات، من خلال إيداع النقود في الحسابات، إلى حد كافٍ في جميع أنحاء البلاد^٨.

١- النقطة المفصلية لدخول مفهوم الأموال الإلكترونية مندرجات القانون السويدي

تطوّرت أدوات الدفع والدعامات الإلكترونية لتخزين القيمة والشركات المصدّرة لها، فسارع المشرّع السويدي إلى وضع قوانين لمؤسسات الأموال الإلكترونية -E-money- من خلال قانون (٢٠١١:٤٩) المتعلق بلوائح Finansinspektionen (هيئة الرقابة المالية) والمبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بمؤسسات النقود الإلكترونية والمُصدّرين المُسجّلين، وقانون الأموال الإلكترونية رقم (٢٠١١:٧٥٥) التي عرّف النقود الإلكترونية في المادة ٢ من القسم الثاني منه على أنها: "قيمة نقدية مُخزّنة إلكترونيًا على أنها: تمثل مطالبة على المُصدّر. في مقابل أموال لتنفيذ معاملات الدّفع بموجب القانون (٢٠١٠:٧٥١) إذا كانت خدمات الدفع؛ ومقبولة كوسيلة دفع غير المُصدر.

^٨ - Swedish Supreme Administrative Court, , judgment of 10 September 2015 ,Case no. 2793-14, <https://perma.cc/9299-SWXU>

^٨ - **Library of congress**, weden: Amendment Requiring Banks to Provide Access to Cash Services Enters into Force. *Law Library of Congress*. [Online] February 5, 2021. [Cited: June 20, 2022.] <https://bit.ly/3NccZdn>.

^٨ - Section 1 of Chapter 9 of Law (2010: 751) on payment services.

ووفق ما تم ذكره فإنه يلزم الحصول على تصريح من هيئة الرقابة المالية "Finansinspektionen" لممارسة الأعمال التجارية في شكل إصدار نقود إلكترونية. لكن Riksbank لا يخضع لقانون الأموال الإلكترونية. مع ذلك، فإن حقيقة أن Riksbank غير مشمول بلوائح الاتحاد الأوروبي بشأن النقود الإلكترونية لا تشكل عقبة أمام موافقة Riksdag على إصدار وسائل الدفع الرقمية، بما في ذلك النقود الإلكترونية^٨.

القانون نفسه تطرّق لدعامة الأموال الإلكترونية التي بناها على أساس تصميم مدفوعات معتمد على الحساب "Account-based" الذي حسب التعريف الوارد في القسم الرابع من الفصل الأول بأن "الدفع على أساس الحساب: خدمة الدفع لإيداع حساب الدفع الخاص بالمدفوع مع معاملة دفع من حساب الدفع الخاص بالدافع، والتي يتم إجراؤها بواسطة مُزوّد خدمة الدفع الذي لديه حق الوصول إلى حساب الدفع الخاص بالدافع، بناءً على تعليمات يقدمها الدافع"^٨، كما تُرجم في القسم الثاني من الفصل الأول الإرتكاز على هذا التصميم بحيث أن معظم خدمات الدفع مستندة على مدفوعات على أساس الحساب.

العمليات المصرفية والتحاويل الرقمية وما يصاحبها من خطر تبييض الأموال الكبير دفع لوضع قانون رقم (٢٠١٧:٦٣٠) المتعلق بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لوضع معايير للضبط تلك العمليات. حدّد إنطباق هذا القانون على "الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقومون بعمليات مصرفية وتمويلية"^٨. وكان للعمليات الإلكترونية حصّة حيث شمل عمليات إصدار تلك الأموال المستندة لقانون (٢٠١١:٧٥٥)^٨. كما النقد، العملات الرقمية للمصارف المركزيّة ستنمّع بدرجة معيّنة من عدم الكشف عن الهوية في

^٨ - Chapter 13 from Regeringens proposition 2021/22:41 En ny riksbankslag. Page 138.

^٨ - Section 4 of Chapter 1 of Law (2010: 751) on payment services.

^٨ - § 2 of section 2 of chapter 1 of Act (2017: 630)

^٨ - § 6 of section 2 of chapter 1 of Act (2017: 630)

المعاملات والتي من المرجح أن تكون نفسها السائدة بالنسبة للنقد.^٨ يمكن أن تجعل النقود الإلكترونية غسل الأموال أكثر صعوبة نظرًا لأن النقد يجب أن يأخذ دورة كاملة من البنك أثناء السحب إلى نفس البنك للإيداع.^٩ مع ذلك تداول تلك العملات الرقمية يجب أن تخضع لمعايير "KYC"، وهي حاسمة لتحديد مخاطر العميل وما إذا لبت متطلبات المؤسسة لاستخدام خدماتهم. إنه أيضًا مطلب قانوني للإمتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال (AML) الذي تطرقت له فصول مختلفة من قانون رقم (٢٠١٧:٦٣٠) مثل الفصل ٢ المتعلق بتقييم المخاطر والإجراءات الروتينية في القسم الثاني والثالث؛ الفصل الخامس المتعلق بحفظ الوثائق والبيانات؛ والفصل السابع المتعلق بمراقبة العميل.

مع بحث العملات الرقمية للمصرف المركزي وعدم الثبات حول تصميم نهائي لإصدارها، يقف القانون السويدي متناقضًا وغير واضح من ناحية الصرامة في حصر إصدار النقد بشكليه المعدني والورقي للمصرف المركزي، ووجود تشريعات تتعلق بالأموال ووسائل الدفع الإلكترونية قمنا بذكرها.

٢- دور الفضاء التشريعي السويدي مع أشكال العملات الرقمية المشفرة والعملية الرقمية للبنك المركزي

لناحية الفضاء التشريعي للعملات المشفرة، كانت قد أصدرت السلطات التنظيمية الوطنية والدولية، بما في ذلك هيئة الرقابة المالية السويدية (SFS)، بيانات تحذير تتعلق بتلك العملات وعروض العملات الأولية للعملات (ICOs) مع ملاحظة الافتقار إلى التنظيم المعمول به في العديد من الجوانب المادية.^{١٠} بهذا الخصوص النظام السويدي لا يحتوي قانونًا شاملاً ينظم عملها. لكن الذين يقومون بأنواع مختلفة من

^٨ - **Nikunj Ohri**. Anonymity in CBDC payments may mostly be same as cash payments: RBI Dy Guv. *Business Standard*. [Online] April 8, 2022. [Cited: June 27, 2022.] <https://bit.ly/3yx0SE1>.

^٩ - *Anonymity Control in E-Cash Systems*. **George I. Davida, Yair Frankel, Yiannis Tsiounis, Moti Yung**. Anguilla, British West Indies : Springer, Berlin, Heidelberg, 2015. Online ISBN: 978-3-540-69607-0

^{١٠} - **Niclas Rockborn**. *The Virtual Currency Regulation Review*. [ed.] Michael S Sackheim and Nathan A Howell. Second Edition. London : Tom Barnes, 2019, 25, p. 270.

الأنشطة التي تنطوي على عملات افتراضية - من الممكن بموجب القانون السويدي أن يكون للأصول غير الملموسة حالة الملكية، دون أي قانون صريح يمنح هذا الوضع لفئة معينة من الأصول غير الملموسة^٨. المفتاح لإتخاذ قرار ما إذا كانت العملات الافتراضية مؤهلة كأدوات مالية بموجب القانون السويدي هو ما إذا كانت تلك العملات تشكّل أوراقاً مالية قابلة للتحويل، على النحو المحدد في قانون سوق الأوراق المالية السويدي، الذي ينفذ الأسواق في توجيه الأدوات المالية (MiFID II)^٩. أما هيئة الأسواق المالية الأوروبية (ESMA) فقد اعتبرت تلك العملات أوراقاً مالية قابلة للتحويل^٨ اعتماداً على كيفية هيكله عرض العملات أو الرموز المميزة استناداً على قاعدة أن الأدوات غير المادية يمكن أن تتأهل كأوراق مالية إذا كان من الممكن تسجيل الأدوات بطريقة لها نفس الأثر القانوني، وتحديدًا فيما يتعلق بالحقوق العينية، مثل حيازة وتقديم شهادة مادية، مثل سند القسيمة أو حامل الكفالة. التسجيل القائم فقط على أسس تعاقدية لا يكفي لتلبية هذا الشرط. أعربت SFSA عن رأي مفاده أن الأداة يجب أن تنطوي على حقوق لحاملها أو التزامات تجاه جهة إصدارها، أو كليهما، والتي تكون قابلة للتنفيذ قانوناً^٩.

كردّ فعلٍ على كل التطورات التي لحقت، عمدت الحكومة السويدية إلى طرح مشروع قانون رقم ٢٠٢١/٢٢: ٤١ بهدف إنشاء نوع جديد من Riksbank. حمل هذا المشروع حزمة من التعديلات أبرزها في الفصل العاشر المتعلق بـ"النقد ووسائل الدفع الأخرى" مستهلاً بضرورة توضيح دور Riksbank في

^٨ - See, inter alia, Government Bill 2004/05:18, p. 57. Cf. the position under English law following the judgment in *OBG v. Allan*, United Kingdom House of Lords Decision.

^٩ - Directive 2004/39/EC of the European Parliament and of the Council of 21 April 2004 on markets in financial instruments, and Directive 2014/65/EU of the European Parliament and of the Council of 15 May 2014 on markets in financial instruments, respectively.

^٨ - ESMA's statement dated 13 November 2017, Reference No. ESMA50-157-828 and ESMA's Advice on Initial Coin Offerings and Crypto-Assets dated 9 January 2019, Reference No. ESMA50-157-1391

^٨ - **Niclas Rockborn and Rikard Sundstedt**. The Virtual Currency Regulation Review: Sweden. *thelawreviews.co.uk*. [Online] September 2, 2021. [Cited: 5 June, 2022.] <https://thelawreviews.co.uk/title/the-virtual-currency-regulation-review/sweden#footnote-023-backlink>.

السلسلة النقدية في القانون الجديد عبر زيادة في مسؤولياته المالية الحالية في إصدار النقد وعمليات الإيداع والإشراف مع معارضة الفكرة من قبل Bankomat AB بعدم زيادتها وإبقائها بيد جهات خاصة.

كما تم طرح، عدم استخدام المصطلح المسؤول عن توريد الأوراق النقدية والعملات المعدنية للبلد⁸، بحكم أن تحقيق إدارة النقد وتخصيصات التوريد تضمنت الإصدار النقدي ومسؤولية التوزيع بالمعنى الضيق، أي لا تنشأ هذه المسؤولية إلا إذا لم يوزع أي شخص آخر مبالغ نقدية. بالتالي، من أجل الابتعاد عن حصر تفويض المركزي بالمسكوكات كان البارز في اقتراح الحكومة وضع بند تعديلي غير وارد في قانون ١٩٨٨ "يسمح لـ Riksbank، بموافقة البرلمان السويدي، بإصدار وسائل دفع رقمية"⁸.

تكمن الأسباب وراء اقتراح الحكومة بضرورة توافق وسيلة الدفع الرقمية مع العملة. فإذا كان Riksbank سيصدر الـ "e-crona" ستؤدي إلى تغيير كبير في سوق الدفع للجمهور. كما ترى الحكومة أن موافقة البرلمان، مطلوبة لإصدار وسيلة دفع رقمية جديدة على خلاف رأي البنك المركزي الأوروبي والمجلس التنفيذي لـ Riksbank.

الفقرة الثانية: الإتحاد الأوروبي كنموذج عام للإعداد طرح CBDC

تشكل منطقة اليورو حلقة إقتصادية محورية ذات أهمية كبيرة في إدارة الإقتصاد العالمي. هذا الإتحاد النقدي يشكل قوى أساسية، بسبب مكانة اليورو في السوق العالمية.

التبدلات العالمية دفعت الإتحاد الأوروبي ممثلاً بالبرلمان الأوروبي إلى إصدار توجيهات تواكب التغيرات الرقمية على المستويات الإقتصادية، المالية والقانونية. فقرار الإتحاد الأوروبي العمل على اليورو الرقمي لم

⁸ -Chapter 10 , Section 10.1 of the Government Bill 2021/22: 41- A new Riksbank type(Regeringens proposition 2021/22:41 En ny riksbankslag) page 112.

⁸ - Chapter 10, Section 10.3.4 of the Government Bill 2021/22: 41- A new Riksbank type(Regeringens proposition 2021/22:41 En ny riksbankslag) page 120.

يكن وليدة ليلة وضحاها. رقمنة الأطر الحياتية وجب أن يتبعها تبدلات في القنوات وأدوات الدفع بالخصوص في القارة الأوروبية. فقد أعلن البنك المركزي الأوروبي أن اليورو الرقمي سيكون مثل الأوراق النقدية باليورو لكنه رقمي وصادر عن البنك الأوروبي والبنوك المركزيّة في منطقة اليورو، وسيحمل معه خيارًا إضافيًا لكيفية الدّفع بطرق أسهل، مما يساهم في إمكانية الوصول والاندماج^٨.

من هذا المنطلق نرى أن اليورو الرقمي ليس إلا نسخة رقمية عن تلك الورقية ولكن هل أرضية الإتحاد مهية لكي يتم إستقبال الزائر الجديد؟ إستنادًا من هذا سنلقي نظرة على توجيهات الصادرة عن الإتحاد الأوروبي (أولاً)، لنبحث في إنعكاس إعتاد التصاميم المطروحة على تطبيق القانون في الإتحاد الأوروبي (ثانيًا).

أولاً: التوجيهات الصادرة عن الإتحاد الأوروبي

في جُعبة البرلمان الأوروبي حزمة من التوجيهات التي مهّدت الطريق للأدوات، المدفوعات والعملات الرقمية. الفقرة الثانية من المادة الثانية من التوجيه ٢٠٠٩/١١٠/EC للبرلمان الأوروبي والمجلس عزّف الأموال الإلكترونية^٨. كما ضمّنت الفقرة الاولى الفئات المخولة إصدار تلك النقود^٨، من بينها البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية لكل دولة عندما لا تتصرف بصفقتها سلطة نقدية أو سلطات عامة أخرى. هذه العمليات تتموضع في أطر تتطلب التنظيم على مستوى التداول الداخلي أو العابر للحدود.

⁸ - **European Central Bank** . A digital euro. *European Central Bank: Eurosystem*. [Online] May 16, 2022. [Cited: July 22, 2022.] <https://bit.ly/3OxG0Rr>.

⁸ - Article 2 of Directive 2009/110/EC of the European Parliament and of the Council of 16 September 2009 on the taking up, pursuit and prudential supervision of the business of electronic money institutions amending Directives 2005/60/EC and 2006/48/EC and repealing Directive 2000/46/EC

⁸ - Article 1 Subsection 1(d) of of Directive 2009/110/EC of the European Parliament and of the Council of 16 September 2009 on the taking up, pursuit and prudential supervision of the business of electronic money institutions amending Directives 2005/60/EC and 2006/48/EC and repealing Directive 2000/46/EC

أبرز التوجيهات كان التوجيه رقم ٢٤/٢٠٠٧ (PSD1) المتعلق بخدمات الدفع داخل الإتحاد الأوروبي، حيث ركّز على المدفوعات الإلكترونية التي تعتبر أكثر فعالية من حيث التكلفة من النقد^٨. سرعان ما لحقت به جُملة تعديلات، آخرها نسخة التوجيه (الاتحاد الأوروبي) ٢٣٦٦/٢٠١٥ (PSD2) تم فيها التوسع في عدد من الالتزامات، لا سيما التزامات المعلومات، إلى المدفوعات من وإلى البلدان الثالثة، حيث يقع أحد مزودي خدمة الدفع في الإتحاد الأوروبي^٨. حيث برز التركيز على جعل المدفوعات أكثر أمانًا وأمانًا وحمايةً للمستهلكين، لا سيما في المجال العالمي للتحويلات المالية. كذلك المادة الثالثة من التوجيه سردت العمليات الغير موضوعة تحت غطاء هذا التوجيه، والبارز إبعاد الأموال الورقية وعمليات التحويل المرتبطة بها من نطاق التوجيه.

تطرق التوجيه عينه إلى نقطة أساسية في جميع معاملات الدفع والتحويل ألا وهي الإختلاف في عملة الدفع. إذ "يتم الدفع بالعملة المتفق عليها بين الطرفين"^٨، كما ضمّن أهمية عملة الدفع لناحية سعر الصرف المُعتمد والرسوم المتوجّبة، التي ومن أجل ضمان أداء سليم للسوق الداخلية يجب أن تكون رسوم المدفوعات نفسها داخل دول اليورو.

أما المدفوعات عبر الحدود كان لها حصّتها في لائحة (الإتحاد الأوروبي) ١٢٣٠/٢٠٢١ للبرلمان الأوروبي والمجلس المتعلق بالمدفوعات عبر الحدود في الإتحاد. إذ تطرق إلى أنه بهدف تسهيل التجارة عبر الحدود داخل الإتحاد، من الضروري أن تكون رسوم المدفوعات عبر الحدود باليورو هي نفسها للمدفوعات داخل

⁸ - **European Commission.** Payment Services Directive: frequently asked questions. *ec.europa.eu*. [Online] January 12, 2018. [Cited: July 21, 2022.] <https://bit.ly/3z0du5z>.

⁸ - Idib, page 4

⁸ - Article 59 of DIRECTIVE (EU) 2015/2366 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL

of 25 November 2015, on payment services in the internal market, amending Directives 2002/65/EC, 2009/110/EC and 2013/36/EU and Regulation (EU) No 1093/2010, and repealing Directive 2007/64/EC

الدول الأعضاء^٨. مبدأ المساواة هذا ينطبق على عمليات الدفع الإلكترونيّة، دون تلك الورقيّة بحكم طبيعتها التي لا تتمتع بالكفاءة كالمدفوعات الإلكترونيّة^٨.

بطبيعة الحال عند اختلاف عملة التحويل عن اليورو في المدفوعات عبر الحدود ستكون الرسوم أعلى من تلك الدول داخل الإتحاد، ومن أجل تجنّب عدم المساواة بين مستخدمي خدمات الدفع في منطقة اليورو والدول الأعضاء من خارج منطقة اليورو من الضروري التأكيد من أن رسوم المدفوعات عبر الحدود باليورو داخل الإتحاد تتماشى مع رسوم المدفوعات الوطنية المقابلة التي تتم بالعملة الوطنية^٨. كذلك للعملاء التأكيد عند استخدام الصراف الآلي (ATM) من قيمة صرف العملة والرسوم المفروضة، التي من واجب مقدّم الخدمة تقديمها والإبلاغ عنها للعميل.

سمحة اللائحة عينها كل دولة لا تستخدم اليورو عملة لها، أن تقرر تمديد تطبيق تلك اللائحة إلى عملتها الوطنيّة شريطة إخطار المفوضيّة^٨، سامحةً لمقدم خدمة الدفع فرض رسوم على مقدّم خدمة الدفع تكون نفسها مقابل المدفوعات الوطنية المقابلة بنفس القيمة ونفس العملة. هذه الرسوم المفروضة على تحويلات الدفع الإلكترونيّة قد تثير تساؤلات في ظل طرح اليورو الرقمي وتصادمه مع عملات البنوك المركزيّة الخاصة بكل دولة، وسعر الصرف المعتمد والرسوم التي قد تُفرض للقيام بالتحويلات.

ثانيًا: إنعكاس اعتماد التصاميم المطروحة على تطبيق القانون في الإتحاد الأوروبي

⁸ - Regulation (EU) 2021/1230 of the European Parliament and of the Council of 14 July 2021 , on cross-border payments in the Union, point 2 (Page 1)

⁸ - Idib, point 3 (Page 1)

⁸ - Idib, point 7 (Page 2)

⁸ - Article 13 of Regulation (EU) 2021/1230 of the European Parliament and of the Council of 14 July 2021 ,on cross-border payments in the Union.

في سياق التحويلات المالية الرقمية وعمليات البنوك المركزية الرقمية يعكس اعتماد بعض التصميم إضافة إيجابية على عملية الطرح وتحديات يمكن أن تواجه القانون المستقطب لها.

١- دور تقنية DLT والخصوصية في حماية البيانات

يمكن أن توفر تقنية الـ DLT وهي أحد التصميم المقترحة بقوة، درجة فريدة من التحكم والتبصر في النظام النقدي دون مطالبة البنوك ببناء وتنفيذ التكنولوجيا^٨. كما يمكن واعتمادًا على تصميم دفتر الأستاذ وإجراءات الحوكمة، ضمان مستوى الخصوصية^٨. إلى جانب تلك الخصائص فالـ DLT وفي حال تم استخدامها بشكل صحيح تُمكن من التتبع الموثوق لمراحل مختلفة من المعاملات التجارية والمالية. تلك التقنية قد تكون قادرةً إختيارياً على تنفيذ برامج الكمبيوتر والتي تسمى "Smart Contracts" أو العقود الذكية، كما يمكن لدفتر الأستاذ الذي يدعم العقود الذكية تخزين المزيد من بيانات البرنامج، المشار إليها باسم حالة العقد، لعمليات التنفيذ المستقبلية للعقد^٨.

للسير قدمًا مع التطور الملحوظ وكما بات معلوماً أن معظم عملات البنوك المركزية الرقمية تتطلب آليات لإخفاء المعلومات الشخصية و/أو المالية المسجلة على DLT من الأطراف غير المصرح بها. وهذا يشمل كلاً من مبالغ المعاملات، هوية المرسل والمتلقي. من المهم التأكيد على أن معظم الولايات القضائية لا تسمح بإخفاء الهوية في المدفوعات الإلكترونية بنفس الدرجة كما هو الحال في عالم النقد، والذي من المرجح أن يظل هو الحال بغض النظر عما إذا كانت العملة الرقمية للبنوك المركزية تتضمن نموذجاً قائماً على

⁸ - Sarah Allen, Srdjan Capkun, Ittay Eyal, Giulia Fanti, Bryan Ford, James Grimmelmann, Ari Juels, Kari Kostianen, Sarah Meiklejohn, Andrew Miller, Eswar Prasad, Karl Wüst, and Fan Zhang. Design choices for central bank digital currency: Policy and technical considerations. *brookings.edu*. [Online] July 23, 2020. [Cited: August 7, 2022.] <https://brook.gs/3Q8zF0G>.

⁸ - Mahdi Zamani, Erin English, Ranjit Kumaresan, Mihai Christodorescu, Wanyun Catherine Gu., Cross-Border Payments for Central Bank Digital Currencies. *bis.org*. [Online] August 18, 2021. [Cited: August 7, 2022.] <https://bit.ly/3A5N6sM>.

⁸ - Idib, page 4

وسيط أم لا^٨. من هذا المنطلق يطرح تصميم الـ CBDC ومستوى إخفاء الهوية تحديات، مثل الإحتجاج بقانون "Gresham" القائل أن "الأموال السيئة تجني أموالاً جيدة"^٩.

للإتحاد الأوروبي دور في حماية المدفوعات عبر الأدوات الإلكترونية في الأسواق الداخلية من خلال التوجيه ٢٠١٤:٩١٠، لكن بهدف تدعيم القاعدة التشريعية بالتقنيات الحديثة عمدت المفوضية الأوروبية إلى وضع مشروع قانون. الأول تحت رقم ٢٠٢٠/٠٢٦٧ باقتراح من لائحة البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي على نظام تجريبي للبنى التحتية للسوق، يعتمد على تقنية DLT، قام فيه بسرد بعض التعريفات المصاحبة لإطار العمليات المستندة لتلك التقنية^{١٠}. بالإضافة إلى سلسلة من المواد المتعلقة بالمتطلبات والتسهيلات التجارية متعددة الأطراف^{١١}، الإعفاءات المتعلقة بنظام التسوية للأوراق المالية وتشغيل المرافق التجارية على أساس الـ DLT^{١٢}، تبعها الحديث عن التعاون المفروض بين مشغلي البنى التحتية على أساس الـ DLT والسلطات المختصة و ESMA^{١٣}.

الشق المتعلق بالمعلومات والحفاظ على البيانات نوقش باقتراح من قبل لائحة البرلمان الأوروبي ومجلسه بشأن القواعد المنسقة بشأن الوصول العادل إلى البيانات واستخدامها (قانون البيانات) رقم ٢٠٢٢/٠٠٤٧. بحيث تضع هذه اللائحة قواعد منسقة حول إتاحة البيانات الناتجة عن استخدام منتج رقمي وكل الأطراف

^٨ - Idib, page 4

^٩ - Gresham's Law. *Encyclopaedia Britannica*. [Online] Encyclopaedia Britannica, Inc., December 7, 2015. [Cited: August 8, 2022.] <https://www.britannica.com/topic/Greshams-law>.

^{١٠} - Article 2 Proposal for a REGULATION OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL on a pilot regime for market infrastructures based on distributed ledger technology (Text with EEA relevance) {SEC(2020) 308 final} - {SWD(2020) 201 final} - {SWD(2020) 202 final} , 2020/0267 (COD)

^{١١} - Idib, Article 4,7.

^{١٢} - Idib, Article 5,8.

^{١٣} - Idib, Article 9.

ذوي الصلة في العمليّة من مستخدم، متلقي أو حتى هيئات القطاع العام والمؤسسات في حال كان هذا بهدف الصالح العام^٨. بالإضافة إلى أن الإقتراح يدعم وضع معايير "العقود الذكية".

وبما أن العملات الرقمية للبنك المركزي ستصدر عن المصرف المركزي الذي بدوره هو من أعمدة القطاع العام والذي سيدير بيانات حاملي هذه العملات، سيكون مجبراً على الإلتزام بهذا القانون وحماية البيانات، في حال وضعه في السير. لكن قبل ذلك، ومن أجل مراعات الجوانب الفنيّة لخدمات معالجة البيانات، يجب تفويض سلطة إتماد الأفعال إستناداً للمادة ٢٩٠ TFEU، بهدف تعديل وتكملة بعض العناصر في القانون، كآلية مراقبة رسوم التبدل التي يفرضها مقدمي الخدمات وغيرها.

٢- التحديات القانونيّة في بيئة الإتحاد الأوروبي

طريق إصدار الـ CBDC في الإتحاد الأوروبي ورغم ما ذكر لا تخلو من العراقيل. إذ إن بيئة الإتحاد محكومة بمعاهدة عمل الإتحاد الأوروبي "TFEU" التي يشكل مضمونها الحالي عقبة أمام الإصدار، مثل المادة ١٢٧ التي تنص على "أنه يجب أن يكون الهدف الأساسي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية هو الحفاظ على إستقرار الأسعار". وتابعت بالقول أنه "يجب على النظام الأوروبي للبنوك المركزيّة "ESCB" أن يعمل وفقاً لمبدأ السوق المفتوح مع المنافسة الحرّة ويُفضل التخصيص الفعّال للموارد ، وبما يتوافق مع المبادئ المنصوص عليها في المادة ١١٩".

يتعارض إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي مع هذا الحكم، إذا أدّى إلى تخصيص مركزي للإئتمان من قبل البنوك المركزيّة وهو سيناريو محتمل في ظل غياب الضمانات المناسبة.

⁸ - Proposal for a REGULATION OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL on harmonised rules on fair access to and use of data (Data Act) (Text with EEA relevance) {SEC(2022) 81 final} - {SWD(2022) 34 final} - {SWD(2022) 35 final}, 2022/0047.

تابعت المفوضية الأوروبية حول الحواجز التشريعية لليورو الرقمي أنه "لكي يتم استخدام اليورو الرقمي كعملة موحدة، بالتزامن مع الأوراق النقدية والعملات الورقية باليورو، فإنه سيتطلب لائحة من المشرع المشارك، بناءً على اقتراح من المفوضية، على أساس المادة 133 TFEU⁸. تلك المادة فرضت على البرلمان والمجلس الأوروبي وضع الإجراءات اللازمة لإستخدام اليورو كعملة موحدة. على أن يتم تبني هذه الإجراءات بعد إستشارة المصرف المركزي الأوروبي⁸.

المطلب الثاني: النظام القانوني للعملة الرقمية للبنك المركزي في القارتين الأمريكية والآسيوية

بعيداً عن القارة الأوروبية، تتضافر جهود حكومات دولٍ من بقاعٍ عديدة حول العالم للعمل بشكلٍ دؤوبٍ للتحضّر لعمليّة طرح العملات الرقمية الخاصة بمصارفها المركزيّة. فبعد دراسة الواقع الأوروبي لناحية العملة الرقمية للمصرف المركزي سنتطرق لنموذجٍ في القارة الأمريكية، الشماليّة تحديداً في دولة كندا (الفقرة الأولى). لنبحث عن نموذجٍ في القارة الآسيوية، تحديداً في شمال شرق القارة في دولة اليابان (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: كندا كنموذج في القارة الأمريكية

الدولة الكنديّة ومصرفها المركزي وكغيره من البلدان في طور دراسة مشاريع وأبحاث من أجل التحضير لطرح العملة الرقمية الخاصة بها وفهم الآثار المستقبلية المحتملة للتكنولوجيا الجديدة التي ستعتمد على نطاق واسع في المدفوعات وقولبة العملات بشكلٍ رقمي جديد. حيث إن عملة المصرف المركزي قد تُقسم إلى فرعين، Retail و Wholesale. تتوافق العملة الرقمية للبنك المركزي بالجملة (Wholesale CBDC) مع

⁸ - EU calls for ideas on CBDC legislation challenges. *FinTech Glogal*. [Online] April 6, 2022. [Cited: July 12, 2022.] <https://bit.ly/3vPDj7i>.

⁸ - Article 133 of Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU)

الأنظمة والعمليات المصرفية الأساسية الحالية للبنوك التجارية والمركزية. أمّا العملة الرقمية للبنك المركزي للبيع بالتجزئة Retail CBDC تم تعريفها على أنها مسؤولية بنك كندا المقومة بالدولار الكندي والتي يمكن الاحتفاظ بها وتحويلها في شكل إلكتروني من قبل عامة الناس. مثل النقد، لن يكسب أي فائدة وسيكون الوصول إليه عالمياً⁸. من هذا المنطلق سنطلع على مشروع Jasper (أولاً)، لنرى موقف القوانين الكندية من أشكال العملات الجديدة (ثانياً).

أولاً: مشروع Jasper

"Jasper" هو أحد المبادرات البحثية التعاونية بين Payment Canada وبنك كندا، واتحاد الابتكار المالي وعدد من المؤسسات المالية الكندية لفهم كيف يمكن لتكنولوجيا DLT أن تغير مستقبل المدفوعات في كندا. وانقسم البحث على أربع مراحل تم الإنتهاء منها، ركزت على استكشاف المقاصة والتسوية للمدفوعات عالية القيمة بين البنوك باستخدام تقنية DLT. إستخدم في المرحلة الأولى من مشروع Jasper منصة Ethereum كأساس لـ DLT، بينما المرحلة الثانية إستخدمت منصة R3 Corda المصممة خصيصاً، التي نجح فريق المشروع فيها في بناء آلية لتوفير السيولة (LSM) لمساعدة الإقتصاد وتعزيز التدفق اليومي السلس لمعاملات الدفع عبر المنصة⁸. أمّا المرحل الثالثة تضمنت استكشافاً عملياً لتفاعلات التسوية والدفع في شبكة دفتر الأستاذ الموزع الخاص من خلال بناء واختبار نظام إثبات المفهوم (POC) proof-of- concept المرتبط بالبنية التحتية للسوق الحالية⁸، مستخدمين شبكة P2P تم تطويرها على منصة Corda

⁸ - Contingency Planning for a Central Bank Digital Currency. *bankofcanada.ca*. [Online] Bank of Canada, February 25, 2020. [Cited: August 25, 2022.] <https://bit.ly/3wrHTJy>.

⁸ - **Payments Canada, Bank of Canada and R3. Project Jasper: A Canadian Experiment with Distributed Ledger Technology for Domestic Interbank Payments Settlement.** s.l. : Payments Canada, September 29, 2017. Page 1

⁸ - **Bank of Canada, TMX Group, Payments Canada, Accenture, R3. Jasper Phase III Securities Settlement Using Distributed Ledger Technology.** s.l. : Payments Canada, October 2018. Page 5.

مفتوحة المصدر. المرحلة الرابعة والأخيرة، تم فيها التعاون مع Payments Canada في شراكة مع سلطة النقد في سنغافورة وبنك إنجلترا للعمل على نظام تسوية عبر الحدود ومتعدد العملات للمرحلة التالية من التجربة. يجمع هذا التعاون بين Project Jasper ومشروع Ubin في سنغافورة، بهدف استخدام DLT لسداد المدفوعات عبر الحدود بشكل أسرع وأقل تكلفة^٨. هكذا مشروع سيكون البوابة أمام إيضاح الصورة التصميمية لطرح العملة الرقمية الخاصة بالمصرف المركزي الكندي وآلية عملها.

ثانياً: موقف القوانين الكندية من أشكال العملات الجديدة

أبدت العديد من الدول موقفها الخاص حيال صور العملات الرقمية التي باتت تدرج تحت مروحة واسعة. لذلك سنبحث في نظرة القانون الكندي للعملات المشفرة (١) وواقع القانون الكندي في حماية البيانات الرقمية وضمان الخصوصية (٢).

١- نظرة القانون الكندي للعملات المشفرة

كندا كبقية الدول، كان لها موقفها حول العملات المشفرة، فهي تسمح باستخدام العملات الرقمية، بما في ذلك العملات المشفرة، مع ذلك لا تُدخل العملات المشفرة في خانة العملات القانونية "Legal Tender". إلى جانب ذلك تعتبر العملة الرقمية على أنها غير مدعومة من قبل حكومة أو سلطة مركزية، مثل بنك كندا^٨. مثل هذا التفسير وفي حال تم إصدار العملة الرقمية من جهة رسمية كالمصرف المركزي سيتم اعتبارها عملة قانونية أسوةً بالمسكوكات الورقية والمعدنية الحالية.

^٨ - **Bank Of Canada**. Digital currencies and fintech: projects. *Bank Of Canada*. [Online] 4 20, 2023.

[Cited: 7 17, 2023.] <https://bit.ly/30iOYVV>.

^٨ - **Gouvernement du Canada**. Monnaie numérique. *canada.ca*. [En ligne] 3 Mai 2021. [Citation : 22 Août 2022.] <https://bit.ly/2rTuEj8>.

وفقًا لوكالة المستهلك المالي الكندية، "الدولار الكندي يُعتبر عملة رسمية في كندا"^٨. قانون العملة^٩ عرّف "Legal Tender" على أنها "أوراق نقدية صادرة عن بنك كندا بموجب قانون بنك كندا" و "العملات المعدنية الصادرة بموجب قانون سك العملة الملكية الكندية"^{١٠}.

حسب ما حُدد في قانون بنك كندا^{١١} فإن لمصرف كندا المركزي خمس وظائف أساسية تتمثل بالقيام بالسياسة النقدية، تعزيز النظام المالي، تصميم العملة وإصدار وتوزيع الأوراق النقدية، إدارة الأموال والإشراف على مدفوعات التجزئة^{١٢}. وكأغلبية المصارف لم يعطِ المصرف المركزي التوكيل من أجل إصدار عملات ذات طبيعة أخرى حاصراً إياها في العملات الورقية والمعدنية. من جهة أخرى قانون حماية المعلومات الشخصية والوثائق الإلكترونية قد نص على "جواز إجراء الدفعة المطلوب سدادها إلى حكومة كندا في شكل إلكتروني بأي طريقة يحددها المتلقي العام"^{١٣}.

يطبّق على العملات المشفرة قوانين وقواعد الضرائب الكندية، بما في ذلك قانون ضريبة الدخل، على معاملات العملات المشفرة^{١٤}. هذا التصنيف يشبه ذلك التي قد اعتمده السويد.

كانت وكالة الإيرادات الكندية، اعتبرت العملة المشفرة سلعة، وذكرت أن استخدامها لدفع ثمن السلع أو الخدمات يجب أن تُعامل كمعاملة مقايضة. تعديل تشريعي وضع تحت المجهر في عام ٢٠١٤ عندما أعطى الحاكم العام لكندا موافقته على مشروع قانون C-13 تحديداً الفصل ٢٠، الذي يتضمن تعديلات على

⁸ - **Tariq Ahmad**. *Regulation of Cryptocurrency in Selected Jurisdictions*. s.l.: The Law Library of Congress, Global Legal Research Directorate, 2018. 2018-016055 .

⁸ - Currency Act, R.S.C., 1985, c. C-52,

⁸ - *Digital Currency*, FINANCIAL CONSUMER AGENCY OF CANADA , Currency Act § 8.

⁸ - Bank of Canada Act (R.S.C., 1985, c. B-2)

⁸ - **Bank of Canada**. Mandate and planning framework. *bankofcanada.ca*. [Online] June 4, 2022. [Cited: August 22, 2022.] <https://bit.ly/3AhDU30>.

⁸ - Article 34, S.C. 2000, c. 5

⁸ - **Tariq Ahmad**. Page 25.

قانون عائدات الجريمة (غسيل الأموال) وتمويل الإرهاب في كندا، بحيث يعامل العملات الافتراضية على أنها "أعمال خدمات مالية" لأغراض مكافحة غسيل الأموال^٨. كان الأول في العالم بشأن العملات الرقمية^٨. يسري القانون أيضًا على عمليات تبادل العملات الافتراضية التي تعمل خارج كندا "والتي توجّه الخدمات إلى الأشخاص أو الكيانات في كندا"^٨. كما تُحظر التعديلات الجديدة على البنوك فتح حسابات والاحتفاظ بها أو إقامة "علاقة مصرفية مراسلة" مع الشركات التي تتعامل في العملات الافتراضية، "ما لم يكن هذا الشخص أو الكيان مسجلاً لدى مركز"^٨. على الرغم من أن القانون قد حصل على الموافقة الملكية، إلا أنه لم يدخل حيّز التنفيذ بعد.

يرافق إصدار العملات الرقمية سمات عديدة في طبيعتها إمكانية الوصول الشامل، الخصوصية والإمتثال، الأمن والمرونة. على أرض الواقع تتضح صعوبة في تحقيقها بسبب عقبات شائكة أمام المصرف المركزي تتمثل بخبرته الضئيلة في مجال التكنولوجيا الجديدة وما تحمله من تعقيد في إدارة الأوراق المالية والحسابات الرقمية، والحماية الواجب عليه تأمينها لضمان سرية معلومات العملاء مثل المفاتيح العامة التي تُمثل أرقام الحسابات، والمفاتيح الخاصة وهي كلمات المرور السرية الخاصة بالعميل للوصول إلى أمواله، والتحاويل. بالتزامن مع قانون غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وما يتطلبه من تقديم معلومات في حال الشك بعمليات مشبوهة من قبل السلطات الحكومية المختصة.

٢- واقع القانون الكندي في حماية البيانات الرقمية وضمان الخصوصية

⁸ - Idib. Page 25.

⁸ -Christine Duhaime, *Canada Implements World's First National Digital Currency Law; Regulates New Financial Technology Transactions*, DUHAIME LAW (June 22, 2014), <https://perma.cc/4TLH-LTN5>.

⁸ - Bill C-31, § 255(2)

⁸ - Idib, , § 258

النقد هو وسيلة الدفع الوحيدة المجهولة حقًا، بمعنى أنه يسمح للكنديين بإجراء عمليات شراء دون مشاركة أي معلومات شخصية^٨، كما العملات المشفرة العميل هو المتحكّم الوحيد بمعلوماته إذ لا تدخل لطرف ثالث على عملية التحويل أو معلوماته. على عكس التحويلات الرقمية العادية التي يدخل فيها طرف ثالث، يتمثل بالجهة الرسمية (المصرف المركزي) بحيث يكون العميل مجبرًا عن التنازل والإفصاح عن بعض البيانات الشخصية التي تُستخدم من قبل المصرف لمراقبة حركة التحويل. ففي حال دخل المصرف المركزي على الخط، السرية التامة ستضعف لدى المستهلك وسيضطر لإعطاء البنك أو الجهات الرسمية الحق بالتصرف بالمعلومات المُعطاة من قبله.

من هذا المنطلق يوجد في كندا قانونان فيدراليان للخصوصية يتم تنفيذهما:

قانون الخصوصية (Privacy Act)^٩، الذي يغطي كيفية تعامل الحكومة الفيدرالية مع المعلومات الشخصية بالإضافة لحق الشخص في الوصول إلى المعلومات الشخصية التي تحتفظ بها حكومة كندا بشأنه وتصحيحها. ينطبق القانون أيضًا على جمع الحكومة للمعلومات الشخصية واستخدامها والإفصاح عنها في سياق تقديم الخدمات.

المادة ٤ مثلًا من قانون الخصوصية (P-21) نصّت على "عدم جواز للمؤسسة الحكومية جمع أي معلومات شخصية ما لم تكن مرتبطة مباشرة ببرنامج تشغيل أو نشاط للمؤسسة"^٨. كذلك الفقرة الثانية من المادة ٥ من القانون عينه نصت أنه "يجب على المؤسسة الحكومية إبلاغ أي فرد تجمع منه المؤسسة معلومات شخصية عن الفرد بالغرض الذي يتم جمع المعلومات من أجله"^٨. كما تطرقت مواد القانون إلى حماية البيانات

⁸ -Contingency Planning for a Central Bank Digital Currency, Opcit.

⁸ - R.S.C., 1985, c. P-21.

⁸ - Article 4, R.S.C., 1985, c. P-21.

⁸ -Article 5 (2) , R.S.C., 1985, c. P-21.

الشخصية (المادة ٧، ٨ و ٩)، بنك المعلومات الشخصية والإحتفاظ بها حيث "يجب على رئيس المؤسسة الحكومية أن يتسبب في تضمين جميع المعلومات الشخصية في بنوك المعلومات الشخصية الخاضعة لسيطرة المؤسسة الحكومية..."^٨ فضلاً عن الفصول المتعلقة ببنوك المعلومات وبالحق بالوصول إلى المعلومات الشخصية، بالإضافة إلى الإستثناءات لحق الوصول للمعلومات الشخصية.

أما قانون الآخر فهو قانون حماية المعلومات الشخصية والوثائق الإلكترونية (PIPEDA)^٩ ، والذي يغطي كيفية تعامل الشركات مع المعلومات الشخصية عبر وضع القواعد الأساسية لكيفية قيام مؤسسات القطاع الخاص بجمع المعلومات الشخصية واستخدامها والإفصاح عنها في سياق الأنشطة التجارية الربحية في جميع أنحاء كندا. كما ينطبق أيضاً على المعلومات الشخصية لموظفي الشركات الخاضعة للتنظيم الفيدرالي مثل: البنوك، الخطوط الجوية وشركات الاتصالات.

أضف أنه في عام ٢٠٢٢، قدمت الحكومة الكندية مشروع (C-27) قانون تنفيذ الميثاق الرقمي لتعزيز قانون خصوصية القطاع الخاص الكندي بالإضافة إلى قانون محكمة حماية المعلومات والبيانات الشخصية وقانون الذكاء الاصطناعي. هكذا مشروع سيكون بوابة لحماية أكثر فعالية للبيانات المتعلقة بالعملات الرقمية والتمهيد للتطورات المحدقة.

القانون الجنائي وبموجب القسم ٤٣٠ (١ . ١) جرم عملية "إعاقة أو مقاطعة أو التدخل في الإستخدام القانوني لبيانات الكمبيوتر أو منع الوصول إلى بيانات الكمبيوتر للشخص الذي يحق له الوصول إليها". هذه المادة تطبق في حالة الهجمات السيبرانية التي تسطو على البيانات والمعلومات الشخصية المخزنة إلكترونياً.

8 - Article 10, R.S.C., 1985, c. P-21.

8 - S.C. 2000, c. 5

تلك القوانين المتفرعة قد تساهم في تهيئة القاعدة للعملة الرقمية للبنك المركزي لكن تعديلات كثيرة لا تزال تحتاج للصقل.

الفقرة الثانية: اليابان كنموذج في القارة الآسيوية

كوكب اليابان كعادته، السباق. من الطروحات التي تم نكرها والتي يتم العمل عليها هي العملات المستقرة. فاليابان في طور طرح أول إطار تنظيمي واضح في العالم للعملات المستقرة.

حسب تقرير مجموعة عمل رئيس الولايات المتحدة المعنية بالأسواق المالية عام ٢٠٢١ عن العملات المستقرة عرّفت العملات المستقرة للدفع على أنها "عملات مستقرة مصممة للحفاظ على قيمة مستقرة مقابل العملات القانونية".^٨

سنّ مجلس الشيوخ في البرلمان الياباني، مجلس المستشارين، في حزيران ٢٠٢٢ مشروع قانون يحدد الوضع القانوني للعملات المستقرة، مما يجعله أول إقتصاد رئيسي يسنّ مثل هذا التشريع. إذ اختارت اليابان الخروج من نهج العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، وبدلاً من ذلك سمحت للشركات الخاصة بإصدار عملات مستقرة^٨. على سبيل المثال، تهدف Mitsubishi UFG Trust and Banking إلى إطلاق عملتها المستقرة، Progmatic Coin، والتي سيتم دعمها بالين الياباني في حساب ثقة.^٨

عام ٢٠٢٠ جملة تعديلات كانت قد أُدرجت على قانون خدمات الدفع الياباني^٨ جزاء توصيات مجلس الملاءمة المالية (FSB) الذي نتج عنه إصلاحات في نظام الترخيص،

^٨ - Japan to have world's first clear regulatory framework for stablecoins. *Clifford Chance*. [Online] June 23, 2022. [Cited: September 9, 2022.] <https://bit.ly/3q7VWjE>.

^٨ - Idib

^٨ - **Yuri Suzuki, Joshua Chu**. Japan brings more clarity to stablecoins. *Asia Business Law Journal*. [Online] July 12, 2022. [Cited: September 9, 2022.] <https://bit.ly/3CXg4fZ>.

^٨ - Payment Services Act (Act No. 59 of June 24, 2009)

التسجيل لمقدمي خدمات تحويل الأموال، وإدخال عدّة فئات من خدمات تحويل الأموال وتحسينات معيّنة للوائح الخاصة بمصدري أدوات الدفع⁸.

أمّا التعديل الجديد، يتيح استخدام العملات المستقرّة بشكل قانوني في اليابان. كذلك التعديل المطروح جزء عمليّة إدارة العملات الرقميّة بين "المصدّر" الذي يصدر ويدير تلك العملات، و"الوسيط" المسؤول عن توزيعها. لكن الإصدار والتوزيع لم يتركه القانون عشوائياً، حيث إنه حصره فقط للبنوك المرخّصة ووكلاء تحويل الأموال والشركات الإستثماريّة. كما أن شرط التسجيل لتوزيع العملات المستقرّة سيكون إلزامياً. كل التدابير تلك تهدف لتعزيز حماية المستثمرين، ومكافحة خطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي هو المحور الرئيسي لقانون العملات المستقرّة الجديد.

رغم الثورة والزّخم الذي سيعطيه القانون، فإن تطوير النظام لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك مشاكل التكلفة، يمكن أن يكون مشكلة للعملات الرقميّة للمصارف المركزيّة وكذلك للعملات المستقرّة. أما المصرف المركزي الياباني فسيعتمد هيكل من طبقتين.

إيذاء تلك العمليّات التي سيتم العمل بها، على السلطات القضائيّة أن تتمتع بالسلطة والقدرات المناسبة لتستخدمها للقيام بعمليّة الإشراف والمراقبة، وإذا لزم الأمر حظر أنشطة العملات المستقرّة التي يتم إجراؤها والخدمات المقدّمة للمستخدمين، في الإختصاص القضائي، والمخاطر المصاحبة لتلك العمليّات. على سبيل المثال قد تشمل تلك العمليّات الأنشطة والخدمات المتعلّقة بالحوكمة والتحكم في ترتيب العُملة المستقرّة، وتشغيل البنية التحتيّة لترتيب العملات المستقرّة، عمليّات الإصدار والإسترداد، وإدارة الأصول الاحتياطية

⁸ - Update on Japanese Payment Service Regulations - Draft Amendments Have Been Published for the Regulations and Guidelines Implementing Amendments to the Payment Services Act. *Morrisson Forter*. [Online] February 17, 2021. [Cited: September 2, 2022.] <https://bit.ly/3KEo3Rb>.

المستقرة، وتوفير خدمات الحراسة أو الثقة للأصول الاحتياطية المستقرة، والتداول وتبادل العملات المستقرة، أو تخزين المفاتيح التي توفر الوصول إلى العملات المستقرة.⁸

لكن بالرغم من كل هذا، يجدر التذكير أن العملات المستقرة وإن كانت تتمتع بدرجات عالية من السرية لكنها مثل العملات المشفرة، إلا أن إصدارها يبقى بشكل خاص ولا تخضع للتنظيم أو الدعم من قبل السلطة النقدية وهذه هي النقطة التي تعمل عليها الدولة اليابانية.

من هنا قد تكون التغييرات التشريعية ضرورية لمعالجة الثغرات من خلال إعطاء الجهات المعنية الصلاحيات والقدرات اللازمة لتطبيق المتطلبات التنظيمية والإشرافية والرقابية، بغية إمكانية السلطات المعنية الحصول على معلومات كافية بشأن التكنولوجيا والالتزامات القانونية الناتجة عن ترتيبات العملات المستقرة، بالإضافة إلى منحها القدرة على التخفيف من مخاطرها في حال عدم إستيفائها للمتطلبات المطلوبة.

المبحث الثاني: الواقع القانوني للعملة الرقمية للمصرف المركزي في دول الخليج العربي

الدول العربية لم تعد بعيدة عن حقل التطور التقني المنصرم مع القانون، الإقتصاد والسياسة. في السنوات الأخيرة المنصرمة، عبّرت بعض الدول العربية إلى عالم أكثر إنفتاحًا وتطورًا على المستقبل. العالم العربي على درب طرح مشاريع عملات رقمية أسوةً ببقية دول العالم. الاعبين الأبرز على الساحة العربية الخليجية هما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التي تسعى لتحقيق تطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

إتحاد أكبر إقتصاديين في المنطقة العربية تُرجم عبر بناء مشروع تعاوني لطرح عملة رقمية خاصة بينوكها المركزية لصهر الحدود المالية والنقدية الذي وُلد نتيجته مشروع "عابر" الذي هدف إلى تجسيد فكرة الدفع عبر الحدود واستخدام التقنيات الحديثة لتقريب المسافات. كما جسّد أهداف رئيسية تمثلت في دراسة فعالية

⁸ - Regulation, Supervision and Oversight of "Global Stablecoin" Arrangements. s.l. : Financial Stability Board, 2020. p. 30.

تقنية الـ DLT، البحث واستكشاف سبل جديدة بديلة عن الطرق الحالية للدفع عبر الحدود بين البنوك، بالإضافة إلى فهم الإصدار الثنائي للعملة الرقمية للبنكين المركزيين للبلدين. أما إحدى الأمور الرئيسية في هذا المشروع كانت التركيز على العمل بأعلى درجة من اللامركزية، التي تضمن صلاحيات متساوية ومشاركة عادلة في المشروع للبنوك في كلا البلدين. بالإضافة إلى تركيز المشروع على ثلاث حالات استخدام أساسية للمدفوعات تتلخص بالمدفوعات عبر الحدود بين البنوك المركزية، بين البنوك التجارية، وبين البنوك التجارية في كل بلد على حدى. لذلك سنبحث في البنية القانونية لـ CBDC في المملكة العربية السعودية (المطلب الأول) والهيكلية التشريعية لـ CBDC في الإمارات العربية المتحدة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: البنية القانونية لـ CBDC في المملكة العربية السعودية

رغم عدم توافر تعريف معتمد لوصف العملة الرقمية للبنك المركزي، ووفق البنك المركزي السعودي تم تعريفها بأنها وحدة مدفوعات رقمية يتم إصدارها من قبل أحد البنوك المركزية، وأنها تتمتع بقوة الإبراء القانونية. وانقسم إصدارها إلى نوعين: الأول مخصص لإستخدام المؤسسات المالية والبنوك وشركات المدفوعات بغرض التحويل والمقاصة (Wholesale CBDC) وهو المستعمل في مشروع عابر. أما النوع الثاني هو المعتمد للإستخدام من قبل الأفراد في المدفوعات (Retail CBDC)^٨. من هنا سنستعرض في الفقرة الأولى تطوّر النظام النقدي للمصرف المركزي السعودي والتعاملات الإلكترونية، أما في الفقرة الثانية البنية التحتية لنظام المدفوعات السعودي.

الفقرة الأولى: تطور النظام النقدي للمصرف المركزي السعودي والتعاملات الإلكترونية

^٨- اسئلة متكررة. [sama.gov.sa](https://www.sama.gov.sa/ar-sa/pages/faq.aspx). [متصل] البنك المركزي السعودي، لا تاريخ نشر. [تاريخ الاقتباس: ٢٩ أيلول، ٢٠٢٢].

سلسلة قوانين وأنظمة تُسيّر العمليّة النقديّة في السعويّة. نستهلّها بنظام النقد العربي السعودي (١٠١ / ١٠١ / ١٣٧٩ هـ الموافق: ١٩٥٩/٠٧/٠٧ م) الذي استعرض جُملة نقاط حول النقد السعودي وكل ما يحيط به.

المادة الثالثة أعطت بكل صراحة إمتياز سك وطبع وإصدار النقد السعودي بمؤسسة النقد العربي وحدها ولا يجوز أي كان أن يمارس هذا الحق^١. أما فيما يتعلق بشكل الفئات النقدية، فمجلس الوزراء وبناءً على إقتراح مؤسسة النقد العربي السعودي وموافقة مجلس الوزراء يتم تحديد أشكال الفئات النقدية والورقية التي يجب إصدارها إلى جانب بعض التفاصيل المحيطة بها^٢.

عدد من مواد هذا النظام كما غيرها من القوانين يبرز فيها التركيز على النّقد الورقي والمعدني دون ذكر أي نوع رديف من النقد، كالمادة الخامسة من القانون نفسه التي تعطي مؤسسة النقد العربي السعودي بموافقة وزير المالية صلاحيات متنوعة حول ضوابط قانونية متعلقة بتلك الفئات وشروط يجب أن تتوافر فيها كنقد، إلى معايير عليها أن تتوافر من أجل إستبدالها أو سحبها بأخرى^٣. جاءت المادة السابعة من النظام لتعطي النّقد الورقي والمعدني صفة التداول القانوني مع القوّة الإبرائية الغير محدودة من أجل سداد الديون والإلتزامات.

مع التطور، هذه المعايير الأساسية تم المحافظة عليها بعد التعديل الذي جرى على "مؤسسة النقد العربي السعودي" وحل محلها تسمية "البنك العربي السعودي" (SAMA)^٤، وتمت إضافة بنود تتأقلم مع التعديلات والتطوّر مثل البنود في المادة الرابعة التي أعطت البنك المركزي مهام جديدة كإنشاء وتطوير وتشغيل البنى

^١ - المادة الثالثة من نظام النقد العربي السعودي ١٣٧٩ هـ

^٢ - المادة الرابعة من نظام النقد العربي السعودي ١٣٧٩ هـ

^٣ - الفقرة الثانية من المادة الخامسة من نظام النقد العربي السعودي ١٣٧٩ هـ

^٤ - نظام البنك المركزي السعودي ١٤٤٢ هـ

التحتية لنظام المدفوعات الوطنية والتسويات والمقاصة^٨، بالإضافة إلى تطوير منصات التقنيات المالية وإصدار القواعد والتعليمات والتراخيص، والرقابة والإشراف عليها^٩.

كذلك بعض الصلاحيات القانونية بقيت على حالها. فصلاحيّة المصرف الحصريّة في سك وتلف النقد بقيت نفسها في عمالاته الرقمية الخاصة. ففي مشروع عابر خاصيّة الإصدار والإتلاف للعملة الرقمية اقتصر على المصرفين المركزيين فقط. حيث تتمّ العمليتان بناءً على طلب، يقوم من خلاله المصرف المركزي بتحويل النقد إلى عملة رقمية، أو العكس باستخدام حساب البنك التجاري^{١٠}.

المادة ٢٠ ربّما كانت البوّابة التي سمحت بولادة مشروع "عابر" بين السعودية والإمارات، حيث سمحت للبنك المركزي بالدخول في إتفاقيات ثنائية أو جماعية بشأن السياسات النقدية أو التنظيمية أو الرقابية^{١١} مع البنوك المركزية أو الجهات الرقابية والإشرافية المماثلة^{١٢}.

جاء نظام التعاملات الإلكترونية ١٤٢٨هـ السعودي لينظم الفضاء الإلكتروني ويضع أطره القانونية الذي يمكن أن يساعد في تكوين بنية قانونية تتموضع بها عمالات البنك المركزي، بالأخص أن الفقرة ٣ من مادته الثالثة شملت عمليات الدفع المالي الإلكتروني ضمن أهداف النظام في ضبط التعاملات والتوقع الإلكترونية. أما عمليات الدّف والتحويل الرقمية فتخضع لعلاقة تعاقدية، والنظام أجاز التعبير بالتعامل الإلكتروني وجعلته صحيح وقابلاً للتنفيذ^{١٣}.

^٨ - الفقرة ٧ من المادة الرابعة من نظام البنك المركزي السعودي ١٤٤٢ هـ.

^٩ - الفقرة ٨ من المادة الرابعة من نظام البنك المركزي السعودي ١٤٤٢ هـ.

^{١٠} - اسئلة متكررة. sama.gov.sa. [متصل] البنك المركزي السعودي، لا تاريخ نشر. [تاريخ الاقتباس: ٣٠ أيلول، ٢٠٢٢].

^{١١} - الفقرة الثالثة من المادة عشرون من نظام البنك المركزي السعودي ١٤٤٢ هـ.

^{١٢} - الفقرة الثانية من المادة عشرون من نظام البنك المركزي السعودي ١٤٤٢ هـ.

^{١٣} - المادة ١٠ من نظام التعاملات الإلكترونية ١٤٢٨ هـ.

العملات الرقمية إن كان تداولها بين البنوك أو في حال تطويرها للتداول العام، يحمل مخاطر تتعلق بالبيانات والسجلات المتعلقة بعمليات التداول والتحويل. من هنا يجب حماية بيانات السجلات الإلكترونية كما أنه في حال النزاع تقع واقعة الإثبات على الأطراف. من هذا المنطلق المواد ٥، ٨ و ٩ منحت الغطاء القانوني للسجلات الإلكترونية إذ أصبحت لها حجّة ملزمة ولا يجوز نفي صحتها أو قابليتها للتنفيذ بحجة أنها في قالب إلكتروني، وتعدّ أصلاً بذاتها، وتقبل دليلاً في لإثبات.

البيانات الرقمية للعمليات يجب حمايتها والمادة ٦ من نظام التعاملات الإلكترونية حفظت هذا الحق عبر ضمان حفظ السجلات والبيانات بالطرق القانونية السليمة التي تبقّيها بعيدة عن التلاعب، وهذا يحفظ الخصوصية للعملاء في عمليات الدفع بالإضافة للخصوصية التي تحقّقها تقنية الـ DLT.

الإخلال بقواعد هذا القانون ترتب جزاءات تراوحت بين دفع غرامة وبين السجن الذي قد يصل إلى ٥ سنوات، كما يمكن مصادرة الأجهزة والمعدات الذي تم إجراء العملية بها^٨.

الفقرة الثانية: البنية التحتية لنظام المدفوعات السعودي

جهازية البنية التحتية للمدفوعات وتناميها مع التغيرات الرقمية، أمر ضروري لعملات البنك المركزي.

المدفوعات السعودية قائمة على أربعة أنظمة (مدى، إيصال، سريع وسداد)^٩ متطورة من أجل بنية دفع وطنية آمنة. نظام المدفوعات وخدماتها حصر الأرضية لإستقبال أي تطوّرات. حيث كان من أهدافه الأساسية تعزيز سلامة وكفاية البنى التحتية^{١٠}، و الابتكار والمنافسة لنظم المدفوعات وخدماتها وتشغيلها^{١١}.

^٨ - المادة ٢٤ من نظام التعاملات الإلكترونية ١٤٢٨ هـ

^٩ - المدفوعات السعودية. [متصل] لا تاريخ نشر. [تاريخ الاقتباس: ١ أيلول، ٢٠٢٢]. <https://www.saudipayments.com/>.

^{١٠} - الفقرة ١ من المادة الثانية من نظام المدفوعات وخدماتها ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م

^{١١} - الفقرة ٣ من المادة الثانية من نظام المدفوعات وخدماتها ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م

المصارف التجارية مشاركة في عملية تداول العملة الرقمية للمصرف المركزي، لذلك أعطي المصرف المركزي بموجب هذا النظام حق التنظيم والإشراف والرقابة على أنظمة المدفوعات. النقطة المهمة التي عمل عليها هي حماية بيانات العملاء والمستهلكين. الفقرة ٣ من المادة الثامنة من نظام المدفوعات ألزمت مشغلي نظام المدفوعات بالمحافظة على سرية معلومات، وبيانات الأعضاء والعملاء والمستهلكين. أما المادة الثامنة من النظام عينه عدّدت جملة عقوبات عند الإخلال بأحكام النظام.

لم يقف النظام عند هذا الحد، بل تطرّق إلى النزاعات التي قد تنشأ بين أطراف نظم المدفوعات ومقدمي خدمات المدفوعات وقدم حل اللجوء إلى التسوية من أجل حل النزاع قبل اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة.

عام ٢٠٢٢ قدّمت الحكومة مشروع اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات^٨ وخدماتها المقرّر طرحه، الذي يأخذ المادة ١٨ من نظام المدفوعات ركيزة من أجل طرح تعديلات مستحدثة مع التطور في المدفوعات الرقمية.

لقد استحدثت مفردات جديدة تتعلق بالنقود الإلكترونية، شركة النقود الإلكترونية، موزع النقود الإلكترونية، بالإضافة السحب النقدي وهي سحب أو إسترداد للنقود الإلكترونية بقيمتها الإسمية وهي العملية التي تم القيام بها في مشروع "عابر" الذي استخدم نقود حقيقية. إلى جانب ذلك قونن التراخيص التي يمنحها البنك المركزي للجهات من وكلاء وموزعين، المسؤولين عن المدفوعات وإصدار النقود الرقمية وغيرها من الخدمات. كما فرض عليهم الإلتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وجرائم الإرهاب وتمويله.

^٨ - مشروع اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها للبنك المركزي السعودي ابريل ٢٠٢٢

لم يغيب عن المشرّع السعودي ذكر أحكام تتعلق بالمنافسة والشّمول المالي في المواد ٥١ و ٥٢ من المشروع عينه. هذا سيساعد بوصول العملة الرقمية للمركزي لشريحة أوسع من المواطنين.

هذا المشروع هو الأرض الخصبة الملائمة للعملة الرقمية للبنك المركزي إذ يحيط إلى حد كبير بالمتطلبات القانونية لبنية قانونية سليمة لعملات البنوك الرسمية الرقمية.

تطلعات ورؤية المملكة السعودية ٢٠٣٠ شعلّة مضيئة في العالم العربي للسير نحو مستقبل رقمي متطورّ يواكب تطلعات المستهلكين والتبادلات النقدية المحلية والدولية تُرجم عبر مشروع "عابر" وسلسلة القوانين التي استعرضناها التي أحاطت به في سبيل تهيأت الأرضية القانونية المناسبة للعملة الرقمية للبنك المركزي. مشاريع المملكة السعودية لا تقف على تطوير أدوات حياتية جديدة كالنقد، بل تخطت الحدود لتصل إلى التخطيط لبناء مشروع "NEOM" الذي سيعمد إلى تنمية الإقتصاد، وبناء مجتمعات متطورة في سبيل تقديم نموذج جديد للإستدامة الحضرية.

المطلب الثاني: الهيكلية القانونية لـ CBDC في الإمارات العربية المتحدة

خصائص المشروع الجامع بين السعودية والإمارات تجسّدت بمكونات ميّزت المشروع عن غيره؛ أولها، إشراك المصارف التجارية من اللحظة الأولى من المشروع، وعددها ستة؛ ثلاث من كل دولة، إلى جانب المصرفان المركزيان المعنيان وهما البنك المركزي السعودي (SAMA)، والبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (CBUAE) الذي لديهم علاقة ثقافية ومالية وثيقة^٨. مما سنجح لها تجربة تقنية السجلات الموزعة في الدّفع

⁸ - **Vipin Bharathan**. Digitizing Financial Markets: Project Aber From Saudi Arabia And The UAE Addresses Cross Border Payments With Digital Currencies. *Forbes.com*. [Online] December 29, 2020. [Cited: September 21, 2022.] <https://bit.ly/3dtR5GS>.

بين البنوك^٨. علاوة على ذلك، تم استخدام أموال حقيقية وتم التركيز على الأمن. حيث كانت الـ CBDC بالجملة مبنية على الريال السعودي (SAR) والدرهم الإماراتي (AED) الذي تم ربطهما بالدولار الأمريكي بحيث بقيت CBDC بسعر ثابت للتحويل إلى أي من الريال السعودي أو الدرهم الإماراتي.

مشروع عابر يمكن أن يكون الأداة لحل مشكلة انخفاض الكفاءة التي تعاني منها أنظمة الدفع الحالية التي تعتمد على نظام أعمال البنوك المراسلة والتي تتسبب بتأخيرات، كما أن التحويل بشكل آني عبر تقنية الـ DLT و الـ Blockchain ، سيخفف على البنوك إمتلاك Nostro Accounts في كل دولة من البنوك المراسلة.^٨

الفقرة الأولى: سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية (VARA)

أثبتت الإمارات في السنوات الماضية عن فورة في التطور على مختلف الصعد منافسةً أكبر الدول الغربية تطوراً. حتى أصبحت الوجهة العربية الأولى لجذب الإستثمارات في مختلف المجالات، وذلك يعود للتسهيلات القانونية، المالية والبنية التحتية المتينة والحديثة التي تفتح شهية المستثمرين ورواد الأعمال لتوظيف أموالهم. تُعدّ إمارة دبي المغناطيس الجاذب لكل إبتكار جديد، حيث أضحت نموذج عن مدينة المستقبل الرقمية.

البنية التحتية القانونية الإماراتية هي من عوامل الجذب الأساسية، لما تقدمه من مرونة وتأقلم مع الواقع المتطور.

⁸ - Saudi Central Bank, Central Bank of the U.A.E. Project Aber, Saudi Central Bank and Central Bank of the U.A.E. Joint Digital Currency and Distributed Ledger Project. s.l. : Saudi Central Bank & Central Bank of the U.A.E, 2019. p. 12.

⁸ - Idib, page 13

ثمرة مشروع العملة الرقمية المشترك بين المصرفان المركزيان السعودي والإماراتي، "عابر"، النموذجي يستدعي أرضية تشريعية رقمية متحصّرة من كلا الطرفين. فبعن أن استعرضنا الواقع القانوني في السعودية جاء دور الإمارات.

سلّة من القوانين العصريّة طرحتها الإمارات، إمارة دبي بالتحديد، التي تعتبر طليعيّة بين مدن العالم العربي. فهي في صدد إعتقاد أول قانون من نوعه للأصول الافتراضية وتؤسس هيئة لتنظيم عملها، من خلال قانون رقم ٤ لعام ٢٠٢٢ الذي وُلد نتيجته "VARA" أو "سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية".

حسب المادة ٤ من قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢ المتعلقة بتنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي فإن "VARA" هي "مؤسسة عامة تابعة لمركز دبي التجاري العالمي، ستمتع بالشخصية الاعتبارية والإستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية اللازمة للقيام بجميع الأعمال والتصرفات التي تضمن تحقيق أهدافها". بالإضافة إلى كونها الجهة المختصة بتنظيم خدمات الأصول الافتراضية والإشراف عليها^٨.

أهداف VARA متشعبة ذو نظرة مستقبلية. تتوزع بين وضع السياسة العامة والخطط الإستراتيجي، تنظيم عمليات الإصدار وطرح الأصول الافتراضية والرموز، تنظيم التصريحات لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية وتحديد أنواع الأصول والرموز والرقابة عليها. جميع هذه العمليات وضعت تحت تنسيق من قبل المصرف المركزي للإمارات العربية المتّحدة من أجل الحفاظ على إستقرار النّظام المالي في الدولة.

إختصاصات السلطة تتوسّع إلى حدّ تحصيل الرّسوم المتعلقة بالتعامل وتداول الأصول الافتراضية، إلى جني البدلات المالية والعمولات الخاصة. هذا يفتح تساؤل حول خضوع الأرباح الناتجة عن تلك العمليات إلى القانون الضريبي إسوةً بالأرباح على العملات الورقية.

^٨ - قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي.

من المهمات التي أوكلت لسلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية، حماية البيانات الشخصية للمستثمرين بالتنسيق مع هيئة دبي الرقمية / دائرة دبي الذكية "DDA" التي أنشأت بموجب قانون رقم ١ عام ٢٠٢١. ضمت تحت جناحها كل من مؤسسة حكومة دبي الذكية، مؤسسة بيانات دبي، مركز دبي للأمن الإلكتروني ومركز دبي للإحصاء. الجهة الرسمية التي تعنى بكل ما يتعلق بالتحول الرقمي والذكي، حماية البيانات والمعلومات وشبكات الإتصال، تنشيط الدورة الإقتصاد ورفع الكفاءة والفعالية.

أصدرت دبي قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم تقديم الخدمات الرقمية في إمارة دبي وهو قانون عصري يأسس قاعدة تشريعية متينة لقنوات الخدمات الرقمية على اختلاف الجهة المقدمة لتلك الخدمات وعلى رأسها الجهات الحكومية^٨. (المصرف المركزي على سبيل المثال) تتفرع منه مروحة من الخدمات الرقمية لتحيط بمتطلبات الأعمال الحديثة.

ظهر في هذا القانون مفاهيم جديدة تساعد على تهيئة المجتمع لتقبل التغيرات الرقمية الحديثة مثل العملات الرقمية للمصارف المركزية. الخدمات الرقمية وهي تشمل الخدمات الحكومية أو القضائية أو غير القضائية التي يتم تقديمها عبر القنوات الرقمية^٩، وهي كل التطبيقات والمواقع التي تقدم خدمات رقمية^{١٠}. من مفاهيم والأدوات الجديدة التي ظهرت والتي ستساعد في تحاويل العملات الرقمية هي " الهوية الرقمية " التي ستكون مستقبل العالم الرقمي. يمكن إصدار هوية رقمية من قبل حكومة وطنية أو محلية، أو عن طريق إتّحاد من المنظمات الخاصة أو غير الربحية، أو عن طريق كيان فردي. هذا التعريف وبغض النظر عن التكنولوجيا

^٨ - الفقرة ١ من المادة ٤ من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم تقديم الخدمات الرقمية في إمارة دبي.

^٩ - المادة ٢ من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم تقديم الخدمات الرقمية في إمارة دبي.

^{١٠} - Idib

المتبّعة، من استخدام البيانات الحيويّة، إلى كلمات المرور أو أرقام التعريف الشخصية أو الأجهزة الذكية ورموز الأمان^٨.

المصادقة على "الهوية الرقمية" من قبل القنوات الرقمية يفتح المجال أمام الوصول إلى الخدمات المصرفية والمزايا الحكومية وغيرها. أما في تقديم الخدمات على سبيل المثال يجب إعتناء البيانات الحكومية المترابطة كأساس من أجل تقادي الإزدواجية والتكرار. مراعاة هذا المعيار يمكّن البنوك المركزية إلى جانب تقنية DLT عن بُعد التي تحتفظ بدفتر (دفاتر) الأستاذ لتسجيل الملكية^٨، لتكون الحل الوحيد الفعّال لضبط عمليات الإنفاق المزدوجة المحتملة.

بالنسبة لحماية بيانات ووثائق الأفراد، القانون أولاًها أهمية كبيرة في مواد وقرارات عديدة من مواده.

الفقرة الثانية: القوانين الإماراتية المتطورة ذات النظرة المستقبلية

النظرة المستقبلية للإمارات كان لابد أن تتسلّح بأساس متين ألا وهو المصرف المركزي حيث أعطي صلاحيات مرنة من خلال مرسوم بقانون إتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية. بموجب هذا القانون أعطي المصرف المركزي إمتياز ممارسة إصدار النقد^٨، لكنه لم يقف عند هذا الحد بل إن مضامين القانون أظهرت مرونة كبيرة في صلاحياته بالأخص في البند " ز " من الفقرة الرابعة من المادة ٤ من القانون، المتعلقة بالمهام الرئيسية للمصرف المركزي حيث أعطي حق

⁸ - Olivia White, Anu Madgavkar, James Manyika, Deepa Mahajan, Jacques Bughin, Michael McCarthy, Owen Sperling. *Digital Identification, A key to inclusive growth*. San Francisco, Mumbai, Silicon Valley, Brussels, London : McKinsey Global Institute, 2019. p. 2.

⁸ - Hanna Armelius, Carl Andreas Claussen and Isaiah Hull. *On the possibility of a cash-like CBDC*. Sweden : Sveriges Riksbank, February 2021. pp. 9-10.

^٨ - البند "ب" من الفقرة ٤ من المادة ٤ من مرسوم بقانون إتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية.

" تنظيم وتطوير البنية التحتية المالية في الدولة بما في ذلك أنظمة الدفع الإلكتروني والتّقد الرقمي وتسهيلات القيم المخزّنة والإشراف عليها والحفاظ على سلامتها ". إنطلاقاً من هنا، نرى المرونة الممنوحة للمركزي، عبر تطوير أنظمة البنية التحتية المالية وأنظمة التسوية وإستحداث نقد رقمي جديد، يواكب متطلبات السوق والبيئة الرقمية الجديدة.

العالم الرقمي وبالرّغم من الحسنات الكبيرة له، إلا أنه بيئة خصبة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. العملات الرقمية والحسابات المصرفية وبيانات العملاء، بؤرة لتلك العمليات.

المادة ١٢١ في دستور دولة الإمارات العربية المتّحدة تُتيح بإنشاء مناطق حرة. يسمح القانون الإتحادي رقم ٨ لعام ٢٠٠٤ بإنشاء "مناطق حرة مالية" والعناصر السياسية لهذه المناطق حسب المادة ٣ من القانون الإتحادي عينه، أنها معفاة من جميع القوانين المدنية والتجارية الفيدرالية. تقديمات كهذه تفتح شهية مبيضي الأموال وتجعله غطاء لتمويل العمليات والمنظمات الإرهابية. لكنها تابعت المادة بنصها " تظل ملزمة بالقوانين الجنائية الفيدرالية بما في ذلك مكافحة تشريعات غسل الأموال. أنشأت الإمارات منطقتين ماليتين حرتين: سوق أبو ظبي العالمي ومركز دبي المالي الداخلي"^٨. الضابط الذي وُضع يتماشى مع متطلبات قانون KYC العالمي، الذي يركز على عناصر أربعة رئيسية: سياسة قبول العملاء؛ إجراءات تحديد هوية العميل؛ مراقبة المعاملات؛ وإدارة المخاطر.^٨ العناصر هذه أساسية للإعتماد في حال الإمتداد وفتح حسابات عملات رقمية للعملاء وعدم حصرها بالتعامل الداخلي للبنوك، وهذا يؤدي إلى مكافحة تبييض الأموال

⁸ - Sara Sheffield, Max Davis, Peter Smith, Karl Masi, James Colautti and Dalal Alhouti. The Virtual Currency Regulation Review: United Arab Emirates. *The LAW Reviews*. [Online] September 7, 2022. [Cited: October 11, 2022.] <https://bit.ly/3CMh19o>.

⁸ - CTBC Bank. *ctbcbank.com*. [Online] 2015. [Cited: October 11, 2022.] <https://bit.ly/3TawyGy>.

وتمويل الإرهاب. وإذا أضيف استخدام تقنية Blockchain فسيخفّض التكاليف بشكل كبير ويجعل مراقبة البيانات وتحليلها عملية فعّالة للغاية^٨.

المرسوم بقانون إتحادي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢١ المعدّل لمرسوم بقانون إتحادي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات الغير الشرعية ورد في متنه مفهوم واسع للأموال من أجل أن يطال القانون الأشكال العديدة من الأموال المستخدمة في العمليات الغير شرعية. حسب المفهوم الذي أعطاه، الأموال هي " الأصول أيًا كانت طريقة إكتسابها ونوعها وشكلها مادية أو معنوية، منقولة أو ثابتة، إلكترونية أو رقمية أو مشفرة^٩... " لم يكتف بهذا الحد، بل تطرّق إلى الأصول الافتراضية التي وصفها بأنها تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها رقمياً أو تحويلها^{١٠}... " والأموال الناتجة عن إرتكاب جنائية أو جنحة تسمى بالمتحصلات.

إلى جانب الصلاحيات الكبيرة الممنوحة للمصرف المركزي، فإن أي تجميد لأموال لدى المنشآت المالية المرخّصة من قبل هذا الأخير لا تتم إلا عن طريقه^{١١}.

لناحية الجهة القضائية المختصة للنظر في هذه الجرائم، فللنيابة العامة والمحكمة المختصة حسب الحالة وفي دائرة النيابة العامة مُصدرة القرار، النَّظر بهذه الجرائم.

⁸ - Blochcahin Policies in Dubai and the UAE. *staalawfirm.vom*. [Online] Mars 18, 2021. [Cited: October 16, 2022.] <https://bit.ly/3yOiASX>.

^٨ - المادة الأولى من المرسوم بقانون إتحادي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون إتحادي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات الغير الشرعية.

^٨ - Idib

^٨ - الفقرة ٥ من المادة ٥ من المرسوم بقانون إتحادي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون إتحادي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات الغير الشرعية.

الإمارات أنشأت محاكم إتحادية ومحليّة مختصّة بالنظر في جرائم غسل الأموال في القضاء الإتحادي بحيث أنشأ بكل دار، قضاء دوائر جزئية وكلية ودوائر إستئناف^٨.

^٨ - مكافحة غسل الأموال. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. [متصل] ١٢ تشرين الثاني، ٢٠٢٢. [تاريخ الاقتباس: ١٣ تشرين الثاني، ٢٠٢٢]. <https://bit.ly/3EE0czN>.

خلاصة الفصل

بات من الواضح أن الدول في كدِّ للعمل على مشاريع عملات رقمية خاصة بمصارفها المركزية بأبعاد مختلفة وتصاميم متعدّدة. فهي تعمل على تعديل قوانينها لتتواءم مع الموجات الرقمية في بيئة المدفوعات ومتطلبات السوق. بعد الجولة التي تتقلنا بها بين دول العالم، إستطعنا تكوين صورة عن الواقع القانوني للعملة الرقمية للمصرف المركزي في الدول الأجنبية. فقد استعرضنا واقع السويد كنموذج متطور في العمل على العملة الرقمية للمصرف المركزي وما تشهده من مبادرات سباقية في هذا المجال. أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي كنموذج عام فالموضوع قيد الدرس والتطوير لكن مع بعض الثغرات القانونية الواجبة المعالجة. الأمر مماثل في القارة الأمريكية في كندا تحديداً. أما في القارة الآسيوية وفي اليابان بالتحديد فإنها تغرد خارج السرب بتبنيها العملات المستقرة والعمل عليها. كل هذا الكب في العمل، يسعى إلى تطوير البنى القانونية العالمية لتمكين المصارف من طرح عملاتها الرقمية في بيئة تشريعية سليمة.

أما الجولة على العالم العربي، بالتحديد الخليج العربي (السعودية والإمارات)، تبرهن العمل الحثيث والدؤوب والجاد في سبيل تطوير البنى التحتية والبيئة التشريعية من أجل إستقبال الشكل الجديد للنقد، الذي ليس بعيد الاستخدام. مشاريع كعابر تبعث بالتفاؤل وتشكل بارقة أمل لمستقبل العالم العربي، وتضعه على خارطة التشريع المواكب المتأقلم مع القاعدة الرقمية المتنامية لحاجيات الناس الكثيرة والتي تزداد تعقيداً.

البساطة ولّت، والتعقيد حط رحاله في عالمنا. لذلك قوانين النقد، المصارف المركزية، تبييض الأموال، قوانين حماية المستهلك وحماية البيانات الشخصية في طور إعادة النظر والهيكلية. الفضاء الرقمي قد يصبح أرض واقع المستقبل. من هنا فقوانين كتلك المطروحة من قبل السعودية والإمارات عبّدت الطريق أمام مجتمعين متطورين تشريعياً قادران على إستقبال تلك العملات وحماية تصرفات وعلاقات الأفراد من المشاكل التي يمكن أن تصاحبهم خلال تعاملاتهم مع هذا النوع الجديد من الأدوات.

القسم الثاني: غموض الواقع اللبناني في حياة المشهديات القانونية للعملة الرقمية للبنك المركزي

كثُر الكلام عن إستعداد مصرف لبنان إلى إحياء مشروع قديم جديد، كان قد صرّح به حاكم مصرف لبنان، وهو العملة الرقمية الخاصة به (Digital Currency) بهدف الدّفع بإتجاه إقتصاد غير نقدي (Cashless Society)، كما أنه في صدّد إعداد آلية لفرض نظام مالي جديد (Cashless System).

وُضعت مداميك هذا المشروع عام ٢٠١٨ كخطوة مواكبة بوجه التطورات العالمية، وقبل إندلاع الأزمة المالية والإقتصادية في لبنان أواخر عام ٢٠١٩. كان العمل جاري على طرحها قبل احتدام الأزمة، لكن وقوعها أجّل إطلاقها. كما طُرِح أنها ستكون مصحوبةً بآلية تنظيمية لإعادة الثقة في المصارف وتحريك سوق النّقد على المستويين المحلي والخارجي، مما يسمح للبنان للإنتقال من إقتصاد نقدي، إلى إقتصاد رقمي.

بصيص الأمل وأوّل المعالم الممهدة لهذا المشروع، أبصرت النور في قانون رقم ٨١ تاريخ ١٠/١٠/٢٠١٨ المتعلّق بالمعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطّابع الشخصي، إذ وَضع تعريف النّقود الإلكترونية والرّقمية؛ أما الجزء الثالث من القانون خصّصه بمادة وحيدة تطرّقت لتلك النّقود. عدم إصحابها بإطار قانوني تنظيمي متكامل يرهاها، جعل الأمر أكثر ضبابية وغموضًا طارحًا علامات إستفهام كثيرة.

الواقع اللبناني المتخبط بالأزمات التي تعصف فيه كل فترة، بالأخص الأزمة الجفاء الأخيرة التي وضعته في حالة من الشلل وعدم الإستقرار السياسي الأمني والإجتماعي. عدم الإستقرار هذا إنعكس سلبيًا على الواقع القانوني الذي يكافح بصعوبة في النّقدّم بخطوات خجولة لمواكبة العالم بعد أن كانت العاصمة بيروت قد نُقبت بـ "أم الشرائع".

إستمرار الأزمة وتداعياتها على الواقع اللبناني وفي ظل الضبابية وغياب أفق لحلّها في المدى القصير، يعوّل على العملة الرقمية أن تكون محاولة لإعادة الإستثمار بأموال المودعين المحجوزة في الإقتصاد المحلي. كما أن أزمة إنتهاء ولاية حاكم المصرف المركزي بعد شغور لهذا المنصب دام ٣٠ عامًا، وهو الأطول في العالم لحاكم مصرف مركزي، وتسلم نائبه الأول زمام المهام، تطرح عراقيل جديدة تؤثر على الوضع المصرفي والإقتصادي العام وعلى المشاريع التي من الممكن أن تساعد في تحسين الوضع الراهن. مشروع كالعملة الرقمية للبنك المركزي في العالم وفي لبنان بالتحديد، عاموده الأساسي هو ثقة اللبنانيين بالمصارف والمنتجات المصرفية التي ترعزت نتيجة كل ما حصل. قانون واضح ومتين يحمي المواطن، هو أول خطوة لإعادة بناء الثقة، لتتشابك عقد السلسلة بشكل متين، يضمن واقع قانوني صلب وسليم يبعث الطمأنينة بالمواطنين. على أمل أن تكرر الشبحة مع قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي في إصدار القوانين المتطورة وإجراء التعديلات المناسبة مع العصر لكيلا نكون في آخر القافلة. فما هو واقع التشريع اللبناني من إستقبال النقد الرقمي للمصرف المركزي؟

إنطلاقاً من هنا سنعمد إلى البحث في هذا القسم عن واقع القانون اللبناني في استيعاب العملة الرقمية للبنك المركزي متطرقين في الفصل الاول إلى: البنية التشريعية اللبنانية في ظل قانون النقد والتسليف والقوانين الأخرى. منطلقين للفصل الثاني باحثين فيه عن إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي بين الايجابيات والسلبيات.

الفصل الاول: البنية التشريعية اللبنانية في ظل قانون النقد والتسليف والقوانين اللبنانية الأخرى

يختلف القانون اللبناني عن غيره من قوانين البلدان التي تطرّقنا لها في سياق بحثنا، أنه لا يوجد فيه قانون مستقل خاص يرفع تنظيم أحكام المصرف المركزي. ففي معظم الدول تنقسم فيها القوانين بين أولى تنظّم

أحكام المصرف المركزي، وأخرى تنظم النقد. لكن القانون اللبناني جمع بين أحكام إنشاء المصرف المركزي والنقد بحكم ارتباطه به، بالإضافة إلى تنظيم عمل المصارف التجارية.

إلى جانب قانون النقد والتسليف، يضبط إيقاع عمل القطاع المصرفي، التعاميم الصادرة عن المصرف المركزي، بالإضافة إلى القوانين الأخرى التي يتكامل معها تنظيم العمل المصرفي.

تحت مظلة قانون النقد والتسليف، تعاميم مصرف لبنان والقوانين الموازية، تطرح الأسئلة حول جهوزية البيئة التشريعية المصرفية والعوامل المحيطة بها، الرامية لإستضافة العملة الرقمية للمصرف المركزي.

توضيحًا لتلك النقاط سنعمد للبحث فيها من خلال مبحثين الأول يستهدف تفاعل قانون النقد والتسليف ما بين القبول والرفض لعملة المركزي الرقمية. مستعرضين في المبحث الثاني موقف المصرف المركزي من هذه العملات على أساس التعاميم الصادرة عنه والقوانين الفرعية الموازية.

المبحث الأول: تفاعل قانون النقد والتسليف وتعاميم مصرف لبنان، ما بين القبول والرفض لعملة المركزي

الرقمية

كما بات معلومًا، أن قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي هو المرجع الأساس لتنظيم القطاع المصرفي اللبناني. لكن التعاميم الصادرة عن هذا الأخير والهندسات المالية التي اتبعتها، لها تأثيرها على واقع السياسات النقدية التي تنعكس بالتالي على السياسة المالية. التصدّع في كلاهما، يؤثر على الأداء الإقتصادي للبلاد حيث إن الواقع اللبناني يعطي إجابة صارخة عن السياسات الهزيمة المتبّعة.

المطلب الأول: قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي

قانون النقد والتسليف الصادر بالمرسوم رقم ١٣٥١٣ سنة ١٩٦٣ كان ولا يزال الركيزة الأساسية للجهاز المصرفي والمالي اللبناني، إذ يرقى تنظيم النقد ودور المصرف المركزي وعملياته، وينظم عمل المصارف إلى جانب المهن التي تندرج تحت راية المهن التابعة للمهنة المصرفية. في ظل الدور الذي يلعبه في إنشاء العملة الرقمية للبنك المركزي سنستعرض في الفقرة الأولى عملية إصدار النقد اللبناني في ظل قانون النقد والتسليف. أمّا في الفقرة الثانية سنبحث في مهمة المصرف المركزي اللبناني العامة.

الفقرة الأولى: عملية إصدار النقد اللبناني في ظل قانون النقد والتسليف

يستهل الباب الأول من قانون ن.ت صياغة ١١ مادة حول النقد. مضامين تلك المواد تستخدم مصطلحات محدودة الأطر، غير مرنة. فعل سبيل المثال المواد ٤، ٥ و ٦ أوردت تقسيم القطع النقدية الورقية والمعدنية التي بعض منها أصبح خارج التداول والطبع حتى. مثل القرش وكل تقسيماته، الليرة الواحدة، الخمس ليرات، العشر ليرات، الخمس والعشرين ليرة، الخمسين ليرة والمائة ليرة.

المادتان ٧ و ٨ من القانون عينه أعطت الليرة اللبنانية قوّة إبرائية غير محدودة على أراضي الجمهورية اللبنانية. حصر القوة الإبرائية للأوراق النقدية التي تساوي قيمة الخمسمائة ليرة وما فوق، تجعل الفئات الأقل المذكورة سابقاً دون قيمة وعديمة الجدوى. تابعت المادة ١٩٢ بفرضها عقوبة المادة ٣١٩ ق.ع على كل من يخل بأحكام المادتين السالف ذكرها. أما القضاء اللبناني فقد إستند لهذه المواد للترخيص للمدين بإيفاء دين دائنه الأجنبي بالعملة الأجنبية قسراً.^٨

^٨ - القاضي والمحامي فرنسوا ظاهر. في التعليق على إجتهد المحاكم بموضوع سداد الدين بالعملة الأجنبية بالعملة الوطنية.

<https://bit.ly/3F88al6> [متصل] ٢٢، ٧، ٢٠٢١. [تاريخ الاقتباس: ٢٤، ١٠، ٢٠٢٢].

بما يتعلّق بصلاحيّة إصدار النقد وبحسب المادة ١٠ ن.ت فإنه إمتياز للدولة دون سواها ويمكن أن تمنح الإمتياز لمصرف مركزي تنشئه.

تابع القسم الخامس من قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي بنصه على ٢٢ مادة حول إصدار النقد. كانت البداية بالمادة ٤٧ التي سلّمت مصرف لبنان دون سواه صلاحية وإمتياز إصدار النقد المنصوص في المادة ١٠. المادة ٤٨ ركزت على ضرورة حمل الأوراق النقدية توقيع حاكم المصرف ونائب الحاكم الأول. تواقع كهذه لن تعود ذات قيمة في حال إصدار العملات الرقمية للمركزي إذ قد تُستبدل برموز أو تشفيرات خاصة تضمن إصدارها القانوني لهذه الناحية.

حزمة مواد تتوالى على تنظيم أشكال المسكوكات (الورقية والمعدنية) وأوصافها (حجمها ، وزنها...) (المادة ٦٠ ، ٦١^٨) وطرق سحبها من التداول (المدة ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٤) في المقابل ليس هناك ذِكر لأي نقد رقمي.

في الضفة المقابلة، بعض المواد يمكن ضمن صياغتها الحالية، تفسيرها بطريقة ينسحب تطبيقها على إصدار العملات الرقمية الخاصة بالمصرف المركزي، كالمادة ٥١ بحيث "يمكن المصرف أن يقرّر سحب نوع أو أنواع من الأوراق النقدية من التداول بغية إستبدالها بأنواع جديدة ". "أنواع جديدة " وضمن الصياغة الحالية للقانون يمكن إستغلال تفسيرها، بشكل يفسّر لصالح العملة الرقمية.

موجبات المصرف بإحاطة الجمهور علما بأنواع ومميزات الأوراق والقطع الصغيرة المُنوي وضعها قيد التداول الواردة في المادة ٦٢ ن.ت يجب، وفي حال طرح العملة الرقمية يُستحسن وبالمثل، أن يتم إبلاغ المواطنين بأوصافها وطريقة تداولها.

^٨ - قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي منقذ بمرسوم رقم ١٣٥١٣ تاريخ ١٩٦٣/٨/١. نشر في الجريدة الرسمية عدد ٦٤ تاريخ ١٩٦٣/٨/١٢.

أصبح معلومًا أن العملة الرقمية للمركزي لن تحل مكان النقود الورقي الحالي، بل ستكون مكملّة لها. من هذا المنطلق إصدار هذه العملات من قبل المصرف المركزي ومن أجل ضمان إستقرارها، على خلاف العملات المشفّرة، فإن عملية إصدارها يجب أن تكون مُغطّاة بالذهب والعملات الأجنبية التي تضمن سلامتها. لذلك فالمادة ٦٩ ن.ت بقالها الحالي يتناسب مع متطلبات العملة الرقمية للمركزي.

بين المواد الجامدة والأخرى الممكنة التأقلم، تظهر لنا مواد غير واضحة المعالم في التطبيق على العملة الرقمية مثل المواد ٥٦، ٥٧ و ٥٨^٥ التي تنص على واجبات المركزي في حال تلف أو فقدان العملات الورقيّة.

كما العملات الورقية والمعدنية معرّضة للتلف أو السرقة، العملات الرقمية معرّضة. لذلك وإن كانت بقالب إلكتروني غير ملموس، فعلى المركزي، أن تبقى له صلاحيات في هذا الخصوص، بالأخص أنه المصدر لها وهذا ما يمنح الثقة والأمان للمستخدمين. وفي حال التعذّر منح تلك المهمة لجهة حكوميّة متخصصة.

الفقرة الثانية: مهمة المصرف المركزي اللبناني العامة

أمام الجمود في المواد المتعلقة بالنقد مع بعض المرونة، جاءت المادة ٧٠ ن.ت في مستهل القسم المتعلق بمهمة المصرف العامة التي سلّطت الضوء على المحافظة على النقد لتأمين أساس نمو إقتصادي وإجتماعي. كما حملت نقطة منحت المصرف المركزي اللبونة، هي مهمته في " تطوير السوق النقدية والمالية". بند كهذا يحمل من المرونة اللازمة الممكنة التطبيق على إصدار عملات المركزي الرقمية.

^٥ - قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي منفذ بمرسوم رقم ١٣٥١٣ تاريخ ١/٨/١٩٦٣. نشر في الجريدة الرسمية عدد ٦٤٤ تاريخ ١٢/٨/١٩٦٣.

البنود الأخرى من المادة عينها تمنح المصرف مهام جوهرية يجب عليه مراعاتها " كالمحافظة على سلامة النقد اللبناني، الإستقرار الإقتصادي وعلى سلامة أوضاع النظام المصرفي".

إلى جانب المادة ٧١ التي تمكّن المصرف المركزي بالتعاون مع الحكومة وأن يقدم لها المشورة، تتعلق بالسياسة المالية والإقتصادية بغية تحقيق الإنسجام بين مهامه وأهداف الحكومة. أما المادة ٧٢ تنص على عرض المركزي تدابير على الحكومة من شأنها التأثير المفيد على المدفوعات ونمو الإقتصاد، يطلع الحكومة على الأمور المضرة بالإقتصاد والنقد، كما أن الحكومة تستشيرها بالقضايا المتعلقة بالنقد.

تتابع المواد إعطاء الصلاحيات للمصرف المركزي. إذ يحق له إستعمال الوسائل التي يرى فيها تأمين ثبات القطع^٨. أضف إلى ذلك تخويله الإبقاء على الإنسجام بين السيولة المصرفية والتسليف وبين مهمته العامة^٩، وتحديد حجم وشروط التسليفات وأنواعها والأغراض المرجوة منها حسب القطاعات^{١٠}.

بهذه اللّحاق بتطور القطاع المصرفي أُضيف إلى مهام المركزي المذكورة، تنظيم وسائل وأنظمة الدفع عبر الصراف الآلي والبطاقات الممغنطة على أنواعها، التحاويل النقدية الإلكترونية وعمليات المقاصة والتسوية العائدة لمختلف وسائل الدفع والأدوات المالية، بموجب قانون رقم ١٣٣ تاريخ ١٠/٢٦/١٩٩٩. بهذا يكون ببيكار مهام المركزي قد توسّع وبدأ يشمل مهام جديدة.

^٨ - المادة ٧٥ نقد وتسليف وإنشاء المصرف المركزي اللبناني.

^٩ - المادة ٧٦ نقد وتسليف وإنشاء المصرف المركزي اللبناني.

^{١٠} - المادة ٧٩ نقد وتسليف وإنشاء المصرف المركزي اللبناني.

الأزمة التي تعصف بلبنان والتي صُنِّفَ بأنها واحدة من أشد عشر أزمات، وربما ثالث أشد الأزمات في العالم منذ خمسينات القرن التاسع عشر^٨. تكشَّفَ معها التقصير والإهمال في الموجبات القانونية للمصرف المركزي التي أثَّرت على إستقرار النِّقد الوطني وإنهياره. هذا يولِّد دافع للخوف، من جدِّية المركزي إلتزامه بمهامه ومنح الناس الثِّقة، التي قد تنعكس إستهتارًا في تعامله على العملة الرقمية أيضًا.

المطلب الثاني: عملة المصرف المركزي الرقمية من زاوية قرارات وتعاميم مصرف لبنان

أعطى قانون النقد والتسليف صلاحيات تنظيمية لحاكم المصرف المركزي، الذي يستكملها عبر القرارات والتعاميم التي يصدرها. من هذا المنطلق سنبحث في القرارات والتعاميم المنظمة للعمليات المصرفية الإلكترونية (الفقرة الأولى)، القرارات والتعاميم الإئتقائية في العمليات المصرفية الإلكترونية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: القرارات والتعاميم المنظمة للعمليات المصرفية الإلكترونية

بموازاة قانون النقد والتسليف حزمة من القرارات والتعاميم الصادرة عن المصرف المركزي اللباني التي تنظِّم الأعمال المصرفية والنقد ووسائل الدفع الإلكترونية وتغطي النقص في القانون الأساسي مع مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع.

قرار أساسي رقم ٧٢٩٩ صادر عن المركزي أبصر النور في تاريخ ١٠/٦/١٩٩٩ وهو القرار المنظِّم للعمليات المنجزة عبر الصرَّاف الآلي بالبطاقات الإئتمانية الإلكترونية.

تم تعديله بشكل مستمر عبر قرارات وسيطة عديدة وتعاميم صادرة عن البنك المركزي آخرها عام ٢٠١٩ مع القرار رقم ١٣٠٩٥ حيث حُدِّدت فيه البطاقات الإئتمانية المستوفية الشروط.

⁸ - World Bank. 2021. Lebanon Economic Monitor, Spring 2021 : Lebanon Sinking (to the Top 3). World Bank, Washington, DC. © World Bank.
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35626> License: CC BY 3.0 IGO.

ثانياً مواد القرار ٧٢٩٩ تُتيح للمصارف والمؤسسات المملوكة من المصارف بوضع أجهزة صرّاف آلي وتشغيلها، على أن تقبل بطاقات الائتمان والوفاء المقبولة من قبل مصرف لبنان^٨.

البطاقات تلك تكون مرتبطة بحسابات مصرفية تُغذى من أصحابها وتحمل رمز سرّي (PIN) يكون المفتاح للوصول إلى حسابه.

أجهزة الصرّاف الآلي تلك يجب أن تكون مربوطة بشبكات إلكترونية، متّصلة بعضها البعض تحت شرط أساسي يتركز على المحافظة على السريّة المصرفية، مع موجب تزويد المصرف المركزي بالمعلومات اللاّزمة والمتغيرات حول كل حساب. لكن مقابل ذلك حَفِظَ للمستهلك حق الحفاظ على خصوصيّة معلوماته من خلال عدم استخدام بيانان البطاقات^٩ وتقيّد المؤسسات المُصدرة للبطاقات بأنظمة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب^{١٠}.

أمّا عمليات التسوية المقامة عبر البطاقات الإلكترونية تم تنظيمها من خلال القرار ٩٦٦٨ الذي نظم عملية التسوية الإلكترونية العائد لبطاقات الإيفاء أو الدّفْع أو الائتمان المُصدرة والمستعملة في السوق اللبناني إما عبر أجهزة نقاط البيع (POS) أو من خلال شركات البطاقات الائتمانية.

أُضِفَ إلى ذلك القرار الأساسي رقم ٧٥٤٨ المتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية الذي وُضِحَ فيه طبيعة العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية بأنها "العمليات أو النشاطات كافة التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية من قبل المصارف أو المؤسسات

^٨ - الفقرة ٣ من المادة ١ من القرار الأساسي رقم ٧٢٩٩ : الصراف الآلي وبطاقات الائتمان والوفاء.

^٩ - الفقرة ٣ (ب) من المادة ٣ مكرر من القرار الأساسي رقم ٧٢٩٩ : الصراف الآلي وبطاقات الائتمان والوفاء.

^{١٠} - المادة ٥ مكرر من القرار الأساسي رقم ٧٢٩٩ : الصراف الآلي وبطاقات الائتمان والوفاء.

المالية" شمل هذا التعريف أيضًا العمليات التي يجريها مصدرّو، أو مرّوجو بطاقات الايفاء أو الدفع أو الائتمان الإلكترونيّة.

نظّم هذا القرار الجهات المخوّلة إجراء العمليات الماليّة والمصرفيّة بالوسائل الإلكترونيّة. البارز أنه عليها إستيفاء شروط محدّدة أهمّها الحصول على موافقة المصرف المركزي، وهذا يُبرز صلاحية المركزي بهذا الخصوص.

الفقرة الثانية: القرارات والتعاميم ذات الأبعاد الوقائيّة في العمليّات المصرفيّة الرقميّة

للمؤسسات الماليّة والمصرفيّة والغير مصرفية التي تقوم بالتحاويل النقديّة الإلكترونيّة دور كبير يتمحور حول الإلتزام بالأنظمة الصادرة عن مصرف لبنان المتعلّقة بالإمتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وقد ورد ذلك بشكل جليّ في القرار ٧٥٤٨ وبنود الفقرة ٢ من المادة ٩ من القرار عينه، التي تم تعديلها بالتعميم الوسيط رقم ٦٠٦. كمكّمل لهذه الشروط، يجب التحقّق من هويّة العميل وصاحب الحق الإقتصادي والإحتفاظ بمعلومات عنهم.

مقابل كل ذلك تطلّ الفقرة الثالثة من المادة ٣ من القرار ٧٥٤٨ المُستحدثة التي أضافها التعميم رقم ٥٨٨ تاريخ ٥ حزيران ٢٠٢١ التي تنص أنه " يحظرّ إصدار النقود الإلكترونيّة من أي كان والتعامل بها بأي شكل من الأشكال الآ وفقًا لأحكام القرارات الصادرة والتي ستصدر عن مصرف لبنان".

هذه الفقرة تمنع بشكل واضح إصدار والتعامل بالنقود الإلكترونيّة، لكنها تعبّد الطريق لسياسة المركزي عبر القرارات اللاحقة التي سيعمد إلى إصدارها ليدير دقّة القيادة لإطلاق النقود الرقميّة والتداول بها في الأسواق.

الضوابط والشروط القانونية المفروضة تتموضع في مكان إيجابي لناحية توافر أسس يمكن أن تستند عليها العملات الرقمية، بالأخص أنه سيتم تخزينها وحملها عبر الأجهزة الرقمية والبطاقات المصرفية التي وضع المشرع أسس للتعامل بها.

حماية العمليات والتحويلات النقدية الرقمية أمر ضروري لاسيما من عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. من هنا تطل القرارات الأساسية رقم ٧٨١٨ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٨ المتعلق بنظام مراقبة العمليات المصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والقرار ١٢٨٣٧ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الذي أجري عليهما تعديل من خلال التعميم رقم ٦٢٥ الذي على إثره عدل القرار الوسيط رقم ١٣٤٤٠ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧ مواد وبنود فيها.

تابعت تعديلات القرار ١٣٤٤٠ على مواد بعض القرارات المتعلقة بهوية وبيانات العملاء وأصحاب الحق الإقتصادي الإحتفاظ بها والتأكد من صحتها واتخاذ التدابير والمعايير الموضوعية من قبل مجموعة العمل المالي (FATF).

العالم الرقمي معرض للجريمة مثله مثل العالم الواقعي، وفي سبيل حماية الأفعال المرتكبة على الشبكة العنكبوتية المتعلقة بالعمليات المصرفية، وضع القرار الأساسي رقم ١٢٧٢٥ المتعلق بالوقاية من الأفعال الجرمية الإلكترونية.

الشبكات الرقمية شديدة التعقيد وهذا يوّد مخاطر كبيرة. نوّه القرار فرض مبالغ لتحقيق الأمن التكنولوجي^٨ بالإضافة إلى تنظيم عقود تأمين تغطي مخاطر الأفعال الجرمية الناتجة عنها^٩. يتابع القرار بالتقيّظ والحذر مع الجهات المتعاقدين معها المتعلقة بالنظم الإلكترونية والتأكد بأن هذه الجهات لا تقوم بالتعاقد مع ملتزمين

^٨ - البند ٢ من الفقرة الأول من المادة الأولى من القرار الأساسي رقم ١٢٧٢٥

^٩ - البند ٣ من الفقرة الأول من المادة الأولى من القرار الأساسي رقم ١٢٧٢٥

ثانويين أقل موثوقية^٨، وهذا أمر ضروري في حالة الأعطال بعدم وجود جهة بديلة كفؤة تُصلح الأعطال بالإضافة إلى الموثوقية في حفاظها على السرية مما يشكل خطر على بيانات العملاء.

الناحية التقنية كان لها حصتها، فقد شدد على استخدام تقنية ترميز آمنة للبيانات منعاً لفقدانها أو التلاعب بها^٩. هذا بشكل عام. أما الأفعال الجرمية الإلكترونية ذات الطابع المالي فرضت على المصارف وضع أنظمة آمنة مخصصة لإجراء طلبات تحويل الأموال بالطريقة الإلكترونية^{١٠}.

هذه الشروط يمكن أن تتحقق من خلال اعتماد الـ DLT التي توّمن هذه الخصائص مجتمعة، إذ تجمع بين السرعة في التحويلات والمقاومة، الأمان، سرية البيانات الشخصية وصعوبة خرقها. لكن يبقى أن يتم قوننة هذه التقنية من أجل أن تطبق بشكل سليم.

مقابل القرارات والتعاميم المنظمة للأطر القانونية للعمليات المصرفية بالطرق الإلكترونية التي من الممكن أن تكون مسهلة لإطلاق العملات الرقمية للمصرف المركزي، تظهر لنا بعض التعاميم بالأخص بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي عصفت في لبنان، حيث وضعت حواجز على عمليات السحوبات والتحويلات للخارج كالتعميم ١٥٩ والقرار ١٣٢١٥ الذي وضع إجراءات إستثنائية على السحوبات النقدية من الحسابات لدى المصارف. القرار الأساسي رقم ١٣٣٣٥ (تعميم ١٥٨) الذي استهدف إجراءات إستثنائية لتسديد تدريجي لودائع بالعملات الأجنبية التي قد مورس عليها الكابيتال كونترول المقنن، بالإضافة إلى القرار ١٣٣٨٤ والتعميم ١٦١ الشهير الذي وضع سقف على السحوبات. كل هذا بالتزامن مع الإرتفاع الحاد بسعر الصرف

^٨ - البند ٩ من الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار الأساسي رقم ١٢٧٢٥

^٩ - البند ٢ من الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار الأساسي رقم ١٢٧٢٥

^{١٠} - البند ٣ من المادة الثانية من القرار الأساسي رقم ١٢٧٢٥

والإجراءات الصّارمة على إستعمال الأموال عبر البطاقات المُغطّنة وحجزها ومنع التحويل إلى الخارج والكم الهائل من الدعاوى والقرارات القضائية بحق المصارف بالإلزام بالدفع.

تلك التعاميم والقرارات الحاجزة لحرية الإيداعات، تقف مُعرقلة، أولاً للسرعة التي هي شريان التحويل الرقمية إن على الصّعيد الداخلي أو الخارجي الذي ينسف الغرض الأساسي لنظام SWIFT لتنظيم المراسلات بين البنوك من أجل تسهيل الدّفع للعملاء. كل ذلك في ظل غياب قانون كابيتال كونترول. أما ثانياً فتدابير كهذه تعرقل الشمول المالي الذي يبتغيه إصدار عملات المصرف المركزي الرقمية.

المبحث الثاني: موقف القوانين الفرعية اللبانية الموازية من عملة المصرف المركزي الرقمية

حيث أن إطلاق البنوك المركزية عملاتها الرقمية يحتاج إلى تضافر مجموعة من القوانين بدافع تشريع الأعمال المُقامة من خلالها، ومفاعيلها، والتداعيات التي من الممكن أن تنتج عُقبى التعامل بها على مختلف المستويات. من هنا ومن أجل فهم تلك الأبعاد المحيطة للعملات الرقمية للمصرف المركزي اللبناني علينا إلقاء نظرة على الواقع القانوني اللبناني الحالي.

البيئة النقدية والمصرفية ليست محصورة بقانون النقد والتسليف وتعاميم المركزي، بل إن قوانين عديدة وأساسية تتشابه في سبيل تقديم عمل منظم يستجيب للمعايير القانونية، متطلبات المستهلكين والسياسات النقدية المتبعة من قبل المصرف المركزي. كلّها تجتمع مع السياسة العامة للبلاد وتوجهاتها ومواكبتها للمقتضيات القانونية العصرية مع ما نعيشه من تغير أنماط الحياة لاسيما الإندثار التدريجي للنقد التقليدي بوجه الوحدات الرقمية والمشفرة، وولادة مجتمعات غير نقدية.

في لبنان قوانين عديدة بشكلها الحالي، يمكننا الإرتكاز على بعض موادها لنتمكن من فهم موقف القانون من العملة الرقمية للمركزي.

المطلب الأول: وضعية قانوني العقوبات وقانون تبييض الأموال من العملة الرقمية للمركزي اللبناني

تتدرج القوانين تحت قسمي القانون العام مثل قانون العقوبات، والقوانين الخاصة المتخصصة مثل قانون تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي تستهدف نقاط وأهداف محدّدة من القانون التي تحتاج إلى قوانين ترعى تنظيمها مع التبدّلات وتوضّح الأمور. سنستعرض في الفقرة الأولى قانون العقوبات كقانون عام أما في الفقرة الثانية سنبحث في قانون تبييض الأموال وتمويل الإرهاب كقانون متخصص مندرج تحت قانون العقوبات.

الفقرة الأولى: قانون العقوبات كقانون عام

سرد القانون عشر موادٍ من المادة ٤٤٠ حتى ٤٤٩ تحت عنوان "تزوير العملة والأسناد العامة" تقابلها المواد ١١٤ و ١١٦ من القانون ٢٠١٨/٨١ التي سنستعرضها لاحقاً. عرض فيها المشرّع العقوبات المترتبة عن الأعمال التي تطال التزوير وطرقه، الواردة على العملات الورقية والمعدنية (الذهبية والفضية) الوطنية أو الأجنبية. الجمود الذي يحاوط قانون العقوبات بحصره بالعملات المعدنية والورقية يجعل منه قانون غير مرن التطبيق على العملات الرقمية للمصرف لمركزي.

في واقع العملات الرقمية القيام بجرم التزوير أو الإشتراك فيه والصورة التي أتى على ذكرها قانون العقوبات لا تنطبق لا على طبيعة العملات الرقمية الغير الملموسة، ولا على البيئة الرقمية الممكن التزوير فيها. فالعالم الرقمي يستخدم أساليب وأدوات جديدة للتزوير ذات تقنية عالية بالأخص في وجود الفضاء السيبراني وطرق الجرائم المعقّدة التي تقع فيه.

يتّضح أن قانون العقوبات لم يأت على ذكر أي نوع من أنواع النقد الرقمي؛ ولا على أي نص يحميها، إلى حين التّعديل الوارد في القانون ٢٠١٨/٨١ الذي أورد عقوبات تتعلّق بالعملات الرقمية سنتطرق لها في

المطلب التالي. بالإضافة القوانين الأخرى التي يتم توصيف الجرائم فيها حسب أركانها إلى الجرائم التي مردها قانون العقوبات وقام المشرع في إدراجها فيه.

الفقرة الثانية: قانون تبييض الأموال وتمويل الإرهاب كقانون متخصص مندرج تحت قانون العقوبات

لطالما كان تبييض الأموال لبعض الأفراد، والمنظمات الهادفة إلى جني الربح بالطرق الغير مشروعة، الوسيلة الأسرع والأكثر ربحية من الوسائل والأعمال الشرعية. من هذا المنطلق ولردع هذه الأعمال وضع المشرع اللبناني قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٢٠١٥/٤٤.

حدّد هذا القانون ٢٠ جريمة، عاقب بها كل من أقدم أو حاول الإقدام، حرّض، تدخل أو اشترك بالجريمة سواء تمت في لبنان أو الخارج بجرم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

البند ١٢ من المادة الأولى من قانون ٢٠١٥/٤٤ أتى على ذكر " تزوير المستندات والأسناد العامة بما فيها الشيكات وبطاقات الإئتمان على أنواعها وتزييف العملة والطوابع وأوراق التمغة". لم يأت القانون بشكل واضح على ذكر العملات الرقمية، بل ذكر البطاقات الائتمانية التي من المرجح أن تكون إحدى الدعامات التي ستُحمل فيها العملات الرقمية إلى جانب الأدوات الإلكترونية المختلفة.

لكن إدراج كلمة " تزييف العملة " دون تحديد طبيعة العملة بالتحديد، يمكن أن تحمل في طياتها تفسير مرن واسع. إذ في حال إصدار العملة الرقمية من قبل المصرف المركزي، فإنها ممكن أن تكون تحت مظلة هذا البند في حال وقوع أي عمليات مشبوهة مُقامة باستخدام العملات الرقمية.

البند ١٠ من المادة نفسها المشير إلى السرقة وإساءة الأمانة والإختلاس، وعند إصدار عملة المركزي الرقمية في التعاملات بين المصارف والمؤسسات العامة واكتسابها قوّة العملة القانونية وتداولها بين العموم، يجدر

تطبيق هذا البند ليسري عليها. حينذاك تسري جريمة السرقة وإساءة الائتمان على العمليات المُقامة، وتمتد للقطاع العام عبر جريمة الإختلاس بحكم أن مرتكبها يكون أحد الموظّفين في الدولة.

تابعت المادة ٤ من القانون عينه بنص عدد من الموجبات على "المصارف والمؤسسات المالية والمؤسسات التي تُصدر وتروّج بطاقات الإيفاء أو الائتمان والمؤسسات التي تتعاطى التحويل النقديّة إلكترونياً..." هذه الموجبات تتمحور حول المهام المتوجّبة على تلك الأطراف في الإعتناء بالعملاء والعمليّات ومراقبتها من أي خطر قد يؤدي إلى تبييض أموال، بالأخصّ عبر التحويل الإلكترونيّة للأموال.

تدابير كهذه مدرجة في القانون ٢٠١٥/٤٤ تضمن إلى حد ما الحماية التي من الممكن أن يؤمنها للعملة الرقمية للمركزي. لكن هذا الحد لا يكفي، بحيث أن العالم في تطوّر. فالقرصنة المذكورة في البند ١٥ الواقعة على الملاحة البحريّة أصبحت اليوم قرصنة إلكترونيّة تهدّد حسابات وممتلكات الأفراد الرقمية والتي ستكون العملة الرقمية إحداها في المستقبل القريب.

المطلب الثاني: بعض القوانين الماليّة وقانون ٢٠١٨/٨١

تتابع القوانين اللبنانية المتّصلة بنطاق عمل العملة الرقمية للبنك المركزي للتطرّق لبعض الجوانب التي يمكن أن تكون موضع جدل حيال ما تطرحه من علامات إستهغام حول القاعدة القانونية المتوقّرة. لذلك نستعرض في الفقرة الأولى موقف قانون الإجراءات الضريبيّة والسريّة المصرفيّة، أما في الفقرة الثانية سنجول في دور قانون المعاملات الإلكترونيّة والبيانات ذات الطابع الشخصي ٢٠١٨/٨١ كجرعة قانونيّة ثوريّة.

الفقرة الأولى: موقف قانون الإجراءات الضريبية والسرية المصرفية

لقانوني الإجراءات الضريبية والسرية المصرفية مواقف قانونية مختلفة من زوايا متعددة سنحاول الإضاءة عليها.

أولاً: قانون الإجراءات الضريبية

القوانين تتموضع بشكل تترايط مع بعضها البعض بطريقة مكملة لتطال أكبر قدر ممكن من الجوانب.

إسقاط العملة الرقمية للمصرف المركزي في الإقتصاد اللبناني، يطرح تساؤلات حول الإجراءات الضريبية وعمليات التسديد والجباية المفروضة على المكلفين من مؤسسات، شركات وأفراد.

في جولة على مواد القانون رقم ٤٤ الصادر في ٢٠٠٨/١١/١١ تظهر لنا بعض المواد.

المادة ٥٧ المتعلقة بطرق التسديد تنص على " ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، يجب أن تُسدد الضريبة بدفع المبلغ المتوجب بوسائل مختلفة، وذلك وفقاً للأصول وإجراءات تحدّد بقرارات تُصدر عن وزير المالية".

حسب وزارة المالية اللبنانية المُحدّدة لطرق الدّفع، يتمّ تسديد دفعات الضريبة إما نقدًا أو بشك مصرفي مسحوب لصالح أمين صندوق الخزينة المركزي أو بحوالة مصرفية^٨. تضيف الفقرة الثالثة من المادة ٥٨ من قانون ٢٠٠٨/٤٤ أنه " يمكن أيضاً تأدية الضريبة بصورة إلكترونية وفقاً لآلية تحدّد بقرار يصدر عن وزير المالية ".

^٨ - طرق الدفع. الجمهورية اللبنانية وزارة المالية. [متصل] لا تاريخ نشر. [تاريخ الاقتباس: ١٢ ١، ٢٠٢٢].

<https://bit.ly/3gKmB5j>

هذا البند من الفقرة يسمح لذوي المصلحة عند طرح العملات الرقمية التي ستكون موازية للعملات الورقية الحالية أن تصبح بديل رقمي قانوني من أجل تسديد الضرائب والرسوم المتوجبة للدولة وذلك باستخدام الأدوات والشبكات الإلكترونية التي تُعد الوسيط بين الدافع والمتلقي.

بالإضافة إلى هذا، الفقرة الثالثة من المادة عينها نصت على الحالات التي يعتبر الدفع حاصلًا منها " بتاريخ إرسال المبالغ المتوجبة إلى الصندوق بتاريخ صحيح " ومن المعلوم أن من ميزات الدفع الرقمي السرعة في التحاويل والدفع. من هنا يعتبر التسديد الضريبي تامًا عند قيامه بموجب حوالة مصرفية من تاريخ تنفيذ الحوالة المدوّنة على الإيصال الصادر عن المصرف.⁸

المادة ١٣٧ المتعلقة بتأدية رسم الطابع المالي إلى صندوق الخزينة تذكر أنه "على كل متأخر في تسديد الرسم نقدًا... " طبيعة تأدية الضريبة والوسيلة المدفوعة بها تحمل تفسير أن العملان الرقمية للمركزي هي مكتملة للنقد الورقي ولها نفس قوة العملة القانونية لذا يمكن أن تستخدم في عمليات دفع الضرائب.

عمليات الدفع الرقمية وبالعملة الرقمية يجب أن تتصاحب مع حكومة إلكترونية تواكب التطور الحاصل، حيث إنه تم إطلاق الإستراتيجية الرقمية عام ٢٠١٨ لكن لم يتم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء^٨ إلا عبر أمور بسيطة مثل المواقع الإلكترونية.

إصدار العملات الرقمية من قبل الدولة وإذا كانت إلكترونية بحتة، سيمنحها السيطرة الكاملة على الأموال بحكم أن الحسابات سُنْفَتِح وتُدار من قبل مصرفها المركزي، وستكون الأموال التي تدخل وتخرج من حساب

⁸ - Idib

^٨ - كريم مرهج وأميرة دبّوس. الحكومة الرقمية في لبنان: بين الواقع والحلم. النهار. [متصل] ١٠ ٢، ٢٠٢١. [تاريخ الاقتباس: ١٢ ٤،

٢٠٢٢]. <https://bit.ly/3B7mQOI>.

كل شخص تحت سيطرتها. لذلك فإن الضرائب المتوجبة على كل فرد ستكون بقبضة الدولة وباستطاعتها الإطلاع على حركة أرصدة المواطنين وتحديد الضريبة المستوجبة الإقتطاع من الحسابات.

ثانياً: قانون السرية المصرفية

الحسابات المصرفية والأموال في المصارف كانت ولا تزال لعقود محمية تحت مظلة قانون السرية المصرفية الصادر في ١٩٥٦/٩/٣. التعديل الذي طرأ عليه بموجب القانون ٣٠٦^٨ الرامي إلى تعديل بعض مواد قانون السرية المصرفية والمادة ١٥٠ من القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٣٥١٣ تاريخ ١٩٦٣/٨/١ وتعديلاته، لمدة سنة، رفع السرية المصرفية عن المصارف.

التعديل الوارد على القانون شمل بعبارة القطاع العام، لكنه لم يسم صراحةً المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة، وهي مشمولة بالمادة ١٥٢ ن.ت التي تحظر على أي شخص في المصرف إفشاء السر المصرفي. بهذا التعديل يكون الوضع متأرجح ما بين شمول القطاع الخاص بالتعديل أم لا. لكن إذا أراد المركزي التشدد في القانون يمكن أن يقول إن التعديل الحاصل لم يأت صراحةً على إستثناء المصارف والمؤسسات المالية الخاصة من السرية المصرفية وبالتالي ما زالت قائمة عليها.^٨

وجود السرية المصرفية أو رفعها ينعكس على عُملات البنك المركزي الرقمية. السرية المصرفية مرتبطة بشكل كبير في عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، التي تعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى

^٨ - قانون رقم ٣٠٦ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٣ المتعلق بتعديل بعض مواد القانون الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٩/٣ المتعلق بسرية المصارف. والمادة ١٥٠ من القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٣٥١٣ تاريخ ١٩٦٣ /٨/١ وتعديلاته (قانون النقد والتسليف). والمادة ٣٣ من القانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية) . والمادة ١٠٣ من المرسوم الإشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل).

^٨ - مها حطيط. قانون رفع السرية المصرفية في لبنان.. مخاوف من "ثغرات قانونية". الشرق. [متصل] ١٨ كانون الثاني، ٢٠٢١. [تاريخ الاقتباس: ٢٦ كانون الأول، ٢٠٢٢]. <https://bit.ly/3gJYNhA>

الحكومات لمكافحتها. بالأخص في طرح العملات الرقمية الذي يُعمل على تصميمها بطريقة تتخفف فيها نسب استخدامها في عمليات تبيض الأموال أو العمليات المشبوهة الأخرى.

أما لجهة فتح الحسابات، فإن فتح حساب مصرفي من قبل الأفراد في أحد المصارف التجارية أمر طبيعي. لكن فتح حساب مصرفي من قبل العموم في المصرف المركزي ليس بمتناول الجميع. إذ هذا الحق محصور بعدد قليل من الجهات وهي: الموظفون في البنك، جميع الشركات الخاصة بالإيجار التمويلي التي تتواجد وتعمل في لبنان، كافة المصارف الموجودة في لبنان سواء كانت مصارف مركزية أم مصارف أجنبية، جميع المؤسسات المالية الدولية، جميع المؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة المالية الدولية، جميع مؤسسات القطاع العام ومؤسسات الصرافة.^٨

سائر الأطراف غير المذكورة من مواطنين حُصص لهم فتح حسابات مصرفية نظمها قانونان:

قانون السرية المصرفية في مادته الثالثة منح المصارف فتح حسابات ودائع مرقمة لا يعرف أصحابها غير المدير القائم على إدارة المصرف أو وكيله.

الحساب الجاري نظم في قانون التجارة البرية اللبناني.

أما القانون الصادر في ١٩٦١/١٢/١٩ منح المصارف فتح حسابات مشتركة.

الحسابات هذه، تتغذى من الأموال النقدية المودعة من قبل المودعين لدى المصارف والتي تخضع العلاقة بينهم لأحكام عقد الوديعة التي كرسّت في المادة ٣٠٧ من القانون التجاري.

^٨ - فتح حساب في مصرف لبنان المركزي ٢٠٢٢. *صناع المال*. [متصل] ٢٩ تشرين الثاني، ٢٠٢١. [تاريخ الاقتباس: ٢١ تشرين الثاني، ٢٠٢٢]. <https://bit.ly/3XjkV2V>

بالرغم من أن تلك الحسابات تترجم على شكل أرقام دفترية أو على تطبيقات ذكية تسجل حركة التحويلات وأرقام السحوبات والإيداعات، إلا أنه يبقى المصدر الأساسي للنقود هو المصدر الورقي والمعدني الصادر عن المصارف المركزية والمتداول من قبل الجمهور. أما دور المصرف المركزي يتجلى في إجراء عمليات المقاصة وغيرها في سبيل تسيير تلك العمليات. لذلك وجود العملة الرقمية للمركزي سيبدل المشهدية النمطية للنقد المغذي للحسابات المصرفية، إذ قد تأخذ شكل البطاقات مسبقة الدفع التي تحوّل النقود الورقية إلى وحدات رقمية في أرصدة على الأجهزة وربما مع الوقت نعتد فقط على الوحدات الرقمية. في حالة إقتصار العملة الرقمية للمركزي على تصميم Wholesale CBDC فإن صلاحية فتح حسابات لدى المركزي اللبناني لن تتبدل بشكل كبير وستبقى محصورة بالأطراف الذي عدناهم. لكن في حال تقرر اعتماد تصميم Retail CBDC فإن صلاحيات فتح حسابات مباشرة لدى المركزي من قبل الأفراد ستتوسّع لتشمل شريحة أكبر من الأطراف. إشراك القطاع الخاص في هذه المهمة يزيل بعض الأعباء عن كاهل المصرف المركزي اللبناني بسبب خبرته في هذا المجال.

الفقرة الثانية: دور قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي ٢٠١٨/٨١ كجرعة قانونية ثورية

يُعدّ قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي ٢٠١٨ / ٨١ الأحدث لناحية مواكبة التطور والأكثر مواءمة لعملة المركزي اللبناني الرقمية.

أولاً: بروز مصطلحات جديدة متعلقة بالفضاء الرقمي في القانون اللبناني

إستهلّ المشرّع في هذا القانون وضع تعاريف جديدة أبرزها "النقود الإلكترونيّة والرقميّة". حيث عرفها على أنها "وحدات تسمى وحدات نقد إلكتروني يمكن حفظها على دعامة إلكترونيّة".^٨

كان التعريف مقتضباً دون ذكر تفاصيل، سوى طبيعة الأداة التي يتم حفظ تلك الأموال عليها.

تابع بتعريف للبطاقات المصرفية بأنها " أداة صادرة عن مصرف أو مؤسسة مرخص لها بإصدارها من قبل مصرف لبنان، تتيح لصاحبها سحب الأموال النقديّة أو إجراء عملية دفع إلكتروني للأموال النقديّة أو أي خدمات مصرفيّة أو مالية أخرى"^٩

الأموال النقديّة هي وحدها المذكورة في الفقرة، دون التطرّق للنقود الرقمية. لكن تعبير "خدمات مصرفيّة أو مالية أخرى" يمكن أن يسري على النقود الرقمية الممكن طرحها، لتكون البطاقات الإلكترونيّة إحدى الدعامات التي يتم تخزينها عليها بالإضافة إلى الأجهزة الذكيّة المحمولة التي في هذا العصر تعدّ في متناول الجميع. إضافةً إلى الأطراف المساهمين في إتمام العملية الرقمية، من مقدّم خدمة الإتصال، مستضيف البيانات، المسؤول عن معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي والمُرسل إليه البيانات. ستتوزع المهام بين المصرف المركزي بحصرها له وحده أو دخوله بشراكة مع القطاع الخاص لمساعدته في تقديم بعض الخدمات.

خصص القانون الفصل الثالث منه للتطرّق للخدمات المصرفيّة والمالية الإلكترونيّة. المادة ٦١ اليتيمة هي الوحيدة التي تطرقت للنقود الإلكترونيّة والرقميّة بنصها على " تحدد الأنظمة الصادرة عن مصرف لبنان ماهية النقود الإلكترونيّة والرقميّة وكيفية إصدارها واستعمالها والتقنيات والأنظمة التي ترعاها".

^٨ - الفقرة ٦ من المادة الأولى من قانون رقم ٢٠١٨/٨١ - المعاملات الإلكترونيّة والبيانات ذات الطابع الشخصي.

^٩ - الفقرة ٧ من المادة الأولى من قانون رقم ٢٠١٨/٨١ - المعاملات الإلكترونيّة والبيانات ذات الطابع الشخصي.

بهذا المضمون الفضفاض، تُرك توضيح الموضوع لأنظمة المصرف المركزي، التي وحتى كتابة هذه الرسالة لم يصدر أي نظام أو تعميم متعلق بهذا الخصوص.

لكن محتوى بعض مواد هذا القانون يمكن الإستناد عليها لتساعد النقود الرقمية لتُحطَّ رجالها في لبنان.

ثانياً: الأسس القانونية الممكن الإستناد عليها في قانون ٢٠١٨/١٨ ل طرح CBDC في لبنان

في حالة طرح المصرف المركزي للنقود الرقمية للعموم ومشاركة القطاع الخاص في طرح العملات، يجب عليها اتباع احكام المادة ٤١ التي تفرض على المؤسسات أو المصرف أن تكون مرخصة، وأن تقوم وبتفويض من العميل، بعمليات الدفع أو التحويل الإلكتروني للأموال بالوسائل الإلكترونية.

أما مقدّمي خدمات المصادقة الإلكترونية فالمشرّع وضع القواعد القانونية لعملم بما يتلاءم والمعايير الرقابية لهيئة الأسواق المالية وتنظيم العمليات الرقمية لضمان مصداقيتها. الطابع الرقمي غير الملموس لهذه العمليات يستوجب معايير تتناسب وطبيعتها المعقّدة من تواقيع رقمية وغيرها من إجراءات الحماية التي من الممكن أن تساعد في إبرام العقود الذكية، التي يتم فيها تحديد الإلتزامات التعاقدية وتكون ملزمة قانوناً.

عماد التعامل مع شروط الإتفاقية قائم على التعليمات البرمجية، مما يسمح بتنفيذها بشكل آلي بالكامل^٨.

المادة ٤٥ تُدرج وجوب أن تكون الوسيلة الإلكترونية قادرة على نقل معلومات الدفع والتحويل الرقمي وحفظ المعلومات عند الإقتضاء مع تحديد الجهات المصدرة والمطلقات.

هذه المعايير تجتمع في حال إعتقاد تصميم نقود على أساس سلسلة الكتل (Blockchain) فتكون تتجاوب مع المادة ٥ "بتسجيل على وسيلة تخزين بشروط تضمن سلامتها..." والمادة ١٢٢ التي تفرض في حال

⁸ - **Jonathan Herpy**. Smart Contracts And The Law: What You Need To Know. *Forbes.com*. [Online] March 17, 2022. [Cited: November 17, 2022.] <https://bit.ly/3OfTK51>.

إعتماد المحكمة دليل رقمي أن "يشترط أن لا يكون قد تعرّض لأي تغيير خلال عملية ضبطه أو حفظه أو تحليله" حيث من المعروف تعقيد هذه التقنيّة والصعوبة، بل إلى حد الإستحالة في التلاعب ببياناتها عن طريق تسجيل المعاملات بتوقيع تشفير على شكل سلسلة كتل مترابطة غير قابلة للتغيير.

الشيك الرقّمي يحاكي قوانينه قانون الشيك الورقي في حال كان الأصل ورقّي. أما الشيك البحت رقمي، بقي مثل العملات الرقمية معلق بانتظار تنظيمات المصرف لبنان^٨ الذي أعطي الحق قانوناً في المادة ٦٤.

لناحية معلومات المستخدمين فإن الفصل الثاني من القانون إلى جانب مواد عديدة تطرقت لحفظ البيانات وصيانتها وحفظها بطرق بعيدة عن التلاعب وإمكانية الحصول عليها في حالات الضرورة. مع الحفاظ على خصوصية الأفراد.

من الناحية الجزائية؛ أدرج القانون عينه أحكام جزائية على الأفعال الجرمية المرتكبة، من معالج البيانات في المواد ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، و ١٠٩.

لم يغب عن المشرّع، الجزاءات المتعلقة بالتعدّيات على الأنظمة والبيانات الرقمية وإعاقة والتشويش على البرامج. وهذا يندرج تحت الهجمات السيبرانية الممكن أن تتعرّض لها الأنظمة الرقمية من قبل المقرنين.

البارز في المادة ١١٦ من قانون ٢٠١٨/٨١ إدراج عقوبات على تقليد النقود الإلكترونية أو الرقمية واستعمالها مع العلم بتقليدها. بالإضافة إلى تقليد واستعمال البطاقات المصرفية والشيكات الرقمية.

تضيف المادة ١١٤ العقوبة المفروضة في حالات إستعمال الأجهزة والبيانات بهدف إقتراف أفعال جرمية.

^٨ - الفقرة ٣ من المادة ٦٢ من قانون رقم ٢٠١٨/٨١ - المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي.

تولّي المصرف المركزي مسك حسابات العملات الرقمية، يرتب عليه أن يكون مجهّز تقنيًا لمسك زمام الأمور الكثيرة التي ستكون على عاتقه، المختلفة قليلاً عن مهامه الحالية، والإلتزام بمعايير مقدمي الخدمات التقنية وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي وتطبيق الجزاءات المترتبة عند الإخلال بالموجبات.

خلاصة الفصل

القانون اللبناني وعلى الرغم من المشاكل التي تحيط به إلا أنه يحمل في سطور مواده بارقة أمل في إمكانية إستقبال عملة المصرف المركزي الرقمية. لكن هذا لا يعني أنه لا يقف في طريق إصدارها عراقيل كبيرة لناحية السياسات المالية والنقدية المنوي اتباعها من قبل الدولة اللبنانية، بالأخص في المرحلة الصعبة التي يمر بها لبنان والتداعيات والأعباء الممكنة على الإقتصاد اللبناني.

العالم يتجه إلى الإنغماس أكثر بكل ما هو رقمي. تلك التبدلات تستدعي مواكبة من قبل الحكومات في سبيل العمل وتطوير قوانينها لتتلاءم والتغيرات والكم الكبير من التعقيد لناحية البرمجيات في الدعامات الإلكترونية والأدوات الرقمية. وإن كانت متطورة وتحمل حلولاً أكثر كفاءة ورخاء للعالم إلا انه من الناحية المقابلة تحتاج لقوانين ضابطة، للأذى الممكن أن يلحق بكل ما يتعلق بالفضاء الإلكتروني. على المشرع اللبناني مسؤولية كبيرة ومهام كثيرة في القيام بجلوة تحديثية على القوانين على إختلافها، إلى جانب العمل مع أشخاص القانون العام والخاص، على رأسهم المصرف المركزي المُمثل بحاكمه، بإصداره تعاميم تلتزم مع قانون النقد والتسليف والقوانين اللبنانية الأخرى بشكل تضمن فيه ودائع المواطنين وحماية بياناتهم الشخصية في الحسابات المفتوحة بحوزته. والأهم من ذلك الحفاظ على استقرار النقد الذي يُعتبر من مهامه الأساسية المنصوص عليها قانوناً، فالإستقرار النقدي والمالي الدعامات الأساسية لبناء الثقة لدى المواطن بدولته ومصرفها المركزي.

القانون ٢٠١٨/٨١ مهم لناحية الحماية التي يوفرها للتعاملات في الفضاء الإلكتروني، لكن هذا ليس كافياً. فالبنية التشريعية لا تكفي، بل إن البنية التحتية المتينة عنصر جوهري من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، من بنية إتصالات حديثة إلى برامج متطورة للحماية من الهجمات وتطوير برامج التسوية عبر الحدود بين

المصارف، والتعاون مع القطاع الخاص عبر فرض معايير متشدّدة في تقديم أجود الخدمات منعًا لتكبد الأفراد والدولة خسائر كبيرة والتقليل من عمليات تبييض الأموال والعمليات المشبوهة.

الفصل الثاني: إصدار العملة الرقمية للمصرف المركزي بين الإيجابيات والسلبيات

بين الواقع المُعاش والمستقبل المنتظر، لم تعد العملة الرقمية للمصرف المركزي بعيدة المنال. فالتدخل الغير مسبوق من قبل الحكومات حول العالم عبر استخدام فكرة الأمان لتضخيم دور الدولة، قابله استخدام البنوك المركزيّة عواقب هذه التدخلات لتضخيم المعروض من العملات الورقية التقليديّة. هذا الكمّ من التدخلات لم تشهده حتى في الحرب العالمية.

هذان الطريقتان المتوازيتان لهما تداعيات كثيرة، لكن الـ CBDC ربما تكون المرشّح الأكثر ترجيحًا لتقارب الطريقتين بحيث ستمثّل العملة الرقمية للبنك المركزي انصهارًا للسياسة الحكوميّة والنقدية. لكن كل مُستحدث وغير مألوف للجمهور، يحمل في جُعبته تساؤلات حول حسناته وسيئاته.

الآثار المحتملة لطرح العملة الرقمية للمركزي تتوزع على عدّة جبهات، بين المسارات التي ستمر بها في تطوير العالم الرقمي للمدفوعات وسياسة الدّول النقدية مع تبدّل أشكال الدّفع، والتحديث الذي سيطرأ على مختلف النواحي المتعلقة بالمستفيدين من هذه العملة أو المصارف المركزيّة والجهات المساهمة في التوزيع، من اللأبعاد القانونيّة، الإقتصادية والأيدولوجيّة، والعقبات التي ستعترض طرحها والتّداعيات المُحتملة على المجتمعات المحليّة والدولية.

إنطلاقاً من هنا سنتطرق لمعالجة تلك النقاط عبر مبحثين. الأول نتطرق فيه: للتحديات المعيقة في واقع تداعيات إصدار العملة الرقمية للمركزي. مناقشين في المبحث الثاني الأسس المشجعة في ظل المقترحات المحتملة في سبيل إستيعاب عملة المركزي الرقمية.

المبحث الأول: التحديات المعيقة في واقع تداعيات إصدار العملة الرقمية للمركزي

الطريق وعرة أمام طرح العملة الرقمية للبنوك المركزية. إذ ستواجهها تحديات وعراقيل جمّة على مختلف الأصعدة إن كانت قانونية، إقتصادية، مالية، سياسية، إجتماعية وغيرها. طرح هذه العملات سيحتاج إلى تضافر جهود جميع الأطراف المعنيين من أجل تحقيق الأهداف المرجوة بالحد الأدنى من الخسائر الممكنة، لكن هذا يعتمد على المناخ المحيط في كل دولة والسياسة المتبعة من الحكومات التي تتفاوت من حيث الأسس والقواعد المستندة عليها. إبان هذا الوضع تبرز بعض التحديات في مسار طرح العملة الرقمية للمركزي منها متعلق بالنطاق العالمي المتشعب ككل، ومنها يختص بالوضع المحلي اللبناني الذي يمتاز بوضعه الإستثنائي والعوامل الكثيرة القديمة منها، والمستجدة، التي تجعله بوضع خاص من خلال المعوقات المصاحبة لعملية إصدار عملة المركزي الرقمية (المطلب الأول)، المخاطر الملازمة لعملية إصدار الـ CBDC (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المعوقات المصاحبة لعملية إصدار عملة المركزي الرقمية

عقبات كثيرة في انتظار إصدار عملات البنوك المركزية الرقمية. قد تختلف تلك العثرات من دولة لأخرى حسب البيئة القانونية المتوفرة. لكن عثرات أساسية تُطرح أهمها المتعلقة بالتوكيل وتصميم العملة الرقمية اللذان يعتبران حجري الأساس الممكن الإنطلاق منهما بسبب ما يمكن أن يؤثر على طرح الـ CBDC (الفقرة

الأولى)، ومنها المتعلقة بالمنطقة المصدرة لهذه العملة من حيث تنوع البئات التشريعية لكل منها والعوامل المجتمعية والبنى التحتية الازمة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: العثرات المتعلقة بالتوكيل وتصميم العملة الرقمية

العثرات الأساسية المرتبطة في طرح العملة الرقمية للمركزي أساسها التوكيل المعطى للمصرف المركزي الذي يختلف من مصرف بلدٍ ما لآخر، إستنادًا على المرونة أو التشدد، الذي على أساسه صاغ القانون هذه الصلاحيات، إلى جانب وشكل التصميم المتبع للطرح والمكونات المتوافرة من أجل عملية الطرح.

أولاً: التوكيل الممنوح للمصرف المركزي

للإنطلاق، الكلمة المفتاح هنا هي "التوكيل".

كما عمدنا سابقا للوقوف على قوانين بعض الدول، النقطة المفصلية والمشاركة بين جميع البنوك المركزية تتمحور حول التوكيل. المعطى من القانون لهذه الأخيرة، لتحديد المسار والصلاحيات المنوطة بها أكانت مرنة أو ضمن ضوابط.

مخالفة المصرف المركزي التوكيل أو ما يعرف بمبدأ "إسناد الصلاحيات" الممنوح له، قد يعرضه إلى مسائلات قانونية وسياسية وإلى مخالفة القانون الإداري، مثل الإختصاص والصلاحيات. إذ لا يجوز له إجراء، أو المشاركة، إلا في العمليات التي حصل على تفويض بشأنها. من هنا عليه احترام التفويض

الممنوح له صراحةً أو ضمناً. فعلى سبيل المثال الكثير من البنوك المركزيّة، لا يمكنها أن تشارك في أنواع معيّنة من الأعمال، بسبب أن القوانين الخاصة بها تمنعها من ذلك.

في ضوء مبدأ إسناد الصلاحيات، يتطلّب إصدار CBDC ركيزة ثابتة للتفويض الذي سيُمنح إلى البنك المركزي، وذلك لأنه نشاط جديد قد يثير جدل كبير. عدم وجود تفويض واضح وصريح لإصدار العملة الرقمية للمركزي من المرجّح أن يثير تساؤلات حول قانونيّة إصدار البنك المركزي لهذا النوع من العملة.

العملة الرقمية ستكون بمثابة دين ومسؤولية على البنك المركزي. من هنا، إصدار الديون الغير مصرّح عنها من قبل المركزي سيؤدي لمخاطر قانونيّة ومالية قد تمسّ بسمعة المصرف المركزي وأصحاب صنع القرار فيه. أهميّة هذا المبدأ تتجلى في صلاحيات البنوك المركزيّة في إصدار إلتزاماتها الثلاثة المتمثلة بالأوراق النقدية والعملات المعدنيّة، النقود الدفترية، والفواتير.

على ضوء هذا، فإن إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي التي تندرج تحت التفويض الممنوح له تستوجب دراسة التفويض الممنوح للمركزي⁸ من جانبين أساسيين الا وهما، الواجبات، وهي ما يجب على المصرف المركزي أن يفعل لتحقيق أهدافه؛ وصلاحياته، المتمثلة في كيفية تصرّف البنك المركزي لتنفيذ وظائفه⁸.

التفويض المعطى في قوانين البنوك المركزيّة ينقسم على أشكال ثلاثة:

بعض قوانين البنوك المركزيّة تعطي صلاحيات ثانوية لإصدار العملة وعادةً ما تتعلق بطباعة وسك الأوراق النقدية والعملات المعدنيّة وتخطيط تداولها وسحب الأوراق النقدية والغاء تداولها وتدميرها.

⁸ - Rosa María Lastra. *International Financial and Monetary Law*. [ed.] 2st edition. ISBN-10: 0199671095 ISBN-13 978-0199671090. s.l. : Oxford University Press, 2015.

⁸ - Wouter Bossu and Arthur Rossi. *The Role of Board Oversight in Central Bank Governance: Key Legal Design Issues*. s.l. : International Monetary Fund, 2019. WP/19/293.

بالمقابل بعض القوانين تنص على أن العملات الصادرة عن البنك المركزي يجب أن تكون مدعومة باحتياطي أجنبي وسندات حكومة بالإضافة إلى تغطيتها باحتياطي من الذهب.

أما الشكل الأخير فيأتي بصورة الحق الإحتكاري المعطى للمصرف المركزي في إصدار العملة، كما وأنه في بعض الأحيان يمنع المؤسسات الأخرى من إصدار العملات. كل ذلك بهدف حصر إصدار العملات بالمصرف المركزي دون غيره.

لذلك فإن تفسير وتحليل القانون الحالي لكل مصرف مركزي فيما إذا كان يمنحه السّطة ويّسمح له بإصدار العملات الرقمية، أو إذا كان هناك أحكام تشريعية أخرى غير مباشرة، من العقوبات الأساسية أمام إصدار عملات البنوك المركزية.

ثانياً: تصميم العملة الرقمية للبنك المركزي

طبيعة التصميم المعتمد للمصارف المركزية لعملتها الرقمية سيخلق بعض المعوقات في عملية الطّرح.

جميع المصارف المركزية تعمل تقريباً بأنظمة الدفع الخاصة فيما بينها أو ما يعرف بالـ Interbank payment system حيث تقتصر المشاركة فيها غالباً بين البنوك الكبرى فقط.

إنطلاقاً من هنا فإن إنشاء عملات رقمية قائمة على الرموز أو عملات رقمية على أساس الحساب يستوجب إنشاء بنية تحتية فنية، تشغيلية وقانونية من شأنها نقل القيمة النقدية بين المستخدمين. يعتبر نظام الدفع هو هذه البنية التحتية.

المؤسسات والبنوك هي المشاركون الأساسيون في هذا النظام. لكن في حال كانت العملة الرقمية للبنوك المركزية متاحة للجمهور وعامة الناس، في تلك الحالة سيقوم المصرف المركزي بإدارة نظام دفع يضم جميع السكان

كمشاركين. على هذا الأساس فالبنوك المركزيّة التي حدّد القانون وظيفة أنظمة الدّفْع فيها والتي تمّت صياغتها بشكل عام، لا ينبغي أن تُثار ليدها قضايا قانونيّة.

لكن لناحية المصارف المركزيّة التي حوّل القانون فيها تشغيل أنظمة الدّفْع بين البنوك، قد يكون هذا التفويض ضيقاً للغاية. هذا لأنّ النّظام معد لينظّم عمليات الدّفْع بين المصارف المركزيّة وليس بين الفئات الأوسع من المستخدمين من عامة الناس.

١ - لناحية إصدار عملة المصرف المركزي القائمة على الرمز

إنه غير مصرّح بشكل واضح لإصدارها لأسباب عديدة.

قد يمنح القانون المصرف المركزي وظيفة ضيقة لإصدار المسكوكات "الورقية والمعدنية" دون منح سلطة لإصدار "العملة" بالمجمل. بعض البلدان قد يمتد تفسير "الأوراق النقدية" فيها لتشمل الأوراق النقدية الرقمية، لكن في الأغلبية الأخرى ستكون عقبة أمام إصدار العملة القائمة على الرّمز بسبب سلطة الإصدار الضيقة في حال:

عدم وجود وظيفة للإصدار؛ وجود وظيفة إصدار ضيقة النطاق؛ وجود وظيفة إصدار واسعة النطاق وعامة؛ عدم وجود وظيفة إصدار، بل صلاحيات عرضيّة.⁸

في الحالة التي يكون المصرف المركزي لا يتضمن وظيفة أو سلطة إصدار بشكل عام. وقد نص القانون فيه على سلطة إصدار احتكارية وسلطات أخرى محدّدة. وتقتصر تلك الأحكام على المسكوكات الورقية والمعدنية

⁸ - **Wouter Bossu, et al.**, Legal Aspects of Central Bank Digital Currency: Central Bank and Monetary Law Considerations Op.cit, p.20.

فقط. من هذا المنطلق يُستنتج أن البنوك المركزيّة مخوّلة فقط إصدار الأشكال المذكورة من العملات على وجه الحصر.

بحالة عدم تضمّن قانون المركزي، أو تضمّنه صياغة فضاضة للوظيفة المحدّدة له أو لسلطة إصداره، لكنه وبطريقة غير مباشرة أو مباشرة، عرّف الإلتزامات النقديّة بوجود غطاء للأصول. في تلك الحالة يتمّ النقيذ بالعملة المُعدّة للإصدار "بالأوراق النقديّة والعملات المعدنيّة".

بالخلاصة، الصورة ضبابيّة لناحية السماح للمصارف المركزيّة إصدار CBDC القائم على الرموز إن لأنّ النصوص القانونيّة للمصارف المركزيّة تضمّ وظيفة واسعة لإصدار العملة من دون تحديد نوعها، لكنها بالفعل تنسحب وتقتصر على العملات الورقيّة والمعدنيّة. أو لأنّ القانون المركزي لا ينص على وظيفة، سلطة أو صلاحيات محدّدة، لكن يعطيها بموجب صلاحيات عرضيّة واسعة.⁸

٢- بالنسبة لإصدار CBDC القائم على الحساب

إصدار العملة الرقميّة للبنوك المركزيّة القائمة على الحساب مدعوم من قبل العديد من قوانين البنوك المركزيّة. بينما إصدارها لعموم الناس يفتقر للأساس القانوني الكافي.

العقبات تختصر بالحالات التي يكون الإصدار: غير مؤكّد، غير مصرح به، أو يسمح به.

غير مؤكّد، حيث لا يتمتّع المصرف المركزي بسلطات عرضيّة أو ضمنيّة أو لا يوجد قانون يضمّ فتح الحسابات الجارية، توجد شكوك في قدرة المصرف المركزي تخويله فتح حسابات جارية للجمهور. وبهذه الحالة يمكن للمركزي أن يُصدر CBDC قائمة على الحساب لأصحاب الحسابات الحاليّة فقط. فيكون الإصدار في هذه الحالة غير مؤكّد.

⁸-Idib

بجالة عدم وجود تصريح، تكون قوانين المصارف المركزية تمنح سلطة فتح الحسابات الجارية للدولة والمصارف والهيئات العامة، دون الأشخاص الطبيعيين. في هذه الحالة لا يمكن إصدار CBDC القائم على الحساب لعموم الناس.

بالوضع الأخير، قد يسمح بإصدار CBDC قائم على الحساب في الحالة التي يكون قانون المصرف المركزي يتضمن سلطة صريحة لفتح الحسابات النقدية الجارية للدولة والبنوك. كما للأشخاص الطبيعيين لكن حسب حالة كل شخص وعبر قرارات خاصة. أما في الوضع التي يعطى فيه للمصرف المركزي صلاحيات عرضية أو ضمنية وحيث يسود السكوت قانون البنك المركزي بخصوص فتح الحسابات الجارية، فتتطبق العملية السابقة نفسها.

٣- عهدة مفاتيح المحافظ المالية والصناديق

إستخدام الأفراد للعملة بالشكل الرقمي، يحتاج إلى تأمين أساليب آمنة لحراسة الأموال والمفاتيح السريّة للحسابات، وإرسال المعاملات بطريقة آمنة ومثبتة. على سبيل المثال، إدارة المفاتيح السريّة (Passwords) بالنسبة لمستخدمي العملات المشفرة كانت مرهقة للغاية مما أدى للإعتماد على الوسطاء الماليين. وفي ظل الحاجة للمفاتيح السريّة من أجل الإحتفاظ الآمن للأموال الرقمية في حسابات CBDC، على المصارف المركزيّة ابتكار نظام لإدارة المفاتيح السريّة سهل الإستخدام. عدم التطرق لهذه النقطة من قبل المصارف المركزيّة قد يكون دافع لمستخدمي CBDC للإعتماد كذلك على الوسطاء الماليين، وبالتالي سيعيق أحد أهم الأهداف الأساسية لإنشاء CBDC ألا وهي الشمول المالي.

هذه المعوقات تواجه إصدار العملات الرقمية للمركزي بشكل عام لكن تبقى بعض المعوقات الخاصة، حسب البيئة القانونية والعناصر المكتملة المحيطة الأخرى.

مثلاً في الإتحاد الأوروبي، الأساس القانوني لإصدار CBDC من قبل البنك المركزي الأوروبي يمكن إيجاده في تفويض إستقرار الأسعار لهذا الأخير وفي مهامه الأساسية في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية وتعزيز التشغيل السلس لأنظمة الدفع. لكن CBDC ستكون مختلفة بطبيعتها عن الأوراق النقدية التي تستوعب ميزات ممكن أن تمنح صلاحيات إضافية للمصرف المركزي وفرض رقابة على المعاملات وفرض أسعار الفائدة السلبية.

إصدار العملة الرقمية في منطقة اليورو قد يتطلب إدخال ضمانات قانونية وقضائية إضافية، كما يتطلب تعديلات معاهدة الإتحاد الأوروبي (TFEU).

الفقرة الثانية: عراقيل الإصدار المتعلقة بالمنطقة المصدرة لعملة المركزي الرقمية

نستعرض العراقيل المرتبطة بمنطقة اليورو (أولاً) والمعوقات الخاصة في لبنان (ثانياً).

أولاً: العراقيل المرتبطة بمنطقة اليورو

تتمحور العراقيل حول الغاء الوساطة المصرفية، تعطيل التخصيص الفعال للإئتمان، منح المصرف المركزي سلطات جديدة. هذه الآثار الاقتصادية قد تقود لمخاوف قانونية بشأن إختصاصات البنك المركزي الأوروبي، مما قد تؤدي إلى طبقات إضافية من المساءلة وربما معايير مختلفة للمراجعة القضائية بشأن السلوك في السياسة النقدية، وخاصةً إذا صدرت العملة الرقمية للبنك المركزي لأغراض البيع بالتجزئة. على سبيل المثال المادة ١٢٧ من TFEU تنص على أن " النظام الأساسي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية (ESCB) يعمل وفقاً لمبدأ إقتصاد السوق المفتوح مع المنافسة الحرة، ويفضل التخصيص الفعال للموارد، وبما يتوافق مع المبادئ الموضوعية في المادة ١١٩".

هذا المبدأ يتعارض وإصدار العملة الرقمية للبنك المركزي في حال وُدد هذا تخصيص مركزي للإئتمان من قبل البنوك المركزيّة، وهو سيناريو محتمل الوقوع في ظل غياب الضمانات المناسبة.

ثانياً: المعوقات الخاصة بلبنان

في لبنان الوضع ليس أفضل حالاً لكن طبيعة العراقيل تتنوع. بالإضافة إلى القوائد المذكورة أعلاه فالأزمة التي إستفحلة على لبنان بكل ما حملة له من تخبّطات، كشفت النقاب عن الكثير من المشاكل الممكن أن تشكّل عثرة أمام إدارة العملة الرقمية للمصرف المركزي اللبناني.

١- توافر عامل الثقة

عامل الثقة هو مفتاح نجاح أي خطة إقتصادية أو مالية من قبل الدولة. لكن وفي لبنان هو أحد أكبر المشاكل التي يواجهها القطاع المصرفي اليوم. فبعد أن كان القطاع المصرفي اللبناني ومصرف لبنان بالتّحديد، في نظر اللبنانيين العامود الفقري الذي سيتد عليه البلد، إتّضح أن مسار السياسات التي يمارسها تطرح علامات إستفهام حول قانونيتها التي رتبت عواقب وخيمة على البلاد.

قانوناً، الثقة فُقدت جراء إخلال المصرف المركزي اللبناني بموجباته وفق قانون التّقد والتسليف. إذ حسب المادة ٨٥ ن.ت مصرف لبنان هو "مصرف القطاع العام" والمبدأ أنه لا يمنح قروضاً للقطاع العام. لكن وحسب المادة ٩١ من القانون عينه أُدرج إستثناء جاء محصوراً ومشروطاً بحيث أن أي تمويل خارج المادة

٩٠ يُعدّ مخالفة من قبل مصرف لبنان لأحكام القانون. كما وإذا دققنا في المادة يتبين أن المصرف المركزي حتى في "الظروف إستثنائية الخطورة" ليس ملزمًا بتمويل الدولة، بل "يمكنه"، أي أنه خيار ممنوح له وليس موجبًا مفروضًا عليه^٨، وفي حال قرر إقراضها يجب أن يعتمد إلى مطابقة وإثبات عدّة عناصر من أجل أن يقبل إقراضها.

كل هذا لم يحصل، وضرب المصرف المركزي الموجبات الملقاة عليه بعرض الحائط، تكبّد بسببها القطاع المصرفي والمودعين خسائر فادحة. والأهم من هذا كلّهُ أنه ضرب الثقة بين المودعين والقطاع المصرفي من جهة، والجهات الدوليّة من ناحية أخرى، حين أعلنت الدولة اللبّانية قرار التمتع عن تسديد سندات الـ Euro bonds.

هذه الثقة المفقودة لن تكون موجودة من أجل دعم طرح العملة الرقمية للمصرف المركزي ليعمد المواطنون للتشجّع واستخدامها في تعاملاتهم، بل قد يصل أن يكون مشروع طرح العملة الرقمية للمركزي "بلا جدوى" إذا لم تتوافر هذه الثقة.

٢- التخبّط في سعر الصرف

بحال الإتفاق على طرح العملة الرقمية للمصرف المركزي واعتمادها في التداول، يجب أن يكون قد تم الإتفاق أولاً ما إذا ستكون ليرة أو دولارًا رقميًا، إلى جانب الإستقرار على سعر صرف موحّد، بالأخص في ظلّ الباقية الواسعة من أسعار الصّرف التي تظهر بين الفينة والأخرى، من سعر الصرف الرسمي إلى سعر

^٨ - نصري انطوان دياب، سليم معوشي، عبده غصوب، رمزي هيكل، هادي خليفة، موسى خوري، سعد نجم وملحم خلف . في عدم قانونية استمرار مصرف لبنان في تمويل الدولة... دراسة لمحاميين: لا يجوز المساس بالاحتياط الإلزامي. [متصل] ١ شباط، ٢٠٢٢. [تاريخ الاقتباس: ١ شباط، ٢٠٢٣]. <https://bit.ly/3XWrtnY>

منصة صيرفة، أسعار الصّرف في المصارف حسب التعاميم، إلى سعر صرف السّوق السّوداء وغيرها. هذا كله ينعكس على الموازنة العامة التي وإن وضعت سعر الصّرف الرّسمي غير محدّد من أجل الإستناد على معطيات ثابتة.

الفوضى في أسعار الصرف الموجودة في لبنان لا تعد بيئة خصبة في سبيل طرح العملة الرقمية للمركزي.

٣- البنية التحتية الرقمية

يتّضح أن تصميم CBDC له تأثير كبير على عملية طرحها والمعوقات التي من الممكن أن تواجهها. في حالة طرح العملة الرقمية للمركزي على أساس الرموز، المركزي اللبناني لا يملك المقومات لا القانونية ولا التكنولوجية اللازمة من أجل المسك بزمام الأمور بالشكل اللازم والمحافظة على الحسابات وما يصحبها من عمليات معقّدة تضمن السير الآمن لها. معظم الحسابات التي يتيح القانون فتحها في المصرف المركزي تعود للمؤسسات الرسمية والجهات المصرفية الخاصة، غير ذلك لا يسمح للعموم بفتح الحسابات. السماح للعموم فتح الحسابات لدى مصرف لبنان سيكون مرهقاً لناحية مسكه هذا الكم الهائل من الحسابات.

في حال إقرار اعتماد العملة القائمة على الرّمز واستخدام تقنية دفتر الأستاذ الموزع (DLT) على الدولة اللبنانية تشريع العمل بالتقنية أو تعديل القوانين الحالية لتتماشى مع التكنولوجيا الجديدة، كما وأنه على الجهات الرّسمية أن تتمتع بالكفاءة اللازمة للتأقلم مع هكذا تعديل. فضلا عن أن المصرف المركزي لا تتوافر فيه عملية تدقيق داخلي (Internal Audit) ذات مصداقية، مما يرجعنا إلى عدم الثقة في حالة حدوث خلل ما.

لا يسعنا إلا أن نذكر أن بنية تحتية رقمية فعّالة يجب أن تترافق مع إمدادات للطاقة بشكل مستمر دون إنقطاع. هذا الأمر غير متوفر وموضوعه شائك، وحاجز كبير أمام سير العملة الرقمية للمركزي لأن أي إنقطاع قد يتسبب بخسائر فادحة.

٤ - الـ Cash Economy وتبييض الأموال

المضمار العالمي وما يصاحبه من تبدّلات على الصعيد الذكاء الإصطناعي وغيره يدفع للتوجه للإقتصاد الغير ورقي/ الرقمي أو Cashless Society.

النظرة اللبنانية كانت نحو هذا التوجه، لكن قبل وقوع الأزمة الإقتصادية. أمّا بعدها فاختلفت الموازين. من بلدٍ يعتمد بقدر كبير على التحويلات الرقمية إن كانت عبر الهواتف الذكية، البطاقات المصرفية، الشيكات وغيرها من أدوات الدفع، إلى بلد عاد لعصر الإقتصاد الورقي بسبب إنهيار الليرة مقابل الدولار الأميركي وما تبعه من عمليات كابتال كونترول غير مقنونة و Hair Cut مقنّعة وفرض قيود على التحويلات المصرفية الداخلية كانت أو الخارجية، عدا عن، فقدان قيمة الشيكات المصرفية كونها أداة للإيفاء.

فكرة التعامل بالعملة الرقمية للمصرف المركزي تتمحور حول التخفيف من عمليات تبييض الأموال، والعودة للإقتصاد الورقي كما في لبنان سيكون عاملاً مسهلاً ومضاعفاً لعمليات تبييض الأموال. فعلى سبيل المثال في حالة الإقتصاد الورقي الأرباح السنوية التي تحققها الشركات والأفراد تسهّل عليها التصريح الغير حقيقي عن الأرباح بسبب عدم القدرة على تتبّعها، كالحالات المصرفية على الأنظمة، وبالتالي تنشط عمليات التهريب الضريبي وتبييض الأموال. ناهيك عن قانون السرية المصرفية اللبناني الذي يعد الغطاء الأساسي المسهّل لهذا النوع من العمليات. لذلك ليس من عبث أطلق على لبنان لقب "الجنة الضريبية".

لبنان ليس بعيداً عن إدراجه ضمن القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (FATF) المعروفة رسمياً باسم "قائمة السلطات القضائية الخاضعة للمراقبة المتزايدة"، وفيها تدرج البلدان التي تم تقييمها على أنها تعاني من أوجه قصور إستراتيجية في أنظمتها الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة⁸. هذا التقييم يمكن أن يقع عثرة أمام إصدار العملة الرقمية للمصرف المركزي.

٥- الإحتياطي الضروري لعملية إصدار النقد

الإحتياطيات والتغطية بالعملة الأجنبية الصعبة ضروري من أجل تغطية كل عملية طباعة كميات جديدة من العملة الوطنية. فكل عملية طرح للعملة الوطنية يجب أن يقابلها إحتياطي في المصرف المركزي لكي يضمن حماية العملة. من هنا تثار علامات الإستفهام حول مسؤولية المصارف تأمين السيولة لها.

في الوضع اللبناني، المركزي في حالة عجز، والإحتياطيات تنضب، حالة التضخم كبيرة، ولا إمكانية لتغطية العملة الوطنية بعملة صعبة، فلن تكون الطرق معبّدة سالكة أمام العملة الرقمية للمصرف اللبناني. مقابل العقبات المعرّقة لإصدار CBDC، وككل جديد، تطل إلى الواجهة مخاطر عديدة.

المطلب الثاني: المخاطر الملازمة لعملية إصدار الـ CBDC

تتفرع مخاطر طرح العملة الرقمية للبنك المركزي لتطال جوانب عديدة. لذا يجب الإضاءة عليها لنكون على دراية بما يصاحب هذا النوع من العملات. سنبحث في الفقرة الأولى مخاطر طرح CBDC المرتبطة بالخسارة، والأخرى المنسحبة على المصارف والعملاء مشتركين. أما في الفقرة الثانية نستعرض الإنعكاس السلبي للعملة الرقمية للمركزي على المصارف والسياسة النقدية.

⁸ - **Kateryna Boguslavska**. Grey-listing for anti-money laundering failings: focus on Sub-Saharan Africa. *Basel Institute on Governance*. [Online] November 29, 2022. [Cited: February 8, 2023.] <https://bit.ly/40DdHsj>.

الفقرة الأولى: مخاطر طرح CBDC المرتبطة بالخسارة، والأخرى المنسحبة على المصارف والعملاء مشتركين

المخاطر كثيرة ومنها المتعلقة بالخسارة (أولاً) ولأخرى التي تنسحب على كلا المصرف والعملاء سويًا (ثانيًا).

أولاً: مخاطر خسارة العملة الرقمية للمركزي

تتشعب الخسارة لتأخذ عدّة أشكال. إما عبر تحويل الأموال عن طريق الخطأ، الإحتيال أو التزوير.

١- التحويل الخاطيء لعمليات نقل الأموال

الخطأ وارد في التحويل المالية. على سبيل المثال حسب نص المادة 4A-407 من قانون التجارة الموحد UCC لا يُنشئ أمر الدفع، مع شخص أو حساب غير موجود أو غير معروف، حقًا في استلام الدفعة. عندما يكون الاسم ورقم الحساب معروفين لبنك المستفيد، يجوز لهذا البنك أن يدفع للشخص المشار إليه برقم الحساب^٨. تكون التحويلات بالتجزئة أكثر عرضة للخطأ من المعاملات التجارية الكبيرة، حيث يكرس الأطراف مزيدًا من العناية لتوفير المعلومات الصحيحة مما يجعل نسبة الأخطاء نادرة.

٢- الإحتيال في التحويلات المالية

خطر الإحتيال يطال تحاويل العملات الرقمية، ويتمحور الخطر حول التفويض الممنوح من العميل في إجراء عمليات الدفع. المادة (a) 4A-202 من قانون UCC مثلًا تتمحور حول قانون الوكالة لحل النزاع حيث يرفض الشخص على أنه المرسل الدفع على أساس أنه لم يأذن بأمر الدفع. على سبيل المثال، إذا تم إرسال أمر الدفع من قبل موظف في شركة، فسيكون السؤال هو ما إذا كان هذا الموظف وكيلاً للمؤسسة يتمتع

⁸ - Steven L Schwarcz, Central Bank Digital Currencies and Law (September 1, 2020). Forthcoming chapter in upcoming book, Istituto Affari Internazionali ed., Peter Lang, Duke Law School Public Law & Legal Theory Series No. 2020-58, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3684814>

بسلطة تفويض أوامر الدفع نيابةً عن الشركة. وبشكل أكثر شيوعاً، يوافق البنك وعميله على الإجراءات الأمنية التي، إذا تم اتباعها، تؤدي إلى أمر دفع مصرح به.⁸

٣- التزوير الذي يطال العملات الرقمية

يطال العملات الرقمية التزوير إساءةً بالعملات الورقية والمعدنية لكن بوتيرة أقل. والتزوير بالمجل هو عملية بقصد الإحتيال على فرد أو كيان أو حكومة.

يمكن تزوير العملة الرقمية للبنك المركزي القائمة على الحساب عبر طريقتين:

عن طريق الإنفاق المزدوج (Double Spending)، الذي يمكن أن يتم عندما يستخدم الدافع الأموال نفسها في الحساب لإجراء عمليتي شراء قبل تصفية المعاملات في نظام الدفع.

أو عبر إجراء تحويلات تتضمن حساباً لم يتم التحقق منه.

ثانياً: مخاطر إصدار العملة الرقمية للمركزي المتعلقة بالمصرف والعملاء سويًا

المخاطر تتنوع منها، الأمن الذاتي للبيانات والخصوصية، حماية المستهلك وقوانين مكافحة غسل الأموال.

١- أمن البيانات الشخصية والخصوصية

لن تصبح المسكوكات من عملات ورقية ومعدنية غير صالحة قانوناً على الفور، بل إن CBDC ستأتي كإضافة على النظام الحالي. لكن حلول العملات الرقمية وإختفاء النقود أمر لا مفرّ منه.

⁸ - UCC § 4A-202(b).

غياب النقد المادي وبروز إمكانيات البرمجة وإثارة قضايا التتبع، تعرض إلى الواجهة أسئلة أخلاقية مهمة. إعتقاد السياسة النقدية الشخصية قد يزيد، بسبب البنية الضخمة من البيانات الشخصية في حوزة المصارف المركزية بما يتعلق بالإفناق الفردي، وعادات الإدخار والاستثمار، إلى جانب البنية التحتية الرقمية لتحديد الهوية التي من الممكن استخدامها لتكييف السياسة النقدية.

سياسة كهذه ستدفع المصارف إلى استغلال البيانات من أجل استخدام أدوات التحفيز التي قد تكون مُسيئة بحيث تقسم المجتمعات وتقوم الحكومة بتقديم الحوافز لمجموعات دون أخرى.

من الجدير فهم نقطة أساسية أن استخدام عملات المركزي الرقمية يلغي قدرتنا على التعامل بطريقة مجهولة بالكامل. فكما استعرضنا سابقاً التصاميم الممكن العمل بها، من المرجح بشكل كبير استخدام عملات البنوك المركزية الرقمية شكلاً من أشكال دفتر الأستاذ الخاص الذي سيوفر "إخفاء هوية يمكن التحكم به" وبالمقابل يمنح إمكانية التتبع والشفافية للبنوك المركزية⁸.

إستخدام CBDC قد يتيح مراقبة المعلومات لمنع الإحتيال بسبب تصميمه المركزي على عكس النقد. هذه الرؤية قد تمنع بعض المستخدمين من اختيار سداد مدفوعاتهم عبر CBDC، حيث قد يكون الكثيرون غير مرتاحين لمراقبة المدفوعات الخاصة بهم من قبل مصدر واحد ألا وهو البنك المركزي.

يجدر التنويه إلى أنه، إذا كانت CBDC القائمة على الحساب عبارة عن نظام مركزي تماماً، فإن أي ثغرة أمنية نظامية، سوف تؤثر على الجميع. مع ذلك إن كان المصرف المركزي القائم على الحساب يستخدم البنية التحتية والتدابير الأمنية المعمول بها في البنوك التجارية، فمن الممكن أن يكون هناك ثغرة أمنية في أحد المصارف غير موجودة في المصارف التجارية الأخرى، بسبب تباين الإجراءات الأمنية المعمول بها.

⁸ -CBDCs: A Monetary Highway to Hell. *hustleescape.com*. [Online] [Cited: 12 13, 2022.] <https://bit.ly/3j0PVoA>.

تصميم CBDC للسماح بمعاملات إلكترونية مجهولة الهوية، سيؤدي إلى تخفيف مخاوف الناس تجاه سلامة المعاملات عبر الإنترنت فتصبح مماثلة للنقد. لكن في الوقت نفسه من شأن عدم الكشف عن الهوية أن يسهل على المستخدمين تجنب لوائح مكافحة غسل الأموال، مما قد يؤدي إلى زيادة المعاملات غير القانونية أو التهرب الضريبي. هذا سيؤدي لتكاليف إجتماعية إضافية.⁸

هذا الخبر لن يسر العملاء، حيث إن التعامل بالعملة الورقية يمنح إخفاء كامل للهوية بحيث يتم الدفع من طرف لآخر دون إنشاء هوية الدافع، لكن مع دخول العملات الرقمية ستصبح العمليات مشابهة لمعاملات بطاقات الخصم الخاصة بالعميل التي تظهر للمصرف المتعامل معه. بهذا سيكون النشاط المالي لكل من مرئياً وفي القريب المنظور قد تتطهر مشاكل أكبر مما تبدو لنا الآن مثل حماية الدولة للبيانات الشخصية.

٢- حماية المستهلك الرقمي في تحويل الأموال الإلكترونية

تتباين حماية المستهلك من بلد لآخر.

قانون تحويل الأموال الإلكترونية (EFTA) في الولايات المتحدة الأمريكية يحكم التحويلات المالية الإلكترونية للأفراد، إلى جانب عمليات الإيداع والسحب من أجهزة الصراف الآلي وتطبيقات الهواتف المحمولة، إلى جانب قانون UCC ومادته 4A التي تغطي العديد من عمليات تحويل الأموال الإلكترونية المحلية والدولية التي تم تصميمها من قبل الأطراف المتطورة نسبياً مثل الشركات والمؤسسات المالية.

على النقيض رابطة التجارة الحرة الأوروبية لا تولي إهتماماً كبيراً لما تتكون منه تحويلات الأموال الإلكترونية أو كيفية تنفيذها، علاوة عن ذلك فإن الغرض الأساسي من إتفاقية التجارة الحرة الأوروبية هو حماية

⁸ - Ben S. C. Fung, Hanna Halaburda. Central Bank Digital Currencies: A Framework for Assessing Why and How. *SSRN Electronic Journal*. [Online] November 28, 2016. [Cited: December 2022, 28.] <https://bit.ly/3WP1jco>.

المستهلك في سبيل منحه حقوقاً معينة في الإنخراط في عمليات تحويل الأموال الإلكترونية، إذ إن الإتفاقية تحمي المستهلك من الرسوم الإضافية وتساعدهم على تصحيح المعاملات الخاطئة. لذلك فإن استخدام CBDC يجب أن تستمد الحماية الممنوحة في إتفاقية التجارة الحرة الأوروبية من أجل حماية مستهلكي التجزئة من الخاطر المحتملة في عملياتهم.

يتبين من هنا التباين في الحماية القانونية لمستهلكي العملات الرقمية المركزي مما يشكل تهديداً للعمليات المقامة من قبلهم.

٣- قوانين مكافحة غسل الأموال

عموماً قوانين مكافحة غسل الأموال تتبع توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)^٨. إذا تُرك إدخال CBDC قطاع البنوك التجارية كمؤسسات إيداع الأفراد فلا داعي لإجراء أي تغيير على قوانين مكافحة غسل الأموال لأن المصرف المركزي لن يؤثر على توصيات مجموعة العمل المالي. الحاجة قد تقع لإجراء التغييرات على قوانين تبييض الأموال، بالأخص في الحالة التي تكون فيها حسابات التجزئة مباشرةً مفتوحة لدى المصرف المركزي. بهذا يمكن أن يكون ملزماً بتلبية متطلبات التوصية.^٩

من التوصيات الأساسية للعناية بالعملاء هي قوانين إعرف عميلك (KYC). في حال إعتمده للتدقيق في كل عملية بالتجزئة سيتطلب ذلك الموضوع تكاليف باهظة بسبب التدقيق في كل معاملة.

⁸ - History of the FATF. *The FATF*. [Online] [Cited: February 18, 2023.] <https://bit.ly/3xz1CH7>.

⁹ - Steven L Schwarcz, Central Bank Digital Currencies and Law, Op.cit. page 9.

إصدار أو تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، رهناً بالقوانين السارية في كل ولاية قضائية، قد يتطلب مزيداً من الرصد والإمتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مما قد يتطلب من المصرف المركزي مراقبة مستخدمي CBDC للإمتثال لهذا التشريع، ما قد يثير مخاطر كبيرة.

الفقرة الثانية: الإنعكاسات السلبية للعملة الرقمية للمصرف المركزي على العمل المصرفي والسياسة النقدية

إطلاق العملة الرقمية للمصرف المركزي ستكون له إنعكاسات على واقع العمل المصرفي (أولاً) ككل بالإضافة إلى السياسة النقدية المتبعة (ثانياً).

أولاً: إنعكاسات إطلاق CBDC على واقع العمل المصرفي

تتنوع الإنعكاسات ما بين:

١- أسعار الفائدة السلبية

طرح الـ CBDC سيمدّد المجسات الأخطبوطية للدولة ومصرفها المركزي على الحسابات المصرفية المفتوحة لديه. فالعملات الرقمية لا يمكن سحبها والإحتفاظ بها تحت المرتبة كالنقد المادي. وفي نهاية المطاف لن يكون هناك مهرب وخيار للنقد المادي من الإنترنت.

ستستغل المصارف المركزية الوضع لتطبيق أسعار الفائدة السلبية التي تعتبر حالة غير عادية يعمد فيها البنك المركزي لفرض معدلات فائدة على إيداعات البنوك التجارية لديه ويحصلها على الإقتراض منه، وهذا ما سيحدث في حالة تصميم Wholesale CBDC.

بشكل أبسط، هذا الإجراء سيدفع المودعين إلى دفع الفوائد للمصرف المركزي لقاء إبقاء ودائعهم في حساباته. على أرض الواقع هذا الإجراء لا يحدث في تعاملات التجزئة. لكن في حالة طرح الـ Retail CBDC فسيتم فرض تلك الفوائد على إيداعات المودعين.

القيام بذلك، سيثبِّع الناس على استخدام أو خسارة المال، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي في بعض الدول. وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة تقارب الصفر إلا أن الفائدة على القروض العقارية والشخصية تفوق الواحد بالمئة. أما على الإدخار فتتراوح المعدلات بين الـ ٠.١ والـ ٠.٥ في المئة، بهذا، العائد الأكبر للمصرف يحصل بالفارق بين فوائد الإدخار وفائدة الأقرض^٨.

في حالة كانت CBDC تحمل فائدة ويمكن الاحتفاظ بها بدون حدود، فقد يؤثر ذلك على حيازات المستثمرين المؤسسيين لأدوات أخرى سائلة منخفضة المخاطر (مثل السندات الحكومية قصيرة الأجل، وإعادة الشراء المدعومة بضمانات سيادية)^٨. وحيث أن CBDC تحمل مبدأ الـ Cours Forcé، وإخضاع هذا النوع من العملات للفائدة سوف يلغي ويكسر الرابط بين القيمة الاسمية والفعلية للعملة، مما يجعل استخدامها كوسيلة للدفع في غاية الصعوبة.

٢- إلغاء وساطة البنوك

سيكون لتحويل الودائع من البنوك التجارية إلى العملة الرقمية للبنك المركزي آثار على التمويل المصرفي والسيولة، إذا لم يتم تعويض هذه الحركة من قبل وكلاء آخرين ينتقلون من CBDC إلى الودائع. تأثير ذلك

^٨ - أحمد مصطفى. ما هي الفائدة السلبية وكيف تؤثر في الاقتصاد البريطاني؟ *Independent* عربية. [متصل] ١١ ٢، ٢٠٢١. [تاريخ الاقتباس: ١٤ ١٢، ٢٠٢٢]. <https://bit.ly/3YpdZBW>

⁸ - Klaus Löber, Aerdt Houben, Benoît Cœuré, Jacqueline Loh. *Central bank digital currencies*. s.l. : Committee on Payments and Market Infrastructures, Markets Committee , 2018. ISBN 978-92-9259-143-4 (online).p.11.

سيكون تقليل الحجم الإجمالي للميزانية العمومية للقطاع المصرفي مما يهدد استدامة نماذج الأعمال المصرفية الحالية.^٨

٣- إدارة البنك عملات البنوك المركزية الرقمية

من السلبيات التي يتم الإستشهاد بها لإدخال CBDC هو خطر تشغيل البنك، حيث سيتمكن المودعون بسهولة من تحويل الودائع إلى المصرف المركزي. الإنكماش في التمويل المصرفي وسحب السيولة على شكل عملات رقمية قد يؤدي إلى وضع المركزي في حالة يضطر إلى إستبدال التمويل الذي فقدته البنوك التجارية^٨، مما سيكون له أثر على النظام المالي وربما الإقتصاد الأوسع.

٤- دخول حلبة المنافسة مع البنوك

خطر محتمل يتصاعد مع إدخال CBDC وهو المنافسة الكبيرة. التي بدورها تقلل من الربحية والإستقرار المالي للبنوك التجارية، لاسيما في حالة الإنكماش الإقتصادي. من المحتمل أن تتنافس البنوك التجارية مع حسابات CBDC من خلال تقديم معدّلات إيداع أعلى وتتأثر من انخفاض الإيرادات من المعاملات عبر الحدود. هذا على افتراض أن المصرف المركزي يمكنه إجراء المعاملات عبر الحدود بشكل أكثر كفاءة من البنوك التقليدية. مع ذلك، قد يؤدي انخفاض الربحية بالبنوك، إلى الاستثمار في الأصول الأكثر خطورة في

⁸ - **Jack Meaning, Ben Dyson, James Barker, Emily Clayton.** Broadening Narrow Money: Monetary Policy with a Central Bank Digital Currency. *SSRN Electronic Journal*. [Online] May 25, 2018. [Cited: 12 26, 2022.] <https://bit.ly/3I1jy3G>.

⁸ - **Jack Meaning, James Barker, Emily Clayton.** Broadening Narrow Money: Monetary Policy with a Central Bank Digital Currency. *SSRN Electronic Journal*. [Online] May 25, 2018. [Cited: December 27, 2022.] <https://bit.ly/3PT07ii>. No. 724.

البحث عن العائد^٨. كما من المرجح أن تزيد البنوك التجارية من اعتمادها على تمويل الجملة في الخارج، ممّا يضيف مخاطر أكبر من خلال تعريض القطاع المصرفي للإنكماش الإقتصادي في الأسواق الأخرى. سيتدفق الأثر من بلد مختلف إلى البلد المحلي، من خلال زيادة تكاليف التمويل المصرفي أو تقليل توافر التمويل^٨.

ثانيًا: سلبيات إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي على السياسة النقدية

الأثر الرقمي والبرمجيات على الإقتصاد لا تقلان أهمية. إذ تطلّ إلى الواجهة سلبيات كثيرة ستواجه طرح العملات الرقمية للبنوك المركزية على صعيد السياسة النقدية.

باتت البرمجة سلاحًا جديدًا للقتلة المتسلسلين للإقتصاد. العلاقة المركزية مع النظام المالي تمنح العملات الرقمية المركزية المصارف الصادرة عنها، فرصة فريدة لكسب المال " القابل للبرمجة". فالمعضلة التي أمام البنوك المركزية مع التحفيز النقدي، تتمحور حول تحكمه بأسعار الفائدة، ولكن ليس بسرعة النقد. تقوم CBDC بتغيير هذا المنهاج مما يتيح الفرصة لتنفيذ سياسة لزيادة أو تقليل السرعة وفقًا لوجهة نظرهم. والتأثير الذي تعكسه على السياسة يترجم على عدة أصعدة.

١- سياسة إنهاء صلاحية العملة

ستسمح العملات الرقمية للبنك المركزي بتطبيق سياسة إنهاء صلاحية العملة. كان البنك المركزي الصيني قد إختبر هذه السياسة في عملاته الرقمية مع البنوك التجارية. على سبيل المثال يستطيع برمجة أموال

⁸ - **Orla Ward, Sabrina Rochemont.** An addendum to "A Cashless Society- Benefits, Risks and Issues (Interim paper) Understanding Central Bank Digital Currencies (CBDC). s.l. : Institute and Faculty of Actuaries, March 2019. p. 13. <https://bit.ly/3GjAwZN>.

⁸ - **Wadsworth, Amber.** The pros and cons of issuing a central bank digital currency. *Bulletin.* June 2018, Vols. Vol. 81, No. 7.

المستخدم بحيث إن لم ينفق مبلغ محدد يحدده المركزي من حساب الـ CBDC الخاص بالعميل بحلول تاريخ معيّن، تنتهي صلاحية تلك الأموال الرقمية.

٢- إسقاط طائرات هليكوبتر

تهدف تلك الوسيلة لتحفيز النقدي، حيث تُضخ الأموال في الإقتصاد ويتم نشرها كما لو تم إلقاؤها من طائرة هليكوبتر. بهذه الطريقة يتم زيادة المعروض النقدي في أيدي الأمة وزيادة إنفاقهم. عملات المركزي الرقمية يمكن أن تكون "عملة الهليكوبتر" بسبب السرعة والكفاءة التي تصل بها لجيوب المواطنين. لكن هذا يتعارض مع التسيير الكمي التقليدي (QE) الذي يستند تدفق العملة فيه إلى حد كبير على المؤسسات المالية، بينما مع الـ CBDC يمكن أن تصل العملة الورقية المطبوعة بضغطة زر إلى الحساب .

٣- تدخّل المركزي في سياسة الإقراض

تراجع دور البنوك التجارية في الساحة الإقتصادية سيضع الكرة في ملعب البنوك المركزية التي ستلعب دوراً في التحكم بقرارات الإقراض. بهذه الطريقة ستزيد سيطرة البنوك المركزية.

جزء كبير من تحويلات العملات الذي يتم بين الشركات والمؤسسات المالية يأخذ شكله الرقمي. بالتالي فإن التركيز القانوني الأساسي ينطوي على تمكين المستهلكين إستخدام العملة الرقمية للبنك المركزي على أساس يومي كبديل للنقد. لكن معضلات طرح العملة الرقمية للمصرف المركزي قد تجتمع وتكون نفسها في بعض

⁸ - Quantitative easing. *Bank of England*. [Online] Bank of England, January 5, 2023. [Cited: January 14, 2023.] <https://bit.ly/2INUY15>.

الأحيان، لكن في المقابل تختلف من بيئة تشريعية لأخرى حسب المخزون القانوني المتوافر وإلتزام التطبيق من قبل السّطات.

من هنا، لا تزال التحديات والتداعيات التي ستلحق جزاء طرحها غير واضحة المعالم بشكل كامل. لكن الواقع الرّاهن يعرض أمامنا عثرات جمّة قانونية، إقتصادية، سياسية، أمنية وتقنيّة التي من الممكن أن يواجهها الطرح للعملة الرقمية، في خضم التطبيق والممارسة على أرض الواقع والقوانين الراهنة.

مقابل الطريق الشائكة لعملية الطرح، تبرز بعض النقاط المضيئة في المشروع الذي سنسعى لإلقاء الضوء عليها في المبحث التالي.

المبحث الثاني: الأسس المشجعة في ظل المقترحات المحتملة في سبيل استيعاب عملة المركزي الرقمية

مقابل الحواجز والسلبات التي يشكّلها إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي على مستويات عديدة، إلا أنه ومقابل كل مُستحدث جديد وما يصاحبه من تداعيات وسلبات، لا بد أن يلاقي إستحسان بعض القطاعات والأفراد، بحيث يعكس تحفيزاً وتحسيناً على أصعدة كثيرة، أكانت عامة على مستوى البلاد ككل، أو حتى على النطاق الضيق كقوانين، إقتصادات وسياسات محلية لكل بلد.

طرح العملة الرقمية في الإقتصاد اللبناني، ليس بالأمر الجديد. هذه الفكرة تعود لما قبل الأزمة، حين إعتزم حاكم مصرف لبنان آنذاك طرحها لركوب موجة التكنولوجيا في التنظيمات الرقمية التي لاقت إستحسان من قبل بعض المصارف، التي روجت لطرق الدفع عبر الهواتف والساعات الذكية. إستفحال الأزمة في لبنان وإنفلاش الكتلة النقدية بالعملة الوطنية، دفع بالتداول وإعادة مشروع العملة الرقمية للمركزي إلى الواجهة. لكن هذه المرّة تغيّرت الأسباب، من كمالية في سبيل مواكبة التطور، لتتحول لأداة يمكن أن تكون خشبة الإنقاذ لإعادة الثقة المفقودة بالقطاع المصرفي.

من هنا يتّضح أن لطرح العملة الرقمية آثار إيجابية يمكن تسليط الضوء عليها سنعمد لعرضها، منطلقين من المعطيات العالمية العامة حول حسنات طرح العملة الرقمية للبنك المركزي على المستوى العالمي العام (المطلب الأول) وصولاً للواقع اللبناني والعوامل المحفزة لإصدار CBDC في لبنان إلى جانب بعض المقترحات (المطلب الثاني).

المطلب الأول: حسنات طرح العملة الرقمية للبنك المركزي على المستوى العالمي العام

الأبعاد الإيجابية لطرح البنوك عملاتها الرقمية ستتكشف وستطال نواحٍ جمة.

فعدد كبير من هذه المصارف المركزية تتطلع لإقامة حوكمة محلية أكبر على أنظمة الدفع العالمية بصفتهم الحراس المعيّنون للاستقرار النظامي. نظرة البنوك المركزية لإنشاء عملة رقمية ترى في طياتها فوائد باعتبارها ركيزة لأنظمة الدفع الرقمية الحالية ويمثل إدخالها ابتكاراً مهماً للغاية في السوق المالية.

يمكن أن تكون الفوائد المحتملة لـ CBDC بمثابة أساس جديد لنظام الدفع وجسر بين خدمات الدفع القديمة والجديدة، بحيث تكمل، بدلاً من أن تحل محل، الأشكال والأساليب الحالية لتقديم الخدمات المالية⁸. كما يمكنها الحفاظ على مركزية أموال البنك المركزي الآمنة والموثوقة في اقتصاد سريع الرقمنة⁸.

من هذا المنطلق، نستعرض بعض أبرز الإيجابيات.

الفقرة الأولى: انعكاسات طرح CBDC على الشمول المالي تعزيزاً لفاعلية السياسة النقدية

تطال الإنعكاسات أوجه عديدة أبرزها تعزيز الشمول المالي (أولاً) وتحقيق الحد الأدنى من المرونة في

السياسة النقدية والحماية من الدولار (ثانياً).

⁸ - Money and Payments: The U.S. Dollar in the Age of Digital Transformation. *Federal Reserve*. [Online] January 2020. [Cited: March 1, 2023.] <https://bit.ly/3lxBXnq>.

⁸-Idib

أولاً: تعزيز الشمول المالي / Financial Inclusion

من أبرز النقاط التي تستهدفها عملية طرح مشاريع العملات الرقمية للبنوك المركزية هي الشمول المالي. مفهوم الشمول المالي يركز على إمكانية الأفراد والشركات الوصول للمنتجات والخدمات المالية المفيدة التي تعتمد لتلبية احتياجاتهم⁸.

كانت مدير عام صندوق النقد الدولي سابقاً كريستين لاغارد ، ورئيس البنك المركزي الأوروبي حالياً^٨ قد حثت البنوك المركزية على النظر في CBDC لأنها يمكن ان تحقق أهداف السياسة المالية، بما في ذلك الشمول المالي^٨.

يُعد الشمول المالي دافعاً مهماً لبعض الإقتصادات، بالأخص الناشئة منها بما يتعلّق بمقترحات العملة الرقمية للبنك المركزي بالتجزئة المرتكزة على تقنية DLT.

في نظرة على الأفراد في العالم، لا تزال شريحة كبيرة منهم من ذوي الدخل المنخفض، أو أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، لا يملكون حسابات مصرفية ولا يتعاملون مع البنوك ولا يمكنهم الوصول لشبكة الإنترنت مما يحرمهم من الإستفادة من المنتجات والخدمات المالية والدفع عبر الإنترنت المقدمة من المصارف. بالتالي يعتمدون لإستخدام النقد كوسيلة دفع رئيسية في تعاملاتهم اليومية. من هذا المنطلق، طرح

⁸ - اليزابيث برايس. الشمول المالي: الشمول المالي يمثل عاملاً رئيسياً في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء. البنك الدولي: مجموعة لبنك الدولي. [متصل] ٢٩ آذار، ٢٠٢٢. [تاريخ الاقتباس: ٢٥ تموز، ٢٠٢٣]. <https://bit.ly/44UrooB>.

⁸ - Christine Lagarde. *International Monetary Fund*. [Online] September 12, 2019. [Cited: March 3, 2023.] <https://bit.ly/3ZUsAFB>.

⁸ - Christine Lagarde . 2018. "Winds of Change: The Case for New Digital Currency", prepared for delivery by IMF Managing Director, Singapore Fintech Festival, 14 November.

عملة المركزي الرقمية لتجارة التجزئة سيعزز رقمنة الإقتصاد وبالتالي التنمية الإقتصادية والإجتماعية^٨، وإمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الأخرى. في حين لا تزال تكاليف إرسال المدفوعات عبر الحدود مرتفعة في بعض البلدان، على الرغم من الجهود الدولية الحثيثة المبذولة لخفض هذه التكاليف، إلا أن طرح CBDC التي ستساعد في تحسين الشمول المالي سينعكس إيجابًا على خفض هذه التكاليف^٩.

ثانيًا: تحقيق الحد الأدنى من المرونة في السياسة النقدية والحماية من الدولة

١- تحقيق الحد الأدنى من المرونة في السياسة النقدية

عملية إصدار العملة الرقمية للمركزي يمكن أن تساعد في إضفاء المرونة على السياسة النقدية، مما يسمح للبنوك المركزية بإنشاء أسعار فائدة إسمية وتنفيذ عمليات إسقاط هليكوپتر بطريقة سليمة.

كما من شأن سعر الفائدة على العملة الرقمية للمصارف المركزية أن يساعد في إنشاء أرضية صلبة لأسعار سوق المال، لأن تمرير تغيرات أسعار الفائدة من قبل المركزي سيكون أكثر مباشرة. أما في حال قدمت CBDC بديلاً مباشراً للودائع فستكون البنوك أقل قدرة على تحديد أسعار الفائدة على الودائع بشكل مستقل.

هذه السياسة المرنة ستساعد المصارف المركزية على الحفاظ على دور الأوامر العامة في السياسة النقدية وتأمين حماية الإستقرار المالي في أسواقها^٨.

٢- الحماية من الدولة

^٨ - Sayuri Shirai, S. 2019. Money and Central Bank Digital Currency. Op.cit.

^٨ - Agustín Carstens . The future of money and the payment system: what role for central banks? *Bank For International Settlements*. [Online] December 5, 2019. [Cited: March 3, 2023.] page 11, <https://bit.ly/3YnwXaO>.

^٨- Markus Brunnermeier, Jean-Pierre Landau. The digital euro : policy implications and perspectives. *European Parliament*. [Online] January 2022. [Cited: March 12, 2023.] <https://bit.ly/3ytfh3b>.

الإستقرار المالي والسياسة النقدية ومع مرور الوقت أصبحا من الدوافع الأكثر أهمية لعمل CBDC بالأخص في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية. إذ يمكن للعملة الرقمية أن تساعد البنوك في الحفاظ على السيادة النقدية للبلد في مواجهة "الدولة الرقمية" أو توفير بديل عام في حالة التنبّي الواسع النطاق للعملات الرقمية الخاصة المقومة بالعملات الأجنبية^٨.

الفقرة الثانية: إيجابيات إطلاق CBDC على أبعاد العملة التصميمية والكفاءة

تطال الإيجابيات نواحٍ متعلقة بالتصميم ورفع الكفاءة. من هنا نبحث في إمكانية إعادة التصميم الجذري ومنح شكل أكثر مرونةً (أولاً)، وتعزيز الكفاءة وإنعكاساتها على القاعدة الضريبية (ثانياً).

أولاً: إمكانية إعادة التصميم الجذري ومنح شكل أكثر مرونةً

١- إمكانية إعادة التصميم الجذري

نجاح إطلاق العملات الرقمية للبنك المركزي والتي تتضمن حسابات مباشرة للمستهلكين والشركات، يمكن أن تحل محل حصة مادية من الودائع المودعة حالياً في حسابات مصرفية تجارية ويمكن أن تخلق واجهة تنافسية جديدة لمقدمي حلول الدفع.

التصميم الجديد للعملة الرقمية سيعمد للنقل الأرخص والأسرع لرأس المال وتعزيز السيطرة على المخاطر.

٢- منح الشكل المرن

⁸ - Codruta Boar, Andreas Wehrli. Ready, steady, go? – Results of the third BIS survey on central bank digital currency. *Bank for International Settlements (BIS)*. [Online] January 2021. [Cited: March 6, 2023.] <https://bit.ly/3YrjxWq>.

سبق وذكرنا أن CBDC تختلف بشكل أساسي عن الأشكال الأخرى للعملات الرقمية من حيث إنها مدعومة وبشكل مباشر من ودائع المصرف المركزي أو تعهد الحكومة. لذلك فإنها توفر قيمة ثابتة يمكن أن تهدف إلى الجمع بين الفوائد في مجالات الثقة، الإستقرار التنظيمي وشفافية التدقيق.

إلى جانب ذلك لا تعتمد بالضرورة على التقنيات الغير مركزية حيث يمكن إدارتها من قبل وكلاء البنك المركزي. وكذلك توزيعها عبر تقنيات دفتر الأستاذ الرقمي. يمكن الاحتفاظ بها على أجهزة مادية مثل البطاقات أو محافظ الهواتف أو موجودة كإدخال كتاب رقمي بحت. يمكن أيضا إصدارها كرموز منفصلة أو كأصول قائمة على الحساب محتفظ بها بشكل مباشر في البنك المركزي.⁸

ثانياً: تعزيز الكفاءة وإنعكاساتها على القاعدة الضريبية

١- زيادة كفاءة عمليات التسوية

تمكّن العملة الرقمية للمركزي من التقليل من عمليات الإحتكاك في أنظمة الدفع الحالية، مما يؤدي إلى خفض التكلفة وزيادة سرعة المعاملات. إلى جانب رفع الكفاءة في إمكانية التسوية عبر الحدود نظراً للتكلفة العالية والتنفيذ البطيء للعمليات الحالية، وفرض تقليل مخاطر الطرف المقابل من خلال تمكين التسوية المتصلة والفورية مثل ما أطلقه البنكان المركزيان في مشروع "عابر" (Project Aber).

٢- قاعدة ضريبية أوسع

⁸ - Olivier Denecker, Arnaud d'Estienne, Pierre-Matthieu Gompertz, and Elia Sasia. Central bank digital currencies: An active role for commercial banks. *Mckinsey and Company*. [Online] October 13, 2022. [Cited: February 23, 2023.] <https://mck.co/3laDhoD>

النقد الورقي يصاحبه خطر كبير للتهرب الضريبي. دخول العملة الرقمية للمركزي يمكن أن يحفز النشاط الإقتصادي عبر تنشيط القاعدة الضريبية وتعزيز الإيرادات. كما يساعد في الحد من التهرب الضريبي والحدّ من الإستخدامات للأغراض الغير مشروعة.

المطلب الثاني: العوامل المحفزة لإصدار CBDC في لبنان إلى جانب بعض المقترحات

بالرغم من الفوضى الواقعة في لبنان، غير أن إطلاق CBDC سيعكس بعض الإيجابيات المشجعة على الواقع اللبناني.

الفقرة الأولى: الأبعاد الإيجابية لـ CBDC على الواقع اللبناني

مما لا شك فيه أن لطرح العملة الرقمية للبنك المركزي حسنات تختلف من بلد لآخر، أما في لبنان أبرزها سيكون:

طرح العملة الرقمية للمركزي خطوة إيجابية في التداول عبرها، بالليرة اللبنانية لكن ليس بالدولار^٨. كما أنها وسيلة قد تساهم في إمتصاص النقد "Cash Money" من الأسواق بطريقة إحترافية بعيدة عن التعامل البهلوانية التي تزيد تضعف وفقدان المواطنين ثقتهم بالإقتصاد وتقاوم النعمة على المصارف وتسبب المشاكل بين المؤسسات والمستهلكين. كما أنها تسهّل عملية التحكّم بكميات النقد الورقي قيد التداول، للتخفيف من حجم كتلتها. عملية التبادل هذه أو "Substitution"، أداة من أدوات المصرف المركزي للتحكّم بكميات النقود وكيفية توزيعها^٨.

^٨ - التداول بالعملة الرقمية في لبنان... ماذا نعرف حتى الآن؟ إحاد المصارف العرب (UAB). [متصل] ١٦ ١١، ٢٠٢٠. [تاريخ الاقتباس: ٢٤ ٢، ٢٠٢٣]. <https://bit.ly/3IRS3K4>

^٨ - بعملة غير عملته الوطنية... وهي "اللوار" لبنان يسجل سابقة التداول بـ"الأموال الرقمية". خالد أبو شقرا. بيروت : نداء الوطن، ٨ آب، ٢٠٢٢، المجلد العدد ١٠٦٤.

تتيح العملة الرقمية للمركزي تنظيم السوق ومراقبته، كما أنها تساعد على التخفيف من عمليات المضاربة الكبيرة على الليرة اللبنانية، بحيث يمكن المصرف المركزي معرفة من يعمد لضخ الأموال بكميات كبيرة لشراء الدولار ورفع سعر الصّرف وكل المعلومات المرتبطة بهذه العملية. هذا يساعد في تخفيض التضخم والحد من الطلب على الدولار.

يساهم وضع العملة الرقمية قيد التداول إلى تعزيز الشفافية، مما يعطي صورة أوضح عن القطاع التجاري المحلي وتوجهات السوق.

فقدان الليرة اللبنانية أكثر ٩٧٪ من قيمتها^٨ وهذه النسبة من المحتمل إن بقي الوضع في تدهور دراماتيكي، أن تؤدي لإزدياد الكتلة النقدية بالليرة ورزّم الأموال. إنطلاقاً من هنا فإن العملة الرقمية للمركزي تساهم في التخفيف من رزم الأموال المُعرقلة لشراء أبسط الحاجيات.

خطر السرقة يزاول دائماً النقد، لكن التداول بالعملة الرقمية يعتبر أكثر أماناً من التداول النقدي. حيث إن الأموال المخزّنة في الهواتف الذكية ليس من السهولة سرقتها، بسبب أن العملية معقّدة للغاية. وفي حال تمت سرقة الجهاز يمكن إبلاغ المصرف ووقف الحساب على الفور كما هي الحال عند فقدان بطاقات الإئتمان.

تزيد من أرباح المصرف المركزي في عملية سك العمل أو ما يعرف بـ "Seigniorage". فيعمل من خلاله على الحصول على الفرق بين القيمة الاسمية للعملة والتكاليف المتمثلة في إنتاج وسك النقود التي تكون في هذه الحالة زهيدة جداً. في حين أن طباعة العملة الورقية اليوم أصبحت تكلف أكثر من قيمتها^٨.

^٨ - قرار من مصرف لبنان يُفقد الليرة ٩٠ بالمئة من قيمتها رسمياً. عربية Sky News. [متصل] ٣١ ١، ٢٠٢٣. [تاريخ الاقتباس: ٢٤ ٢، ٢٠٢٣]. <https://bit.ly/3Zlxue7>

^٨ - بعملة غير عملته الوطنية... وهي "اللّولار" لبنان يسجل سابقة التداول بـ"الأموال الرقمية". خالد أبو شقرا . Op.cit

إعتماد العملة الرقمية في لبنان سيعمد إلى نقل السيولة الموجودة خارج النظام الإقتصادي، إلى نظام إقتصادي غير مصرفي. بمعنى آخر ستعيد إدخال السيولة للنظام الإقتصادي لكن ليس من خلال الإيداعات لدى المصارف.

كما سبق وذكرنا، يمكن تعقّب العملة الرقمية وهذا أمر إيجابي في ظل الأوضاع السائدة في الوضع اللبناني الزّاهن والعملية الوطنية. إذ من الممكن أن تساهم في المستقبل في تتبّع حركة التحويل مما يؤدي لخفض العمليات المشبوهة وتبييض الأموال الحاصلة في لبنان والتّهريب للخارج كما حصل أعقاب الأزمة الأخيرة.

الفقرة الثانية: حزمة مقترحات ذات أبعاد عامة وأخرى متخصصة بلبنان

بعد الجولة التي قمنا بها نستعرض بعض المقترحات على المستوى العام (أولاً)، وأخرى خاصة بلبنان (ثانياً).

أولاً: مقترحات عامة

مقابل المطبّات تطلّ إلى الواجهة بعض الإيجابيات التي تعكس الهدف الموضوع نحو التطوّر ومواكبة العصر بشكل متكامل يضمن الإستدامة لمجتمع رقمي، باتت متطلباته خارج الواقع المادي الملموس الذي نعيش به.

١- مقترحات متعلّقة بالصلاحيات

سنقدّم بعض المقترحات على الصّعيد القانوني التي بإمكانها أن تساهم في إحتضان العملة الرقمية للمركزي. تدرك البنوك أنها بحاجة إلى صلاحيات من قبل القانون لإصدار CBDC وإشراف على نظامها. لذلك فإن بعض الولايات القضائية قد يستلزم تنقيح القانون المصرفي فيها، بحيث يوضع تعريف أكثر شمولاً للعملة

الرقمية لتشمل النسخة الرقمية وتمكين المصرف المركزي من إصدار هذه العملة. على المشرع واضع النص القانوني، أن يعتمد إلى تمثيل CBDC كوسيلة تبادل قانونية لتسوية الديون، خاصة كانت أم عامة، في سبيل الوفاء بالالتزامات المالية. الاعتراف القانوني بالعملة الرقمية سيفرض على الأطراف الحكومية والخاصة قبول التعاملات بالعملة الرقمية للمصرف المركزي.

على سبيل المثال قانون المدفوعات الأوكراني الجديد⁸، أولى إهتماماً بالعملة الرقمية، حيث إنه حدد عمل أنظمة الدفع في أوكرانيا، والمبادئ العامة لإصدار واستخدام النقود الإلكترونية حيث نص على أن العملة الرقمية الصادرة عن (National Bank of Ukraine) NBU هي شكل إلكتروني لعملة أوكرانيا. بالإضافة إلى أن البنك المركزي الأوكراني بصفته المصدر⁸، مسؤول عن تحديد القواعد المتعلقة باستخدامها.

إدراج تعديل قانوني كهذا سيعمد إلى تسيير قيام جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بفتح حسابات بالعملة الرقمية وقبول التعامل بها من دافعين مختلفين.

بات من المعلوم أن فتح حسابات لدى المصرف المركزي ليست بالأمر المتاح للجميع. من هنا يستلزم إدراج العملة الرقمية للمصرف المركزي، عملية إعادة تدقيق في طبيعة المؤسسات أو الأطراف المخولة حق الوصول إلى حسابات المركزي، المحصور بكيانات محدّدة. إذ على المشرع الإلتفات للمعايير التي يجب توافرها لدى الأفراد على اختلاف طبيعتهم، والإمتثال لمعايير أكثر صرامة من الحسابات المفتوحة لدى المصارف التجارية. إثر ذلك على القانون توسيع ببيكار شمولية المواد القانونية بغية إمكانية الوصول إلى حسابات البنك المركزي لأن التصاميم الموضوعة لطرح CBDC وبالأخص التجزئة تولي فتح حسابات للمستخدمين.

⁸ - ЗАКОН УКРАЇНИ Про платіжні послуги № 1591-ІХ від 30.06.2021

⁸ - Стаття 1. 96) цифрові гроші Національного банку України (далі - цифрові гроші) - електронна форма грошової одиниці України, емітентом якої є Національний банк України.

٢ - مقترحات ذات أبعاد تقنية وقائية

الخصوصية من الأمور المهمة التي تثير المخاوف في عملية استخدام الأدوات الرقمية.

يمكن معالجة هذه المخاوف لدى مستخدمي الملاذ الأخير داخل أنظمة CBDC، والمفاضلة بالنزاهة المالية عبر خيارات قانونية، تنظيمية وتقنية مختلفة.

قد تكون أنظمة العملة الرقمية للمصرف المركزي أسهل لناحية تعزيز الخصوصية، حيث يتم فصل المعلومات الشخصية (مثل الهوية) عن تلك المتعلقة بالمعاملات. بالرغم من هذا الفصل قد سيتلزم إجراء تعديلات مرتبطة في متطلبات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

بما أن القطاع الخاص سيتم إشراكه في العملية، من المقترحات، أن يتم جمع المعلومات الخاصة بهويات المستخدمين وتخزينها من قبل مزودي خدمات الدفع فقط، وبهذا لن يكون للبنك المركزي أي معلومات عن هوية المستخدمين.

لغرض إنفاذ القانون قد يكون هناك حاجة لجمع المعلومات الخاصة بالعملاء. من هنا سيكون هناك حاجة إلى عمليات محددة بوضوح للقيام بذلك، على غرار قوانين السرية المصرفية الحالية.

مميزات كهذه ممكن أن تساعد في الحماية من إساءة إستعمال بيانات المستخدمين لأغراض سياسية (التجسس ومراقبة الدولة)، وحماية الإستقلال التشغيلي للبنوك المركزية من التدخلات وضغوط الجهات السياسية.

في حال إعلان إفلاس المؤسسة المالية المحتفظة بالمعلومات الشخصية وهويات المستخدمين، من الجدير والضروري نقل المعلومات وأرصدة الحسابات إلى مزود خدمات آخر لضمان حفظها.

يمكن أن تساعد الإصلاحات القانونيّة والتنظيميّة في زيادة حماية مستخدمي الملاذ الأخير لـ CBDC ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تحديد الشّروط التي يمكن بموجبها استخدام المعلومات.^٨

استخدام تقنية DLT قد يثير لـ CBDC بعض الاعتبارات القانونية على السّلطات أن تعالجها. بالنّسبة لأنظمة DLT التي تستخدم آليات إجماع إحتمالية، ستكون هناك مخاوف تتعلّق بالنهاية القانونية للمعاملات. بحيث قد تفتح بعض بروتوكولات DLT الوصول إلى معلومات الحساب والمعاملات لجميع المشاركين، الأمر الذي يجب إما تجنّبه، أو تنظيمه لحماية الحسابات المالية. يمكن الإستناد إلى القانون السويسري بشأن "تكييف القانون الاتحادي مع التطورات في تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع"^٩ الذي سيسمح بالوصول المباشر لمشاركي التجزئة وتوفير المزيد من الخدمات على سلسلة القيمة التجاريّة، مثل خدمات المقاصة والتّسوية والحفظ.^٨

قد يتطلب استخدام DLT لتسجيل المعاملات الحكوميّة تغييرات في التشريعات التي تفرض بروتوكولات المحاسبة لأن الحكومة تستخدم بروتوكولات المحاسبة القياسية.

يجب على المشرّع التطرق إلى قانون الإفلاس الذي يحتم على المصرف المركزي أو مقدمي الخدمات أن يكون لديه عهدة أصول CBDC. هذا يتعارض مع تصميم DLT الذي يسمح لصاحب الحساب فقط الوصول إلى المفاتيح الخاصة (Passwords) اللازمة لنقل CBDC.

⁸ - Raphael Auer, Holti Banka, Nana Yaa Boakye-Adjei, Ahmed Faragallah, Jon Frost, Harish Natarajan and Jermy Prenio. FSI Insights on policy implementation No 41 Central bank digital currencies: a new tool in the financial inclusion toolkit? *Bank For International Settlements (BIS)*. [Online] April 2022. [Cited: March 10, 2023.] <https://bit.ly/3TrE5Sz>. ISSN 2522-249X (online) ISBN 978-92-9259-551-7 (online) .

^٨ - دخل هذا المرسوم حيز التنفيذ في تاريخ ١ آب ٢٠٢١.

⁸ - Alexander Vogel, Luto Luthiger. New DLT law is just around the corner. *Lexology*. [Online] January 12, 2021. [Cited: September 16, 2022.] <https://bit.ly/3ToVWtz>. page 2 .

في هذا المضمار عمدت العديد من المبادئ التوجيهية مثل في ^٨ FCA FS17/4 في المملكة المتحدة إلى تقديم تشريعات DLT محددة مثل قانون إيطاليا رقم ٢٠١٩/١٢ ^٩ ، أو إلى اعتماد أطر تنظيمية كاملة DLT كما هو الحال في جبل طارق ^{١٠}.

تعديل القوانين الفرعية ذات الصلة الغير مباشرة التي يكون لها تأثير على الاعتراف بـ CBDC. مثل القانون الضريبي، الحجز على الممتلكات والتصرف بالمحافظ المالية الإلكترونية في حالات الإفلاس، والقوانين الجزائية التي توفر الحماية في عملية الحياة.

تعزيز قوانين تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب، حيث إن أهداف CFT/AML من الأهداف الرئيسية، يجب الإمتثال للمعاهدات الدولية الراعية لهذا المضمار. مثل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) ^{١١}، والقوانين الداخلية الخاصة بكل دولة.

مخاطر خصوصية البيانات من الأهداف الأساسية المرتبطة بإدخال العملة الرقمية للمصرف المركزي. يمكن في بعض الحالات أن تلحظ البنوك المركزية دوراً لبعض الكيانات الجديدة التي ممكن أن تتطلب تعديل تشريعي في صلاحياتها. على سبيل المثال البنك المركزي الأوروبي يستخدم كيانات غير خاضعة للتنظيم المصرفي للقيام بإجراءات التشغيل والتدقيق في معايير (KYC) ^{١٢} لحاملي محافظ CBDC، التي تمكّن

^٨ - **Financial Conduct Authority**. Distributed Ledger Technology Feedback Statement on Discussion Paper 17/03. [Online] December 2017. [Cited: March 17, 2023.] <https://bit.ly/3ZrMtTH>.

^٩ - LEGGE 11 febbraio 2019, n. 12 Conversione in legge, con modificazioni, del decreto-legge 14 dicembre 2018, n. 135, recante disposizioni urgenti in materia di sostegno e semplificazione per le imprese e per la pubblica amministrazione. (19G00017) (GU Serie Generale n.36 del 12-02-2019) <https://bit.ly/2vAiVYz>

^{١٠} - *DLT-related legislation and regulatory frameworks*. s.l. : International Capital Markets Association, 10 January 2020. p. 3. icmagroup.org.

^{١١} - United Nations Convention against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto (UNTOC), Signed in December 12, 2000.

^{١٢} - **Philip Chethalan**. CBDC – How KYC & AML compliances can mitigate the risks. *idcentral*. [Online] August 10, 2022. [Cited: March 21, 2023.] <https://bit.ly/3TtzKyp>.

العملاء من استخدام بصمات رقمية فريدة للتعريف عن أنفسهم في البنوك. وهذا يساعد البنوك على تجنب العمل مع جهات فاعلة لم يتم التحقق منها، مما قد يردع تورطها في الاحتيال والأنشطة الإجرامية الأخرى، بما في ذلك غسل الأموال⁸.

يجب على القانون التأكيد على مفهوم وكالة الإستخدام ليشمل CBDC، أي أن يكون المستخدم قادر على الوصول إلى بياناته الناتجة عن إستخدام CBDC وتصحيحها أو حذفها إذا لزم الأمر.

تعزيز الأنظمة المتعلقة بمتطلبات تكنولوجيا المعلومات والأمن والضمان وقواعد حماية البيانات، وتضمين تشريعات التعديل أحكامًا بشأن معايير الأهلية، والمعايير التقنيّة، وحماية المستهلك، والإدماج المالي، والالتزامات مثل حفظ السجلات والإبلاغ.

الحماية الجنائية للعملة الرقمية للبنوك المركزيّة، عبر تطبيق إتفاقيتي Geneva و Budapest للأمن السيبراني.

ثانيًا: مقترحات خاصة بلبنان

المقترحات السابقة ممكن أن تسري في مختلف البلدان لكن يبقى للبنان بعض المقترحات الخاصة.

الإستعانة بخبراء تقنيين مختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحوّل الرقمي.

تطوير البنى التحتية لكي تتماشى والتحوّل الرقمي. أولها إمدادات الطّاقة الواجبة التوافر بشكل دائم لأنها المحرّك الرئيسي لشبكة الإنترنت وأي انقطاع بالشبكة يؤدي لمشاكل وخسائر كبيرة.

⁸ - What is central bank digital currency (CBDC)? *McKinsey*. [Online] McKinsey & Company, March 1, 2023. [Cited: March 21, 2023.] <https://mck.co/42qLfl3>.

وضع تشريعات خاصة واستراتيجية بأمن الفضاء السيبراني. لأن قانون المعاملات الإلكترونية يشكل إطاراً قانونياً صلباً لحماية الأفراد والشركات عبر إدخال التشريعات الضرورية لمحاربة الجريمة الإلكترونية، لكنه لم يتطرق بوضوح لمواضيع حماية الفضاء السيبراني.

الإتفاق على سعر صرف موحد لليرة اللبنانية مقابل الدولار، خصوصاً في ظل الأزمة الكبيرة في سعر الصرف المتناثر في حقل واسع من خيارات أسعار الصرف والتوجّه نحو الدولار المبطّنة.

إتخاذ تدابير وقرارات فاعلة تعيد الثقة للمواطن اللبناني في القطاع المصرفي ومصرفه المركزي بالتحديد. حيث إن العملة الرقمية للمصرف المركزي اللبناني لن تجدي نفعاً في ظل غياب ثقة المجتمع اللبناني لاعتمادها كعملة، خصوصاً بعد الأزمة الكبيرة التي راح ضحيتها أموال المودعين في الحسابات المصرفية.

تعديل قانون السرية المصرفية اللبناني، لأنه يشكل عقبة أساسية أمام الطّرح لما يحمله من عرقلة في تطبيق معايير عديدة في سبيل طرح صحي للعملة الرقمية للمصرف المركزي اللبناني.

الجانب المشرق للعملة الرقمية للبنك المركزي قد يستقطب معه العديد من الميزات على الواقع الإقتصادي والنقدي للعالم ولبنان. لكن هذا يقف متكلاً على مبادرات المشرّع والطبقات الحاكمة المتحكّمة بمفاصل الدولة. تتقدّم أو تتراجع؛ كله بقرار واحد منها فقط.

خلاصة الفصل

الواضح أن طرح العملة الرقمية للبنك المركزي يقف أمام منعطفي طريق محتمين من أجل الوصول للوجهة المرجوة. بين طريق تطرح تحديات كبيرة عمدنا للتعرف على بعض أوجهها، في سبيل فهمها واستيعاب البيئة الشائكة التي من الممكن أن تكون محيطة بالعملية الرقمية. حيث من المرجح أن يكون لها آثار سلبية قد تطل شريحة كبيرة من القطاعات، بسبب غياب التشريعات القانونية التي ترسم الطريق للأطراف المعنية إلى جانب إظهار المسح الأكثر شمولاً لصناعة الاستثمار العالمية بشأن العملات الرقمية للبنك المركزي حتى الآن دعماً محدوداً ونقصاً في فهم كيفية عمل الدولار، أو اليورو أو اللين أو الجنيه الرقمي⁸. إنطلاقاً من نص صلاحيات وآلية إصدار هذا الشكل الجديد من العملة، وصولاً لقبول العملة الرقمية كعملة رسمية للتبادل، إلى جانب القوانين الأخرى المصاحبة لعملية الطرح.

في ظل هذه الطريق الوعرة، تتفرع منها أخرى، تحمل العديد من الإيجابيات التي يمكن أن تأتي بالكثير من المنافع. هذا لا يتم إلا من خلال بعض التعديلات أو إعادة صياغة أو إستحداث قوانين جديدة تتماشى والهيكلية التشريعية الموجودة في كل بلد حسب تطورها واجتماع العناصر المكتملة لها. من هنا جاءت بعض

⁸ - **Marc Jones**,. Limited support for central bank digital currencies in global investment industry survey. *Reuters.com*. [Online] July 26, 2023. [Cited: July 27, 2023.] <https://reut.rs/3DyBG1A>.

المقترحات العامة التي من الممكن أن يتم أخذها بعين الإعتبار لعملية إصدار عملة رقمية للمركزي بوعاء متكامل من الجوانب القانونية عبر إعادة الهيكلة التشريعية للعملة الرقمية للمصرف المركزي، بالإضافة إلى التحفيزات التكنولوجية من بنى تحتية رقمية وأدوات حماية لهذا العالم الرقمي الذي بات يطور نفسه يوماً تلو الآخر إلى جانب الكثير من المتغيرات الممكن العمل عليها وتطويرها.

الخاتمة

نعم، أصبح الخيال حقيقة. من عصر كانت المدن الرقمية مجرد خيال علمي، إلى واقع فعلي. ومن عملة ورقية ومعدنية في محافظ يدوية، إلى أخرى رقمية في حسابات وهمية. نعيش واقعاً في طور التحول. نحو مستقبل بات المتوقع فيه غير متوقع. شبكة، إسطادات ضحاياها حيث أضحى الفرار منها مستحيلاً. شبكة حاكت في خيوطها حكايات المستقبل. مستقبل تغيرت فيه القواعد، بحيث أصبحت بالية غير نافعة، تحتاج إلى صدمة كهربائية لتصحو من كبوتها وتكمل مسيرتها. جائحة كورونا كانت الصّفة وجسر العبور نحو مرحلة إنتقالية جديدة. مرحلة كان البطل فيها العملات المشفرة التي باتت الشغل الشاغل للعالم لما حملته من نظرة جديدة للعملة والإستثمار. لكنها في الوقت عينه دقت ناقوس الخطر لدى إقتصادات ومنظومة مالية عالمية في حالة تخبّط. إعادة رسم صورة النقد، وطبيعته التي تبدّلت على الخريطة المالية للعالم. رسالة تهديد، كانت الدّافع في إنتفاض البنوك المركزية لطرح عملتها الرقمية الخاصة. تبدّلات كثيرة ساهمت في ولادة عملة رقمية للبنك المركزي، صاحبها أشكال لتصاميم جديدة للنقد تحاكي متطلبات الفورة ولزوم هيكلية تقنية مقوننة جديدة للعملة، والأدوات المستخدمة للدّفع في ظلّ كثرة الخدمات

والمنتجات الرقمية والإندثار التدريجي للعملة الورقية في مجتمعات عديدة. برعم ستعرضه عواصف كثيرة كي يُزهر.

بيئة قانونية متجانسة تحاكي الواقع والمستقبل هي الأرض الخصبة والهدف المرجو للعملة الرقمية للبنوك المركزية. فبين زحمة وإختلاط المفاهيم، كان تسليط الضوء على واقع الصورة القانونية التي نعيشها قدر الإمكان، إن على الصعيد العالمي، العربي أو المحلي اللبناني الذي يحمل مُعضلات كثيرة جِراء تراكمات زمنية آخرها الأزمة الأخيرة.

محركات تشريعية تعمل لتطوير قوانين تحاكي حاجات عالم باتت فيه الخوارزميات والأكواد والذكاء الإصطناعي والعقود الذكية لها وقعها. فمن أجل إتمام عقود رقمية ذات خدمات رقمية، يجب السداد بعملة قانونية، والعملة الرقمية للمصرف المركزي يمكن أن تكون خيار ذات فعالية.

يمكن للعملات الرقمية أن تكون أحد المحركات الأساسية في الشمول المالي، كما تلعب دورًا كجزء، من مجموعة أوسع من الأدوات. لضمان شمول فعال، يجب التصدي لعوائق الإستبعاد خصوصًا في إقتصادات أسواق البلدان النامية حيث الكثير من المواطنين يعجزون عن فتح حسابات مصرفية لهم.

تصميم العملة الرقمية للمصرف المركزي يجعلها تتكيف مع حواجز محدّدة النطاق، لكن هذا غير كافي. إذ لا تزال بحاجة إلى دعم من خلال المزيد من السياسات بهدف تطوير نظام بيئي للقبول، يسمح بالتبادل السلس بين الأشكال المادية والرقمية للعملة، مما يساعد على منح العملة الرقمية للبنوك المركزية مستوى ثقة يماثل إلى حد كبير الأشكال الأخرى من أموال المصرف المركزي. هذا كله لا يمكن أن يتحقق دون وضع أنشطة واسعة النطاق لمحو الأمية المالية والرقمية؛ تطبيق نهج "إعرف عميلك"؛ وتشجيع النماذج القائمة على الوكيل غير خاضعة للتنظيم المصرفي ذات الصلة. تحديث نظام الدفع الوطني من خلال تقديم خدمات الدفع

السريع، واستخدام الخدمات المصرفية المفتوحة وواجهات برمجة التطبيقات (APIs) لتمكين الواجهات الفعالة، وضمان معايير الوصول العادلة والشفافة والقائمة على المخاطر للوصول إلى أنظمة الدفع والبنى التحتية المالية. تصميم أنظمة عملات البنك المركزي بطريقة تشمل جميع مقدمي الخدمات والمشروعات والبنوك وغير البنوك، يوفر أساسًا تكنولوجيًا متينًا ومنخفض التكلفة للقطاع العام ووصلات بينية جديدة. يمكن أن تدعم نسبًا منخفضة لرسوم الخدمة عدا أنه يسمح بالتسجيل عن بُعد ويسهل وصول التجار والمؤسسات حتى الصغيرة منها.

أداة جديدة كالعملة الرقمية للمصارف المركزية يمكن أن تكون معالجة لبعض القضايا الأساسية في مشهدية منظومة المدفوعات العالمية. والإعتراف بها من قبل القانون كعملة قانونية مقبولة في التداول، سيساعد إمكانية الوصول إليها وتبنيها في التعاملات من قبل جميع الناس. لكن مقاييس كهذه ليس بمقدور جميع البلاد تحقيقها على أرض الواقع.

لبنان الغارق بأكبر أزمة مالية في تاريخه النقدي، يستطيع إجراء التعديلات القانونية المرجوة للحاق بقافلة المصارف المركزية العالمية خصوصًا بعد مبادرة حاكمه، عن نيته في وضع لبنان على الخريطة العالمية، في طرح لمشروع عملة رقمية لبنانية تساعد على تطبيق مفهوم "System Cashless" ما يتيح تحريك سوق النقد محليًا وخارجيًا.

رفع الستارة عن مسرحية الإنتهاكات القانونية من قبل الدولة والمصرف المركزي للقوانين وضياع أموال المودعين جعلت الأمور أكثر صعوبة. فبعد أن كان القطاع المصرفي اللبناني الملاذ الآمن لكل لبناني، إنهيار القطاع، الصلب القشرة هش المضمون، ليجرف معه أموال الناس، لتليه إنهيارات دراماتيكية في سعر صرف العملة الوطنية.

إعصار أطاح بأحد أهم أعمدة القطاع المصرفي ألا وهو عامل الثقة. ثقة المودعين بالقطاع ومصرفه المركزي التي من الصعب إعادة بناؤها بين ليلة وضحاها. حين كان المجتمع اللبناني يعتمد الوسائل الرقمية للدفع، التي من المفترض أن تسهّل الحياة، باتت الآن معقّدة لدرجة كبيرة بسبب ما فُرض عليها من حصار على التحويل إن الداخلية أو الخارجية، أخذًا شكل "Capital Control" مطبّق، لكن غير مقونن (حتى تاريخ كتاب هذه الرسالة)، وفقدان الثقة مع الجهات الدولية. تبع هذا الموضوع دعاوى قضائية على المصارف اللبنانية في المحاكم الأجنبية التي أصدرت أحكام قضائية متعلّقة بالتحويل المصرفي الدولي بموجب القانون اللبناني. تبعتها قرارات جريئة من المحاكم اللبنانية.

في حين العالم يتّجه نحو مجتمعات غير نقدية، عاد شبح عدم الأمان للبنانيين في تكديس الأوراق النقدية والتشبّث أكثر فأكثر في النقد المادي كملاد آمن من مصيدة المصارف. فمن الصعب لمواطن بناء الثقة في عملة رقمية، في حين أمواله النقدية سُلبت منه وتبخّرت.

البيئة الرقمية المحفوفة بالمخاطر تحتاج إلى وعي من قبل الجهات التشريعية التي تعمل على حماياتها من أجل تعزيز نظام دفع سليم. النقد الورقي حُصّن عبر إتفاقية جنيف لقمع التقليد لعام ١٩٢٩ التي تعمد إلى مواءمة عناصر القانون الجنائي الوطني الموضوعي لجرائم التزوير وتنشئ آلية للتعاون الدولي ضد التقليد. هذه الإتفاقية مقترحة التعديل لتحمي المدنيين من الهجمات الإلكترونية، بسبب تغير طبيعة الحرب في ظل الإنترنت الذي لا يحترم الحدود الدولية وجنّد مقاتلين بالأسلحة الرقمية والهجمات السيبرانية المرجّحة للإرتفاع مع برامج الذكاء الصناعي، ما يهدد أمن السكّان من خلال سرقة الهوية، والهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية. كلها اليوم أسلحة الحرب في ساحة المعركة الرقمية.^٨

⁸ - **Joseph Guay and Lisa Rudnick.** What the Digital Geneva Convention means for the future of humanitarian action. *UNHCR.* [Online] June 25, 2017. [Cited: March 28, 2023.] <https://bit.ly/3lNcOxE>.

أما إتفاقية بودابست تأتي بهدف مواءمة عناصر القانون الجنائي الوطني الموضوعي للجرائم في جرائم الإنترنت. كما تنشئ آلية للتعاون الدولي ضد الجرائم الإلكترونية. مضمون الإتفاقية لا يذكر صراحةً مواد تعاقب ضد الجرائم المرتكبة ضد CBDC لكنها مع ذلك تسرد العديد من الجرائم التي تتمثل في التدخل في إساءة الاستخدام أو التزوير أو الإحتيال المتعلق ببيانات الكمبيوتر. الصياغة الواسعة لجرائم الإنترنت الواردة فيها ممكن أن تغطي الجرائم الممكن ارتكابها ضد CBDC، لذا فإن تطبيق مبدأ لا جريمة إلا بنص، ولا عقاب إلا بنص يتطلب من السلطات والولايات القضائية، أن تحدّد بشكل أدق عقوبات الجرائم الإلكترونية على العملة الرقمية للمصرف المركزي.

في لبنان قوانين عديدة يجب أن تكون تحت المجهر من أجل إعادة صياغتها لتشكّل دعامة، لإصدار قانوني عصري متين لعملة البنك المركزي الرقمية. إلى جانب الإحاطة بالجوانب التحصين من الازمة لضمان المخاطر الكثيرة المصاحبة للعالم الرقمي من عمليات القرصنة والهجمات الإلكترونية، التي وبالرغم من برامج الحماية المتطورة تملك نقاط ضعف يمكن خرقها. عدا عن طبيعة لبنان الجائشة تفقد عامل الإستقرار فيه على مختلف الصعد، ما يجعل رصيده ضعيف بالفوز في هذا السباق إلا إذا تدارك الوضع واستغل قوانينه الحالية لتطوير أخرى جديدة، متجانسة تسمح له بتكوين عتاد قوي جاهز لمجابهة عمليات مشبوهة يمكن أن يكون معقلها الإنترنت المظلم الموازي للعالم الرقمي اللماع الذي نعرفه.

ما بين الأزمات العالمية والجائحة الرقمية، يجلس لبنان قابلاً في أزماته؛ مرسة خلاصه، صحوه قانونية ربما تكون راية الإنطلاق نحو تخلصه من الكيانات البالية نحو مجتمع أكثر إزدهار. لكن بحث الحكومة لتعديل المادتين ٥ ن.ت (التي تحدد الفئات النقدية التي يصدرها مصرف لبنان) و٤٧ ن.ت الذي يطرح علامة إستفهام لأن تعديلها سيسحب من مصرف لبنان إمتياز إصدار النقد وإسنادها في الأغلب لوزارة المالية.

خطورة الموضوع تكمن بأنه سيؤدي لتضخم. كما أن سك النقد سيصبح سياسيًا، لأن المنظومة تريد الإمساك بالقرار بعد أن نضبت دولارات المركزي، من أجل تمويل الدولة كلما دعت الحاجة.

يظل المستقبل أكثر المواضيع غموضًا. ففي ظل التطور في طبيعة العملة ماذا يحمل لنا المستقبل التشريعي؟ ما هي الخطوات التشريعية العالمية والعربية واللبنانية الجديدة في مضمار العملات الرقمية؟ ما هي الهيكلية الممكن طرحها لإحتضان التجدد المستمر؟ وإلى أي مدى سنتمكن من مواكبة متطلبات المجتمع الرقمي وعملاته؟ لربما المنظومة التشريعية ومصرف لبنان المتشبهت بترائه يريد أن يظل عالقًا في التاريخ يرقص على دبكة الأجداد ملوحين بأوراق الليرة اللبنانية؟ أو سيستقل صاروخ المستقبل ليرقص على أنغام تكنو العصر.

لائحة المصادر والمراجع

مراجع اللغة العربية

الكتب

- ١- أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا. (١٩٩١). معجم مقاييس اللغة، ط 1 ، بيروت، لبنان : دار الجيل.
- ٢- الدبيسي، وائل. العمل المصرفي في لبنان من الوجهة القانونية. بيروت : إتحاد المصارف العربية، ٢٠١٥.
- ٣- رزق، ميراندا زغول. النقود والبنوك. مصر : جامعة بنها -التعليم المفتوح. ٢٠٠٩.

مقالات إلكترونية

- ١- أبو العلا، مروة. مقال يشرح تعريف ومفهوم العملة في القانون www.mohamah.net. [متصل] ١٤ أيلول، ٢٠١٨. [تاريخ الاقتباس: ٢ أيار، ٢٠٢٢]. <https://bit.ly/3P1G4uu>
- ٢- أبو شقرا، خالد. بعملة غير عملته الوطنية... وهي "اللولا" لبنان يسجل سابقة التداول ب"الأموال الرقمية". بيروت: نداء الوطن، [متصل] ٨ آب، ٢٠٢٢، [تاريخ الاقتباس: ٢٣ ٢، ٢٠٢٣]. <https://bit.ly/3GJOH3T>
- ٣- أحمد مصطفى. ما هي الفائدة السلبية وكيف تؤثر في الاقتصاد البريطاني؟ *Independent عربية*. [متصل] ٢ ١١، ٢٠٢١. [تاريخ الاقتباس: ١٤ ١٢، ٢٠٢٢]. <https://bit.ly/3YpdZBW>
- ٤- برايس، اليزابيث. الشمول المالي: الشمول المالي يمثل عاملا رئيسيا في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء. البنك الدولي: مجموعة لبنك الدولي. [متصل] ٢٩ آذار، ٢٠٢٢. [تاريخ الاقتباس: ٢٥ تموز، ٢٠٢٣]. <https://bit.ly/44UrooB>
- ٥- حطيط، مها. قانون رفع السرية المصرفية في لبنان. مخاوف من "ثغرات قانونية". الشرق. [متصل] ١٨ كانون الثاني، ٢٠٢١. [تاريخ الاقتباس: ٢٦ كانون الأول، ٢٠٢٢]. <https://bit.ly/3gJYNhA>
- ٦- دياب نصري انطوان ، معوشي سليم ، غصوب عبده ، هيكل رمزي ، خليفة هادي ، خوري موسى ، نجم سعد وخلف ملحم . في عدم قانونية استمرار مصرف لبنان في تمويل الدولة... دراسة لمحامين: لا يجوز المساس بالاحتياط الإلزامي. [متصل] ١ شباط، ٢٠٢٢. [تاريخ الاقتباس: ١ شباط، ٢٠٢٣]. <https://bit.ly/3XWrtnY>
- ٧- مرهج كريم ودبوس أميرة. الحكومة الرقمية في لبنان: بين الواقع والحلم. النهار. [متصل] ١٠ ٢، ٢٠٢١. [تاريخ الاقتباس: ٤ ١٢، ٢٠٢٢]. <https://bit.ly/3B7mQOI>
- ٨- ياسين، حنين. أحداث مفصلية ساخنة أربكت موازين الاقتصاد العالمي في ٢٠١٨. الخليج أونلاين. الخليج أونلاين، [متصل] ١ ١، ٢٠١٩. [تاريخ الاقتباس: ٢١ ٥، ٢٠٢١]. <http://khaleej.online/Ly3AKN>

المواقع الإلكترونية للجهات الرسمية

- ١- التداول بالعملة الرقمية في لبنان... ماذا نعرف حتى الآن؟ اتحاد المصارف العرب (UAB). [متصل] ١٦ ١١, ٢٠٢٠. [تاريخ الاقتباس: ٢٤ ٢, ٢٠٢٣]. <https://bit.ly/3IRS3K4>.
- ٢- طرق الدفع. الجمهورية اللبنانية وزارة المالية. [متصل] لا تاريخ نشر. [تاريخ الاقتباس: ١ ١٢, ٢٠٢٢]. <https://bit.ly/3gKmB5j>.
- ٣- مكافحة غسل الأموال. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. [متصل] ١٢ تشرين الثاني, ٢٠٢٢. [تاريخ الاقتباس: ١٣ تشرين الثاني, ٢٠٢٢]. <https://bit.ly/3EE0czN>.

المواقع الإلكترونية

- ١- ايلون ماسك يرى أن بتكوين أفضل قليلا من حيازة النقد، وبيل غيتس يقول لو لديك أموال مثل ماسك، استثمر فيها، ما هو رأيك في العملة المشفرة؟ *asharqbusiness*. [متصل] Bloomberg، ٢٢ أيار, ٢٠٢١. [تاريخ الاقتباس: ٢٢ أيار, ٢٠٢١]. <https://bit.ly/46EpYQk>.
- ٢- ضاهر، فرنسوا. في التعليق على إجتهد المحاكم بموضوع سداد الدين بالعملة الأجنبية بالعملة الوطنية. *mahkama.net*. [متصل] ٢٢ ٧, ٢٠٢١. [تاريخ الاقتباس: ٢٤ ١٠, ٢٠٢٢]. <https://bit.ly/3F88al6>.
- ٣- عبد الناصر المسالمة، جمال. بحث قانوني و دراسة حول مفهوم البنوك الإلكترونية و انماطها. *استشارات قانونية مجانية-محاماة نت*. [متصل] ٧ ٩, ٢٠١٦. [تاريخ الاقتباس: ٣١ ٥, ٢٠٢١]. <https://bit.ly/3wKqvNH>.
- ٤- فتح حساب في مصرف لبنان المركزي ٢٠٢٢. *صناع المال*. [متصل] ٢٩ تشرين الثاني, ٢٠٢١. [تاريخ الاقتباس: ٢١ تشرين الثاني, ٢٠٢٢]. <https://bit.ly/3XjkV2V>.
- ٥- المدفوعات السعودية. [متصل] لا تاريخ نشر. [تاريخ الاقتباس: ١ أيلول, ٢٠٢٢]. <https://www.saudipayments.co>.

مجلات علمية

- ١- خالد، نواف حزم، و داود، ايسر عصام (٢٠١٥). " الطبيعة القانونيّة للنقود الإلكترونيّة"، مجلة كلية القانون والعلوم القانونيّة والسياسيّة، المجلّد ٤، العدد ١٣.
- ٢- السيدح، موسى محمد علي (٢٠١٣). " المال في الشريعة والقانون"، جامعة إفريقيا العالمية، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية والعلميّة، العدد ٣.

قوانين الدول العربيّة

اللبنانية

العامة

- قانون العقوبات الصادر بمرسوم اشتراعي رقم ٣٤٠ الصادر في ١/٣/١٩٤٣.

الخاصة

- قانون التجارة البرية الصادر بمرسوم اشتراعي رقم ٣٠٤ تاريخ ٢٤٤ / ١٢ / ١٩٤٢ في الجريدة الرسمية ٤٠٧٥.
- قانون السريّة المصرفيّة الصادر في ٣/٩/١٩٥٦.
- قانون الصادر في ١٩/١٢/١٩٦١ باجازة فتح حساب مشترك في المصارف الخاضعة للسرية قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي رقم ١٣٥١٣ الصادر عام ١٩٦٣.
- قانون الاجراءات الضريبية رقم ٤٤ تاريخ ١١/١١/٢٠٠٨.
- قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٤٤ / ٢٠١٥.
- قانون المعاملات الإلكترونيّة والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم ٨١ تاريخ ١٠ / ١٠ / ٢٠١٨.
- قانون رقم ٣٠٦ تاريخ ٣/١١/٢٠٢٢ المتعلق بتعديل بعض مواد القانون الصادر بتاريخ ٣/٩/١٩٥٦ المتعلق بسرية المصارف. والمادة ١٥٠ من القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٣٥١٣ تاريخ ١/٨/١٩٦٣ وتعديلاته (قانون النقد والتسليف). والمادة ٣٣ من القانون رقم ٤٤ تاريخ

٢٠٠٨/١١/١١ وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية) . والمادة ١٠٣ من المرسوم الإشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل).

قرارات وتعاميم

- قرار أساسي رقم ٧٢٩٩ صادر تاريخ ١٩٩٩/٦/١٠
- قرار رقم ١٣٠٩٥ تاريخ: ٢٠١٩/٠٨/٢٣ لائحة ببطاقات الائتمان والوفاء المستعملة في لبنان
- القرار الأساسي رقم ٧٢٩٩ : الصراف الآلي وبطاقات الائتمان والوفاء
- تعديل القرار الاساسي رقم ٧٥٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ المتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية
- القرار الأساسي رقم ٧٨١٨ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٨
- تعديل القرار الاساسي رقم ٧٥٨٤ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ المتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية.
- القرار الاساسي رقم ٩٦٦٨ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٩ (نظام التسوية الالكترونية العائد لبطاقات الايفاء او الدفع او الائتمان المصدرة في السوق اللبنانية والمستعملة محليا على اجهزة نقاط البيع (POS).
- القرار ١٢٨٣٧ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
- القرار الأساسي رقم ١٢٧٢٥ المتعلق بالوقاية من الأفعال الجرمية الإلكترونية. تاريخ: ٢٠١٧/١١/٢٨.
- رقم الأساسي رقم ١٢٧٢٥ تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٨ بشأن الوقاية من الأفعال الجرمية الإلكترونية
- قرار وسيط رقم ١٢٩٧٨ تاريخ: ٢٠١٩/٠١/١٤.
- تعديل القرار الاساسي رقم ١٣٢١٥ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٣ (اجراءات استثنائية حول السحوبات النقدية من الحسابات الصغيرة لدى المصارف.
- التعميم رقم ٥٨٨ تاريخ ٢٠٢١/٦/٥.
- رقم ١٣٣٣٥ تاريخ ٢٠٢١/٦/٨ بشأن إجراءات استثنائية لتسديد تدريجي لودائع بالعملات الاجنبية

- تعميم أساسي للمصارف رقم ١٦١ تاريخ ٢٠٢١/٦/١٢.
- التعميم رقم ١٥٩ تاريخ ٢٠٢١/٨/١٧.
- القرار الأساسي رقم ١٣٣٨٤ تاريخ ٢٠٢١/١٢/١٦ المتعلق بإجراءات استثنائية للسحوبات النقدية.
- القرار الوسيط رقم ١٣٤٤٠ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.
- التعميم الوسيط رقم ٦٠٦ الصادر في ٢٠٢٣/١/٣٠.

العراق

- قانون البنك المركزي العراقي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٤.

المملكة الأردنية الهاشمية

- قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٨٧٦.

المملكة العربية السعودية

- نظام النقد العربي السعودي ١٣٧٩ هـ.
- نظام البنك المركزي السعودي ١٤٤٢ هـ.
- نظام التعاملات الإلكترونية ١٤٢٨ هـ تاريخ الإصدار ٢٠٠٧/٠٣/٢٧ م ، تاريخ النشر ٢٠٠٧/٠٤/١٧ م.
- نظام المدفوعات وخدماتها ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م.
- مشروع اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها للبنك المركزي السعودي ابريل ٢٠٢٢.

الإمارات العربية المتحدة

- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة

- القانون الإتحادي رقم ٨ لعام ٢٠٠٤ بشأن "المناطق الحرة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة".
- لسنة ٢٠١٨. مرسوم بقانون إتحادي رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ في شأن المصرف المركزي وتنظيم قانون رقم ١ لسنة ٢٠٢١ بإنشاء هيئة دبي الرقمية
- المنشآت والأنشطة المالية. مرسوم بقانون اتحادي رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم ٢٠
- قانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم تقديم الخدمات الرقمية في إمارة دبي.
- قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢ لتنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي.

مراجع اللغة الإنجليزية

كتب

العامة

- 1- **Lastra, Rosa María.** *International Financial and Monetary Law.* [ed.] 2st edition. ISBN-10: 0199671095 ISBN-13 978-0199671090. s.l. : Oxford University Press, 2015.

الخاصة

- 1- **Arvidsson, Niklas.** *The Swedish Route to the Future of Cash : Building a Cashless Society.* Stockholm, Sweden : Springer Briefs in Economics, 2019. p. 41. ISBN 978-3-030-10689-8.
- 2- **Ward, Orla, Rochemont, Sabrina.** *An addendum to "A Cashless Society- Benefits, Risks and Issues (Interim paper) Understanding Central Bank*

Digital Currencies (CBDC). s.l. : Institute and Faculty of Actuaries, March 2019.

كتب تضم مجموعة مقالات أو دراسات

- 1- **Rockborn, Niclas.** The Virtual Currency Regulaion Review. [ed.] Michael S Sackheim and Nathan A Howell. Second Edition. London : Tom Barnes, 2019, 25, p. 270.
- 2- **Sparve, Robert.** The Swedish Central Bank. [ed.] Robert C. Effros. *Current Legal Issues Affecting Central Banks*. s.l. : International Monetary fund, 1995, Vol. 3, 15, p. 227.

تقارير

- 1- **Ahmad, Tariq.** *Regulation of Cryptocurrency in Selected Jurisdictions*. s.l. : The Law Library of Congress, Global Legal Research Directorate, 2018. 2018-016055 .
- 2- **Bank of Canada,European Central Bank,Bank of Japan,Sveriges Riksbank,Swiss National Bank,Bank of England,Board of Governors Federal Reserve System,Bank for International Settlements.** *Central bank digital currencies: foundational principles and core features*. s.l. : Bank for International Settlements (BIS), 2020. p. 7. ISBN: 978-92-9259-427-5 (online)
- 3- **Bank of Canada,European Central Bank,Bank of Japan,Sveriges Riksbank,Swiss National Bank,Bank of England,Board of Governors Federal Reserve System,Bank for International Settlements.** *Central bank digital currencies: system design and interoperability*. *bis.org*. [Online] September 28, 2021. [Cited: 1 10, 2022.] https://www.bis.org/publ/othp42_system_design.pdf. ISBN: 978-92-9259-510-4 (online)

- 4- *Central Bank Digital Currencies: An Analytical Framework for Arab Central Banks*. Abu Dhabi, United Arab Emirates: Arab Monetary Fund - Council of Arab central banks and monetary authorities governors, 2020. No.152
- 5- ESMA's statement dated 13 November 2017, Reference No. ESMA50-157-828 and ESMA's Advice on Initial Coin Offerings and Crypto-Assets dated 9 January 2019, Reference No. ESMA50-157-1391
- 6- **Klaus Löber, Aerdt Houben, Benoît Cœuré, Jacqueline Loh.** *Central bank digital currencies*. s.l. : Committee on Payments and Market Infrastructures, Markets Committee , 2018. ISBN 978-92-9259-143-4 (online).
- 7- **Lannquist, Ashley.** *Central Bank Digital Currency Policy-Maker Toolkit*. 91–93 route de la Capite-CH-1223 Cologny/Geneva : World Economic Forum, 2020. p. 9.
- 8- **Maria Albonico, Fabio Cristofolletti, Vaibhav Dayal, Olivier Denecker, Nunzio.** *The 2020 McKinsey global payment report* . s.l. : McKinsy & Company , 2020. p 11. <https://mck.co/3JM6boi>
- 9- **Narisetti, Raju.** The Next Normal-The recovery will be digital. *Mckinsey*. [Online] August 2020. [Cited: 5 22, 2021.] <https://mck.co/3ud1uJn>, p 14.
- 10- **Olivia White, Anu Madgavkar, James Manyika, Deepa Mahajan, Jacques Bughin, Michael McCarthy, Owen Sperling.** *Digital Identification, A key to inclusive growth*. San Francisco, Mumbai, Silicon Valley, Brussels, London : McKinsey Global Institute, 2019. p. 2.
- 11- *Regulation, Supervision and Oversight of “Global Stablecoin” Arrangements*. s.l. : Financial Stability Board, 2020. <https://bit.ly/3n4L6x1>

- 12- **Tobias Adrian, Tommaso Mancini-Griffoli.** *THE RISE OF DIGITAL MONEY.* Washington, D.C. : International Monetary Fund- Fintech Notes, July 2019. ISBN 978-1-49832-490-8 (paper)
- 13- **Varrall, Rowan.** *DLT-related legislation and regulatory frameworks.* s.l. : International Capital Market Association, January 10, 2020. p. 3.
- 14- **Wouter Bossu and Arthur Rossi.** *The Role of Board Oversight in Central Bank Governance:Key Legal Design Issues.* s.l. : International Monetary Fund, 2019. WP/19/293.
- 15- **Wouter Bossu, Masaru Itatani, Catalina Margulis, Arthur Rossi, Hans Weenink and Akihiro Yoshinaga.** *Legal Aspects of Central Bank Digital Currency: Central Bank and Monetary Law Considerations.* s.l. : International Monetary Fund, November 2020. WP/20/254.

مقالات إلكترونية

- 1- **Alexander Vogel, Luto Luthiger.** New DLT law is just around the corner. *Lexology.* [Online] January 12, 2021. [Cited: September 16, 2022.] <https://bit.ly/3ToVWtz>.
- 2- **Alexander Vogel, Reto Luthinger, Sbrina Gysi.** New DLT law in practice: tokenisation of rights. *mll-legal.com.* [Online] April 06, 2021. [Cited: September 16, 2021.] <https://mll-legal.com/publications/new-dlt-law-in-practice-tokenisation-of-rights/?lang=en>.
- 3- **Bank Of Canada.** Digital currencies and fintech: projects. *Bank Of Canada.* [Online] 4 20, 2023. [Cited: 7 17, 2023.] <https://bit.ly/3OiOYVV>.
- 4- **Bharathan, Vipin.** Digitizing Financial Markets: Project Aber From Saudi Arabia And The UAE Addresses Cross Border Payments With

Digital Currencies. *Forbes.com*. [Online] December 29, 2020. [Cited: September 21, 2022.] <https://bit.ly/3dtR5GS>.

- 5- **Boguslavskaya, Kateryna**. Grey-listing for anti-money laundering failings: focus on Sub-Saharan Africa. *Basel Institute on Governance*. [Online] November 29, 2022. [Cited: February 8, 2023.] <https://bit.ly/40DdHsj>.
- 6- **Bondarenko, Peter**. 5 of the World's Most Devastating Financial Crises. *Britannica*. [Online] Britannica. [Cited: 5 20, 2021.] <https://www.britannica.com/list/5-of-the-worlds-most-devastating-financial-crises>.
- 7- CBDCs: A Monetary Highway to Hell. *hustleescape.com*. [Online] [Cited: 12 13, 2022.] <https://bit.ly/3j0PVoA>.
- 8- **CFI**. Fiat Money. *CFI-Corporate Finance Institute*. [Online] No date. [Cited: 5 28, 2021.] <https://bit.ly/3uCf6OI>.
- 9- **Chethalan, Philip**. CBDC – How KYC & AML compliances can mitigate the risks. *idcentral*. [Online] August 10, 2022. [Cited: March 21, 2023.] <https://bit.ly/3TtzKyp>.
- 10- **Lagarde, Christine**. *International Monetary Fund*. [Online] September 12, 2019. [Cited: March 3, 2023.] <https://bit.ly/3ZUsAFB>.
- 11- **Corbett, Michael**. Oil Shock of 1973–1974. *Federal Reserve History*. [Online] Federal Reserve Bank of Boston, November 22, 2013. [Cited: 5 21, 2021.] <https://www.federalreservehistory.org/essays/oil-shock-of-1973-74>.
- 12- CTBC Bank. *ctbcbank.com*. [Online] 2015. [Cited: October 11, 2022.] <https://bit.ly/3TawyGy>.
- 13- DEFINITION OF MONEY. *Theglobaltutors*. [Online] 2015. [Cited: 5 23, 2022.] <https://bit.ly/45LjiPr>.

- 14- EU calls for ideas on CBDC legislation challenges. *FinTech Global*. [Online] April 6, 2022. [Cited: July 12, 2022.] <https://bit.ly/3vPDj7i>.
- 15- Gresham's Law. *Encyclopaedia Britannica*. [Online] Encyclopaedia Britannica, Inc., December 7, 2015. [Cited: August 8, 2022.] <https://www.britannica.com/topic/Greshams-law>
- 16- **Herpy, Jonathan**. Smart Contracts And The Law: What You Need To Know. *Forbes.com*. [Online] March 17, 2022. [Cited: November 17, 2022.] <https://bit.ly/3OfTK51>
- 17- History of the FATF. *The FATF*. [Online] [Cited: February 18, 2023.] <https://bit.ly/3xz1CH7>.
- 18- **Hurst, Dale**. Bank for International Settlements Proposes Hybrid and Intermediated CBDC. *Yahoo Finance*. [Online] June 9, 2021. [Cited: July 13, 2021.] <https://yhoo.it/2U2Luxq>.
- 19- **Pinkerton, Julie**. The History of Bitcoin, the First Cryptocurrency. *U.S. News & World Report*. [Online] May 10, 2023. [Cited: July 5, 2023.] <https://bit.ly/44xWyBc>.
- 20- **Kenworthy, Phil**. CPMI (Committee on Payments and Market Infrastructures). *payment system sconsultancy*. [Online] 2015. [Cited: April 11, 2021.] <https://bit.ly/3HEJP6T>.
- 21- **Alfaro Laura, Larangeira Carla and Costas Ruth**. El Salvador: Launching Bitcoin as Legal Tender. *Harvard Business School Case 322-055*. [Online] March 2022. [Cited: July 5, 2022.] <https://bit.ly/44bK0zL>
- 22- **Leary ,Kyree; Gohd,Chelsea**. Sweden could stop using cash by 2023. *World Economic Forum*. [Online] Futurism, October 11, 2017. [Cited: 6 13, 2021.] <https://bit.ly/3vewlQU>.

- 23- **Jones, Marc.** Limited support for central bank digital currencies in global investment industry survey. *Reuters.com*. [Online] July 26, 2023. [Cited: July 27, 2023.] <https://reut.rs/3DyBG1A>.
- 24- **Nabilou, Hossein** ,Central Bank Digital Currencies: Preliminary Legal Observations. [Online] February 6, 2019. [Cited: 27 1, 2021.]Journal of Banking Regulation (2019), Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3329993> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3329993>
- 25- **Niclas Rockborn and Rikard Sundstedt.** The Virtual Currency Regulation Review: Sweden. *thelawreviews.co.uk*. [Online] September 2, 2021. [Cited: 5 June, 2022.] <https://thelawreviews.co.uk/title/the-virtual-currency-regulation-review/sweden#footnote-023-backlink>.
- 26- **Ohri, Nikunj.** Anonymity in CBDC payments may mostly be same as cash payments: RBI Dy Guv. *Business Standard*. [Online] April 8, 2022. [Cited: June 27, 2022.] <https://bit.ly/3yx0SE1>.
- 27- **Olivier Denecker, Arnaud d'Estienne, Pierre-Matthieu Gompertz, and Elia Sasia.** Central bank digital currencies: An active role for commercial banks. *Mckinsey and Company*. [Online] October 13, 2022. [Cited: February 23, 2023.] <https://mck.co/3laDhoD>
- 28- **Paridon, Paige Pidano.** Legal Authority to Issue a U.S. Central Bank Digital Currency. *bpi.com*. [Online] bpi, June 9, 2021. [Cited: February 25, 2022.] <https://bpi.com/legal-authority-to-issue-a-u-s-central-bank-digital-currency/>
- 29- **Payment Systems Consultancy.** *paymentsystemsconsultancy.com*. [Online] PSC (Payment Systems Consultancy), 2015. [Cited: April 11, 2021.] <https://bit.ly/424Ogzz>
- 30- **Sandeep Bhandari, Piyush Yadav and Chara Yadav.** Difference Between Stablecoin and CBDC (With Table). *askanydifference.com*. [Online] 2019. [Cited: March 29, 2022.]

<https://askanydifference.com/difference-between-stablecoin-and-cbdc/>.

- 31- **Sara Sheffield, Max Davis, Peter Smith, Karl Masi, James Colautti and Dalal Alhouti.** The Virtual Currency Regulation Review: United Arab Emirates. *The LAW Reviews*. [Online] September 7, 2022. [Cited: October 11, 2022.] <https://bit.ly/3CMhl9o>
- 32- **School, Concord Law.** What Is Stablecoin and How Will the U.S. Regulate It? *www.concordlawschool.edu*. [Online] February 17, 2022. [Cited: March 2022, 30.] <https://www.concordlawschool.edu/blog/news/what-is-stablecoin-regulation/>.
- 33- What is central bank digital currency (CBDC)? *McKinsey*. [Online] McKinsey & Company, March 1, 2023. [Cited: March 21, 2023.] <https://mck.co/42qLfl3>.
- 34- **Wyss, Jim.** How the Tiny Bahamas Beat Global Giants in the E-Currency Race. *Bloomberg*. [Online] May 20, 2021. [Cited: July 13, 2021.] <https://bloom.bg/2U7PRav>

مجلة / مقال في مجلة

- 1- *Anonymity Control in E-Cash Systems.* **George I. Davida, Yair Frankel, Yiannis Tsiounis, Moti Yung.** Anguilla, British West Indies : Springer, Berlin, Heidelberg, 2015. Online ISBN: 978-3-540-69607-0.
- 2- **Auer Raphael, Böhme Rainer.** The technology of retail central bank digital. [ed.] Stijn Claessens, Benoît Mojon, Hyun Song Shin, Philip Wooldridge Claudio Borio. *BIS Quarterly Review: International banking and financial market developments*. March 2020, p. 90.
- 3- **Wadsworth, Amber.** The pros and cons of issuing a central bank digital currency. *Bulletin*. June 2018, Vols. Vol. 81, No. 7.

المواقع الإلكترونية للجهات الرسمية

- 1- **Bank of Canada.** Mandate and planning framework. *bankofcanada.ca*. [Online] June 4, 2022. [Cited: August 22, 2022.] <https://bit.ly/3AhDU30>.
- 2- **European Central Bank.** A digital euro. *European Central Bank: Eurosystem*. [Online] May 16, 2022. [Cited: July 22, 2022.] <https://bit.ly/3OxG0Rr>.
- 3- **European Commission.** Payment Services Directive: frequently asked questions. *ec.europa.eu*. [Online] January 12, 2018. [Cited: July 21, 2022.] <https://bit.ly/3z0du5z>.
- 4- **Guay Joseph , Rudnick Lisa.** What the Digital Geneva Convention means for the future of humanitarian action. *UNHCR*. [Online] June 25, 2017. [Cited: March 28, 2023.] <https://bit.ly/3lNcOxE>.
- 5- **Narron James , Skeie David.** Liberty Street Economics. *Federal Reserve Bank of NEW YORK, Serving the Second District and the Nation* . [Online] Federal Reserve Bank of NEW YORK, MARCH 07, 2014. [Cited: 5 20, 2021.] <https://libertystreeteconomics.newyorkfed.org/2014/03/crisis-chronicles-the-credit-and-commercial-crisis-of-1772.html>.
- 6- Quantitative easing. *Bank of England*. [Online] Bank of England, January 5, 2023. [Cited: January 14, 2023.] <https://bit.ly/2INUYI5>.

محاضرات

- 1- **Carstens, Agustín.** The future of money and the payment system: what role for central banks? *Bank For International Settlements*. [Online] December 5, 2019. [Cited: March 3, 2023.] <https://bit.ly/3YnwXa0>.

- 1- **Ingves, Stefan.** BIS Innovation Summit 2022: Money, Technology and Innovation. *Technology and Innovation*. s.l. : BIS, March 23, 2022.
- 2- **Lagarde, Christine.** 2018. “Winds of Change: The Case for New Digital Currency”, prepared for delivery by IMF Managing Director, Singapore Fintech Festival, 14 November.

الأبحاث والدراسات الرقمية

- 1- **Financial Conduct Authority.** Distributed Ledger Technology Feedback Statement on Discussion Paper 17/03. [Online] December 2017. [Cited: March 17, 2023.] <https://bit.ly/3ZrMtTH>.
- 2- **Hanna Armelius, Carl Andreas Claussen and Isaiah Hull.** *On the possibility of a cash-like CBDC*. Sweden : Sveriges Riksbank, February 2021. pp. 9-10.
- 3- **Jack Meaning, James Barker, Emily Clayton.** Broadening Narrow Money: Monetary Policy with a Central Bank Digital Currency. *SSRN Electronic Journal*. [Online] May 25, 2018. [Cited: December 27, 2022.] <https://bit.ly/3PT07ii>.
- 4- **Mahdi Zamani, Erin English, Ranjit Kumaresan, Mihai Christodorescu, Wanyun Catherine Gu.,** Cross-Border Payments for Central Bank Digital Currencies. *bis.org*. [Online] August 18, 2021. [Cited: August 7, 2022.] <https://bit.ly/3A5N6sM>.
- 5- **Markus Brunnermeier, Jean-Pierre Landau.** The digital euro : policy implications and perspectives. *European Parliament*. [Online] January 2022. [Cited: March 12, 2023.] <https://bit.ly/3ytfh3b>.

- 6- Money and Payments: The U.S. Dollar in the Age of Digital Transformation. *Federal Reserve*. [Online] January 2020. [Cited: March 1, 2023.] <https://bit.ly/3lxBXnq>.
- 7- **Sarah Allen, Srdjan Capkun, Ittay Eyal, Giulia Fanti, Bryan Ford, James Grimmelmann, Ari Juels, Kari Kostianen, Sarah Meiklejohn, Andrew Miller, Eswar Prasad, Karl Wüst, and Fan Zhang.** Design choices for central bank digital currency: Policy and technical considerations. *brookings.edu*. [Online] July 23, 2020. [Cited: August 7, 2022.] <https://brook.gs/3Q8zF0G>.
- 8- Schwarcz, Steven L., Central Bank Digital Currencies and Law (September 1, 2020). Forthcoming chapter in upcoming book, Istituto Affari Internazionali ed., Peter Lang, Duke Law School Public Law & Legal Theory Series No. 2020-58, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3684814>
- 9- **Tommaso Padoa-Schioppa Chairman, Committee on Payment and Settlement Systems** . Payment and settlement systems in selected countries. *Committee on Payment and Settlement Systems*. April 2003, pp. 345-346.

منشورات رقمية

- 1- World Bank. 2021. Lebanon Economic Monitor, Spring 2021 : Lebanon Sinking (to the Top 3). World Bank, Washington, DC. © World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35626> License: CC BY 3.0 IGO

أوراق عن الإتحاد الأوروبي

- 1- **Council of the European Union.** Any other business: Stablecoins— Information from the Presidency. *Data.consilium.europa.eu*. [Online] November 6, 2019. [Cited: February 23, 2022.]

<https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-13571-2019-INIT/en/pdf>.

- 2- **Grégory Claeys and Maria Demertzis.** The next generation of digital currencies:in search of stability. *europarl.europa.eu*. [Online] November 15, 2019. [Cited: February 5, 2022.] <https://bit.ly/3LtSn32>. ISBN 978-92-846-6051-3.

سلسلة أوراق العمل

- 1- **Ferrari Massimo Minesso, Mehl Arnaud, Stracca Livio.** Social Science Research Network electronic library. *www.ecb.europa.eu*. [Online] November 19, 2020. [Cited: March 23, 2022.] <https://www.ecb.europa.eu/pub/html/index.en.html>. ISBN 978-92-899-4405-2 , ISSN 1725-2806.
- 2- **Michael Kumhof and Clare Noone.** Central bank digital currencies- design principles and balance sheet implications. *www.bankofengland.co.uk*. [Online] May 2018. [Cited: April 8, 2022.] <https://www.bankofengland.co.uk/-/media/boe/files/working-paper/2018/central-bank-digital-currencies-design-principles-and-balance-sheet-implications>. ISSN 1749-9135(on-line).
- 3- **Raphael Auer, Holti Banka, Nana Yaa Boakye-Adjei, Ahmed Faragallah, Jon Frost, Harish Natarajan and Jermy Prenio.** FSI Insights on policy implementation No 41 Central bank digital currencies: a new tool in the financial inclusion toolkit? *Bank For International Settlements (BIS)*. [Online] April 2022. [Cited: March 10, 2023.] <https://bit.ly/3TrE5Sz>. ISSN 2522-249X (online) ISBN 978-92-9259-551-7 (online) . **(insight)**

ورقة إستشارية

- 1- **The Central Bank of The Bahamas.** CONSULTATION PAPER: Proposed Legislation for the Regulation of the provision and use of Central Bank issued Electronic Bahamian Dollars. *centralbankbahamas*. [Online] February 15, 2021. [Cited: March 23, 2023.] <https://bit.ly/3LLk799>

مراجع اللغة الفرنسية

الكتب

- 1- **Herlin, Philippe.** *APPLE, BITCOIN, PAYPAL, GOOGLE: LA FIN DES BANQUES? Comment la technologie va changer votre argent.* Paris : Groupe Eyrolles, 2015 . ISBN : 978-2-212-56114-2.
- 2- **Nammour, Fady.** *Instruments de paiement et de crédit.* 1e édition. Beirut : Editions DELTA, 2008. ISBN : 978 - 2 - 8027
- 3- **Le Rider, Georges.** *La Naissance De La Monnaie- Pratiques Monétaires De L'orient Ancien.* 1re édition. Paris : Presses Universitaires de France, 2001. p. 1. ISBN 2 130514677 / ISSN 0246-6120.

دراسات، مقالات في الدوريات

- 1- LANSKOY, Serge. *La nature juridique de la monnaie électronique.* Bulletin N°70, Banque de France , France : La banque de France , 1999, 47.

دراسات، مقالات في الدوريات الإلكترونية

- 1- **De Vauplane, Hubert.** *www.researchgate.net.* [En ligne] Mars 2019. [Citation : 26 Decembre 2020.] <https://bit.ly/41Ddrcm>
- 2- **KABAKA, Paulin IBANDA.** Quelles seront les missions de la Banque centrale du futur en matière de politique monétaire ? *HAL archives*

ouvertes. [En ligne] 1, 29 Janvier 2020 . [Citation : 21 Mars 2021.]
<https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02459556>.

مجلات

- 1- **Bounie David, Soriano Sébastien.** La monnaie électronique.Principes, fonctionnement et organisation. [éd.] Lavoisier. *Les Cahiers du numérique*. 1 2003, Vol. (Vol. 4), p. 16.
- 2- **De Vauplane, Hubert.** "Les caractéristiques juridiques d'une cryptomonnaie émise par une banque centrale." *Revue Banque* no 829 (février 2019): p.58.
- 3- *A quoi pensez-vous ?* **Edward Bond.** Paris : s.n., 31 Décembre 1999, Libération.

مواقع إلكترونية

- 1- **Banque centrale européenne,** *L'émission et la circulation*.. [En ligne] 6 Octobre.2022. [Citation: 5 1 2022.] .
<https://www.ecb.europa.eu/euro/intro/issuance/html/index.fr.html>.
- 2- **Banque de France.** Les réserves obligatoires. *Banque de france - Eurosysteme*. [En ligne] Banque de france, 26 10 2021. [Citation : 5 1 2022.] <https://bit.ly/34puuXb>.
- 3- **BNP PARIBAS La banque d'un monde qui change,** La monnaie à l'ère de la dématérialisation. *group.bnpparibas*. [En ligne] BNP PARIBAS , 13 4 2016. [Citation : 9 5 2021.]
<https://group.bnpparibas/actualite/monnaie-ere-dematerialisation#>.
- 4- **Cuny, Delphine.** La Suède, 1er pays à basculer à la monnaie digitale ? *La Tribune*. [En ligne] 26 Octobre 2017. [Citation : 13 6 2021.]
<https://bit.ly/3K09hHV>

- 5- **Gouvernement du Canada.** Monnaie numérique. *canada.ca*. [En ligne] 3 Mai 2021. [Citation : 22 Août 2022.] <https://bit.ly/2rTuEj8>.
- 6- **FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL.** Politique monétaire et activités des banques centrales. *imf.org*. [En ligne] FMI, 16 Mars 2021. [Citation : 26 Mai 2022.] <https://www.imf.org/fr/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/16/20/Monetary-Policy-and-Central-Banking>.
- 7- Banque de France, 26 10 2021. [Citation : 5 1 2022.] <https://bit.ly/34puuXb>.

قوانين الدول الأجنبية

France

فرنسا

- Code monétaire et financier.
- Loi n° 93-980 du 4 août 1993 relative au statut de la Banque de France et à l'activité et au contrôle des établissements de crédit.
- la LOI n° 2013-100 du 28 janvier 2013 portant diverses dispositions d'adaptation de la législation au droit de l'Union européenne en matière économique et financière.
- Loi n° 2019-486 du 22 mai 2019 relative à la croissance et la transformation des entreprises (loi PACTE) .
- DIRECTIVE 2007/64/CE DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 13 novembre 2007, «opération de paiement»

- Décret n° 2018-1226 du 24 décembre 2018 relatif à l'utilisation d'un dispositif d'enregistrement électronique partagé pour la représentation et la transmission de titres financiers et pour l'émission et la cession de minibons.
- Ordonnance n° 2017-1674 du 8 décembre 2017 relative à l'utilisation d'un dispositif d'enregistrement électronique partagé pour la représentation et la transmission de titres financiers.

La Suisse/ Swidserland

سويسرا

- Convention portant loi uniforme sur les chèques Conclue à Genève le 19 mars 1931. Approuvée par l'Assemblée fédérale le 8 juillet 1932. Instrument de ratification déposé par la Suisse le 26 août 1932. Entrée en vigueur pour la Suisse le 1er juillet 1937.
- Federal Act on the Amendment of the Swiss Civil Code 220.
- Federal Act on the Adaptation of Federal Law to Developments in Distributed Ledger Technology February 1, 2021.

El Salvador

السلفادور

- DECRETO N°57 La ASAMBLEA LEGISLATIVA DE LA REPÚBLICA DE EL SALVADOR.

Singapore/ Singapour

سنغافورة

- Singapore Payment services ACT 2019 .

United States / États-Unis

الولايات المتحدة الأمريكية

- U.S. Constitution.

- The Federal Reserve Act December 23, 1913.
- The Federal Deposit Insurance Act of 1950.
- The Banking Act of 1935.
- The Electronic Fund Transfer Act (EFTA) (15 USC 1693 et seq.) of 1978.
- The Stablecoin Tethering and Bank Licensing Enforcement (STABLE).

Macedonia/ Macédoine

جمهورية مقدونيا

- Law on the National Bank of the Republic of Macedonia.

Kingdom of Sweden/ Royaume de suede

مملكة السويد

- Kungörelse (1974:152) om beslutad ny regeringsform (SFS no : 1974:152) Utfärdad : 1974-02-28.
- Lag (1988:1385) om Sveriges riksbank SFS no : 1988:1385 Utfärdad : 1988-12-08.
- Brottsbalk (1962:700) SFS nr: 1962:700 Utfärdad: 1962-12-21.
- Lag (2010:751) om betaltjänster SFS 2022:1728SFS Utfärdad: 2010-06-23.
- Lag (2011:755) om elektroniska pengar SFS 2022:684SFS nr: 2011:755 Utfärdad: 2011-06-09
- Lag (2017:630) om åtgärder mot penningtvätt och finansiering av terrorism SFS nr: 2017:630 Utfärdad: 2017-06-22.
- En ny riksbankslag Proposition 2021/22:41.
- Föreskrifter om ändring i Finansinspektionens föreskrifter och allmänna råd (FFFS 2011:49) om institut för elektroniska pengar och registrerade utgivare.

Canada

كندا

- Currency Act, R.S.C., 1985, c. C-52, (CANADA).
- Personal Information Protection and Electronic Documents Act (S.C. 2000, c. 5).
- Privacy Act (RSC , 1985, c. P-21).
- Income Tax Act (RSC , 1985, c. 1 (5th Supp.).
- Criminal Code (RSC , 1985, c. C-46).
- Privacy Act (RSC , 1985, c. P-21).
- Bill C-13 CANADA
- Loi sur la protection des renseignements personnels et les documents électroniques , L.C. 2000, ch. 5 PIPEDA.
- Lois du canada (2014) c 31-4.
- Loi sur la Banque du Canada (LRC (1985), ch. B-2) .
- Loi sur la Banque du Canada (LRC (1985), ch. B-2).
- C-27 44th Parliament, 1st session November 22, 2021, to present an Act to enact the Consumer Privacy Protection Act, the Personal Information and Data Protection Tribunal Act, and the Artificial Intelligence and Data Act.

United kingdom / Royaume-Uni

المملكة المتحدة

- UK Government Legislative Programme 2004-05: Outcome of Bills.

Japan / Japon

اليابان

- Payment Services Act (Act No. 59 of June 24, 2009) (the “PSA”)

Ukraine

اوكرانيا

- ЗАКОН УКРАЇНИ Про платіжні послуги № 1591-IX від 30.06.2021.

Italy / Italie

إيطاليا

- LEGGE 11 febbraio 2019, n. 12 Conversione in legge, con modificazioni, del decreto-legge 14 dicembre 2018, n. 135, recante disposizioni urgenti in materia di sostegno e semplificazione per le imprese e per la pubblica amministrazione. (19G00017) (GU Serie Generale n.36 del 12-02-2019).

European Union / Union européenne

الإتحاد الأوروبي

- Treaty on the Functioning of the European Union.
Depositary: Government of Italy
Effective: 1 January 1958 (1 December 2009 under its current name)
Location: Capitoline Hill in Rome, Italy
Signed: 25 March 1957
- Directive 2004/39/EC of the European Parliament and of the Council of 21 April 2004 on markets in financial instruments, and Directive 2014/65/EU of the European Parliament and of the Council of 15 May 2014 on markets in financial instruments, respectively.
- RÈGLEMENT (UE) N o 910/2014 DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 23 juillet 2014 sur l'identification électronique et les services de confiance pour les transactions électroniques au sein du marché intérieur et abrogeant la directive 1999/93/CE.
- REGULATION OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL on a pilot regime for market infrastructures based on distributed ledger technology (Text with EEA relevance) {SEC(2020) 308 final} - {SWD(2020) 201 final} - {SWD(2020) 202 final} , 2020/0267 (COD) Brussels, 24.9.2020 COM(2020) 594 final 2020/0267(COD).
- **Procedure 2022/0047/COD**

COM (2022) 68: Proposal for a REGULATION OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL on harmonised rules on fair access to and use of data (Data Act)- Proposal for a REGULATION OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL on harmonised rules on fair access to and use of data (Data Act) (Text with EEA relevance) {SEC(2022) 81 final} - {SWD(2022) 34 final} - {SWD(2022) 35 final}, 2022/0047.

إتفاقيات الأمم المتحدة

- The Uniform Commercial Code, 1952.
- The United Nations Commission on International Trade Law 1966.
- Uniform Law Commission was formed in 1892 .
- United Nations Convention against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto (UNTOC), Signed in December 12, 2000.
-

القرارات القضائية

- Civ. 1re, 23 juin 1993, D. 1994. Jur. 27, note D. Martin, Bulletin 1993 I N° 229 p. 158 – (France).
- Swedish Supreme Administrative Court, , judgment of 10 September 2015 ,Case no. 2793-14, <https://perma.cc/9299-SWXU> - (Sweden).

الفهرس

الموضوع	الصفحة
لائحة المختصرات	١
التصميم	١
المقدمة	٢
القسم الأول: العملة الرقمية للبنك المركزي كيان قانوني جديد في ظل المعركة الرقمية العالمية للعملات	١٧
الفصل الأول: مدخل نحو التعرف على العملة الرقمية للبنك المركزي كمفهوم حديث، من الجوانب القانونية والتقنية	١٩
المبحث الأول: مقارنة العملة الرقمية للبنك المركزي مع نظيراتها من العملات والأموال	٢٠
المطلب الأول: إختلاف المفاهيم بين الأشكال المعتمدة للدفع	٢٠

٢١	الفقرة الأولى: مفهوم العملة (Currency/Monnaie)
	الفقرة الثانية: تنوع وسائل الدفع (Payment Instruments/ Instruments de Paiements)
٢٢
٢٢	أولاً: النقود (Money/Argent)، الوسيلة الأساسية للدفع والإيفاء
٢٥	ثانياً: الأشكال العصريّة لأدوات الإيفاء
	المطلب الثاني: تمييز العملة الرقمية للمصرف المركزي عن الأشكال التقليدية والرقميّة الأخرى
٢٦ للعملات
	الفقرة الأولى: مقارنة مفهوم العملة الرقميّة للبنك المركزي مع مفاهيم العملات ووسائل الدفع
٢٦ التقليدية
٢٦	أولاً: تعريف العملة الرقميّة للبنك المركزي
٢٨	ثانياً: مقارنة عملة المركزي الرقميّة مع المسكوكات والأموال الدفترية
٢٨	١- العملة الرقمية للمصارف المركزية (CBDC) والمسكوكات (المعدنية والورقية)
٣٠	٢- تنوع صور الأموال الدفترية (Book money /La monnaie scripturale)
	الفقرة الثانية: أوجه التقارب والاختلاف بين العملة الرقميّة للبنك المركزي والعملات الرقميّة
٣٣ الهجينة
٣٤	أولاً: الأموال الإلكترونيّة (La monnaie électronique/ Electronic money) .
٣٦	ثانياً: عملات المستقبل
٣٧	١- العملة المشفّرة (Cryptocurrency)
٣٨	٢- العملات المستقرّة (Stablecoins)
٤١	المبحث الثاني: تنوع تصاميم وأسس إصدار العملة الرقميّة للبنك المركزي
	المطلب الأوّل: تصاميم عملة المركزي الرقميّة حسب طبيعة الحسابات المصرفيّة والجهات
٤٢ المُستهدِفة لها
٤٣	الفقرة الأولى: تصميم العملة القائمة على الحساب مقابل تلك القائمة على الرموز
	أولاً: تباين الأبعاد الإقتصادية والتقنية بين الهيكل التصميمي القائم على الحساب والآخر القائم
٤٣ على الرمز
	ثانياً: التمايز القانوني مبين تصميم عملة المركزي الرقمية القائم على الحساب وذلك القائم على
٤٥ الرمز
٤٦	الفقرة الثانية: تصميم العملة الرقميّة للمصرف المركزي على أساس الجهات المُستهدِفة منها ...

أولاً: العملة الرقمية للمصرف المركزي على أساس نظام الجملة، مقابل تلك القائمة على نظام التجزئة	٤٦
١-العملة الرقمية للبنك المركزي بالجملة (Wholesale CBDC)	٤٨
٢-صناديق أو ودائع التجزئة المعروفة بـRetail funds/deposits	٥٠
ثانياً: العملة الرقمية للمصرف المركزي العابرة للحدود (Cross-border CBDC)	٥٢
المطلب الثاني: تصميم العملة الرقمية للمصرف المركزي حسب طريقة الإصدار ومركزيتها	٥٣
الفقرة الأولى: العملات الرقمية للمصرف المركزي الصادرة بطريقة مباشرة مقابل تلك الصادرة بطريقة غير مباشرة والإصدار الهجين في التصميم.....	٥٤
أولاً: الإصدار الغير المباشر مقابل الإصدار المباشر للعملة الرقمية للمصرف المركزي	٥٥
١- الإصدار الغير المباشر للعملة الرقمية للمصرف المركزي	٥٥
٢-الإصدار المباشر للعملة الرقمية للمصرف المركزي	٥٧
ثانياً: الإصدار الهجين للعملات الرقمية للمصرف المركزي / Hybrid CBDC	٥٨
الفقرة الثانية: الـ CBDC المركزية مقابل اللامركزية	٥٩
أولاً: الحساب الجاري النقدي / Cash current account	٦٠
ثانياً: حساب دفتر الأستاذ / Ledger account	٦١
٦٣ خلاصة الفصل	
الفصل الثاني: تعامل الأنظمة القانونية لبعض الدول في العالم بين الحاضر والرافض	
للعلمة الرقمية للبنك المركزي	٦٤
المبحث الأول: البيئة القانونية للعملة الرقمية للمصرف المركزي في الدول الأجنبيةة .	٦٥
المطلب الأول: النظام القانوني للعملة الرقمية للبنك المركزي على مستوى القارة الأوروبية	٦٦
الفقرة الأولى: مملكة السويد كنموذج متطور في نظام الـCBDC	٦٦
أولاً: الصلاحيات الممنوحة للمصرف المركزي السويدي	٦٧
ثانياً: التبلور التشريعي السويدي في ظل تطور أدوات الدفع	٦٩
١-النقطة المفصلية لدخول مفهوم الأموال الإلكترونية مندرجات القانون السويدي	٦٩
٢-دور القضاء التشريعي السويدي مع أشكال العملات الرقمية المشفرة والعملية الرقمية للبنك المركزي.....	٧١
الفقرة الثانية: الإتحاد الأوروبي كنموذج عام للإعداد ل طرح CBDC	٧٣

- ٧٤ أولاً: التوجيهات الصادرة عن الإتحاد الأوروبي
- ٧٦ ثانياً: انعكاس اعتماد التصاميم المطروحة على تطبيق القانون في الإتحاد الأوروبي
- ٧٧ ١- دور تقنية DLT والخصوصية في حماية البيانات
- ٧٩ ٢- التحديات القانونية في بيئة الإتحاد الأوروبي
- ٨٠ المطلب الثاني: النظام القانوني للعملة الرقمية للبنك المركزي في القارتين الأمريكية والآسيوية ..
- ٨٠ الفقرة الأولى: كندا كنموذج في القارة الأمريكية
- ٨١ أولاً: مشروع Jasper
- ٨٢ ثانياً: موقف القوانين الكندية من أشكال العملات الجديدة
- ٨٢ ١- نظرة القانون الكندي للعملات المشفرة
- ٨٤ ٢- واقع القانون الكندي في حماية البيانات الرقمية وضمان الخصوصية
- ٨٧ الفقرة الثانية: اليابان كنموذج في القارة الآسيوية

المبحث الثاني: الواقع القانوني للعملة الرقمية للمصرف المركزي في دول الخليج

- ٨٩ **العربي**
- ٩٠ المطلب الأول: البنية القانونية لـ CBDC في المملكة العربية السعودية
- ٩٠ الفقرة الأولى: تطور النظام النقدي للمصرف المركزي السعودي والتعاملات الإلكترونية
- ٩٣ الفقرة الثانية: البنية التحتية لنظام المدفوعات السعودي
- ٩٥ المطلب الثاني: الهيكلية القانونية لـ CBDC في الإمارات العربية المتحدة
- ٩٦ الفقرة الأولى: سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية (VARA)
- ٩٩ الفقرة الثانية: القوانين الإماراتية المتطورة ذات النظرة المستقبلية

١٠٣ خلاصة الفصل

القسم الثاني: غموض الواقع اللبناني في حياة المشهديات القانونية للعملة الرقمية للبنك

١٠٤ المركزي

الفصل الاول: البنية التشريعية اللبنانية في ظل قانون النقد والتسليف والقوانين اللبنانية

١٠٥ الأخرى

المبحث الأول: تفاعل قانون النقد والتسليف وتعاميم مصرف لبنان، ما بين القبول

١٠٦ والرفض لعملة المركزي الرقمية

- المطلب الأوّل: قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي ١٠٧
- الفقرة الأولى: عمليّة إصدار النقد اللّبناني في ظل قانون النقد والتسليف ١٠٧
- الفقرة الثانية: مهمّة المصرف المركزي اللّبناني العامة ١٠٩
- المطلب الثاني: عملة المصرف المركزي الرقميّة من زاوية قرارات وتعاميم مصرف لبنان ١١١
- الفقرة الأولى: القرارات والتعاميم المنظّمة للعمليات المصرفيّة الإلكترونيّة ١١١
- الفقرة الثانية: القرارات والتعاميم ذات الأبعاد الوقائيّة في العمليات المصرفيّة الرقميّة ١١٣
- المبحث الثاني: موقف القوانين الفرعيّة اللّبنانية الموازية من عملة المصرف المركزي الرقميّة** ١١٦

- المطلب الأوّل: وضعية قانوني العقوبات وقانون تبييض الأموال من العملة الرقميّة للمركزى اللبناي
- ١١٧
- الفقرة الأولى: قانون العقوبات كقانون عام ١١٧
- الفقرة الثانية: قانون تبييض الأموال وتمويل الإرهاب كقانون متخصص مندرج تحت قانون العقوبات ١١٨
- المطلب الثاني: بعض القوانين الماليّة وقانون ٢٠١٨/٨١ ١١٩
- الفقرة الأولى: موقف قانون الإجراءات الضريبيّة والسريّة المصرفيّة ١٢٠
- أولاً: قانون الإجراءات الضريبيّة ١٢٠
- ثانياً: قانون السريّة المصرفيّة ١٢٢
- الفقرة الثانية: دور قانون المعاملات الإلكترونيّة والبيانات ذات الطابع الشخصي ٢٠١٨/٨١
- كجرح قانونيّة ثوريّة ١٢٤
- أولاً: بروز مصطلحات جديدة متعلّقة بالفضاء الرقمي في القانون اللّبناني ١٢٥
- ثانياً: الأسس القانونيّة الممكنة الإستناد عليها في قانون ٢٠١٨/١٨ لترح CBDC في لبنان
- ١٢٦

١٢٩ خلاصة الفصل

- الفصل الثاني: إصدار العملة الرقمية للمصرف المركزي بين الإيجابيات والسلبيات ..** ١٣٠
- المبحث الأول: التحدّيات المعيقة في واقع تداعيات إصدار العملة الرقميّة للمركزى** ١٣١
- المطلب الأوّل: المعوقات المصاحبة لعمليّة إصدار عملة المركزي الرقميّة ١٣١
- الفقرة الأولى: العثرات المتعلّقة بالتوكيل وتصميم العملة الرقميّة ١٣٢

- أولاً: التوكيل الممنوح للمصرف المركزي..... ١٣٢
- ثانياً: تصميم العملة الرقمية للبنك المركزي..... ١٣٤
- ١-لناحية إصدار عملة المصرف المركزي القائمة على الرمز ١٣٥
- ٢-بالنسبة لإصدار CBDC القائم على الحساب ١٣٦
- ٣-عهدة مفاتيح المحافظ المالية والصناديق ١٣٧
- الفقرة الثانية: عراقيل الإصدار المتعلقة بالمنطقة المصدرة لعملة المركزي الرقمية..... ١٣٨
- أولاً: العراقيل المرتبطة بمنطقة اليورو..... ١٣٨
- ثانياً: المعوقات الخاصة بلبنان ١٣٩
- ١-توافر عامل الثقة..... ١٣٩
- ٢-التخبط في سعر الصرف ١٤٠
- ٣-البنية التحتية الرقمية ١٤١
- ٤-الـ Cash Economy وتبييض الأموال ١٤٢
- ٥-الإحتياطي الضروري لعملية إصدار النقد ١٤٣
- المطلب الثاني: المخاطر الملازمة لعملية إصدار الـ CBDC ١٤٣
- الفقرة الأولى: مخاطر طرح CBDC المرتبطة بالخسارة، والأخرى المنسحبة على المصارف
والعملاء مشتركين..... ١٤٤
- أولاً: مخاطر خسارة العملة الرقمية للمركزي..... ١٤٤
- ١- التحويل الخاطئ لعمليات نقل الأموال..... ١٤٤
- ٢-الإحتيال في التحويلات المالية..... ١٤٤
- ٣-التزوير الذي يطال العملات الرقمية..... ١٤٥
- ثانياً: مخاطر إصدار العملة الرقمية للمركزي المتعلقة بالمصرف والعملاء سوياً ١٤٥
- ١-أمن البيانات الشخصية والخصوصية..... ١٤٥
- ٢-حماية المستهلك الرقمي في تحويل الأموال الإلكترونية..... ١٤٧
- ٣-قوانين مكافحة غسل الأموال..... ١٤٨
- الفقرة الثانية: الإنعكاسات السلبية للعملة الرقمية للمصرف المركزي على العمل المصرفي
والسياسة النقدية..... ١٤٩
- أولاً: إنعكاسات إطلاق CBDC على واقع العمل المصرفي..... ١٤٩

- ١-أسعار الفائدة السلبية ١٤٩
- ٢-إلغاء وساطة البنوك ١٥٠
- ٣-إدارة البنك عملات البنوك المركزية الرقمية ١٥١
- ٤-دخول حلبة المنافسة مع البنوك ١٥١
- ثانيًا: سليات إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي على السياسة النقدية ١٥٢
- ١-سياسة إنتهاء صلاحية العملة ١٥٢
- ٢-إسقاط طائرات الهليكوبتر ١٥٣
- ٣-تدخل المركزي في سياسة الإقراض ١٥٣
- المبحث الثاني: الأسس المشجعة في ظل المقترحات المحتملة في سبيل استيعاب عملة المركزي الرقمية ١٥٤**
- المطلب الأول: حسنات طرح العملة الرقمية للبنك المركزي على المستوى العالمي العام ١٥٥
- الفقرة الأولى: إنعكاسات طرح CBDC على الشمول المالي تعزيزًا لفاعلية السياسة النقدية .. ١٥٥
- أولاً: تعزيز الشمول المالي / Financial Inclusion ١٥٦
- ثانيًا: تحقيق الحد الأدنى من المرونة في السياسة النقدية والحماية من الدولار ١٥٧
- ١-تحقيق الحد الأدنى من المرونة في السياسة النقدية ١٥٧
- ٢-الحماية من الدولار ١٥٧
- الفقرة الثانية: إيجابيات إطلاق CBDC على أبعاد العملة التصميمية والكفاءة ١٥٨
- أولاً: إمكانية إعادة التصميم الجذري ومنح شكل أكثر مرونةً ١٥٨
- ١-إمكانية إعادة التصميم الجذري ١٥٨
- ٢-منح الشكل المرن ١٥٨
- ثانيًا: تعزيز الكفاءة وإنعكاساتها على القاعدة الضريبية ١٥٩
- ١-زيادة كفاءة عمليات التسوية ١٥٩
- ٢-قاعدة ضريبية أوسع ١٥٩
- المطلب الثاني: العوامل المحفزة لإصدار CBDC في لبنان إلى جانب بعض المقترحات ١٦٠
- الفقرة الأولى: الأبعاد الإيجابية لـ CBDC على الواقع اللبناني ١٦٠
- الفقرة الثانية: حزمة مقترحات ذات أبعاد عامة وأخرى متخصصة بلبنان ١٦٢
- أولاً: مقترحات عامة ١٦٢

١٦٢	١-مقترحات متعلّقة بالصلاحيات
١٦٤	٢-مقترحات ذات أبعاد تقنيّة وقائيّة
١٦٧	ثانيًا: مقترحات خاصة بلبنان
١٦٩	خلاصة الفصل
١٧٠	الخاتمة
١٧٥	لائحة المصادر والمراجع
١٧٥	مراجع اللّغة العربيّة
١٧٨	قوانين الدول العربيّة
١٨١	مراجع اللّغة الإنجليزيّة
١٩٣	مراجع اللّغة الفرنسيّة
١٩٥	قوانين الدّول الأجنبيّة
٢٠١	الفهرس